AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 00850 1243

FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الامريكية بالقاهرة

E
Ameri
at Cairo

PRO
PATRIA
PER
ORBIS
CONCORDIAM

Gift of
Endowment for International Peace

Rif'at, Muhammad
Tarikh Misr al-siyasi fi al-azminah al-hadithah.

تاريخ مصر السياسي

في الأزمنة الحديثة

1920

AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
CAIRO

DT
100
R56
1920.
V-2

تأليف

محمد رفعت

مساعد المراقب بتعليم البنات

(والحائز لدرجة استاذ في الآداب ودرجة الشرف من الطبقة الأولى
في التاريخ الحديث وعلى منحة البحث العلمي من جامعة ليفربول)

P. 101
P 10
P. 53

الجزء الثاني

سنة ١٨٤٩ — ١٨٨٢ م

﴿ الطبعة الأولى ﴾

ديسمبر ١٩٣٢

جميع حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة للمؤلف

الثمن : ١٥ ص

المطبعة الرحمانية بمصر
شارع الخرنفش رقم ٣٥ تليفون ٥١٥٢٢

962
R44n
v.2

17287

الخديوى اسماعيل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أعانى على إظهار هذا الجزء بعد أن ترددت طويلا فى إصداره لسببين أولهما ارتباط حوادث هذا الجزء برجال العصر الذى نعيش فيه، وثانيهما عدم تمكنى من الوصول إلى جميع المصادر الأصلية التى يمكن الرجوع إليها فى تكوين تاريخ ذلك العهد. وقد كنت اعتزمت أن أحتفظ بما وصلت إليه من البحوث حتى يزول أثر الاعتراضين، غير أن أموراً حدثت جعلتنى أراجع نفسى وأمضى فى سبيل إتمام بحوثى ونشرها وفى مقدمة هذه الأمور ما خبرته بنفسى من حاجة المشتغلين بدراسة التاريخ إلى كتاب يمكن الوثوق به فى تاريخ ذلك العهد وقد تاق الجمهور أخيراً إلى دراسة حوادثه وسير أبطاله. وليس من شك فى أن نشر هذه البحوث وعرضها لانظار الجمهور طبعة بعد أخرى سيحفز المؤلف إلى إصلاح نقصها واستكمالها كلما توافرت لديه المصادر وانفتحت أبواب الخزائن الحاوية لمختلف الوثائق والأسرار الخاصة بتاريخ هذا العصر

أما عن ارتباط حوادث هذا الجزء بأهل العصر الذى نعيش فيه فانى أعتقد أن تاريخ الرجل السياسى العام ليس وقفا على أهله أو أسرته إنما هو فى الحقيقة ملك للأمة ووظيفة المؤرخ بعد استيعاب الحقائق

ونقدها واستقراء الحوادث وتقديرها أن يذكر أثر الرجل وماله وماعليه دون محاباة ووفقا لدلائل الاقناع

هذا وقد سرت فى كتابة هذا الجزء على نسق الخطة التى رسمتها منذ اثنى عشر عاما عند ما أخرجت الجزء الأول من هذا الكتاب فأهملت التفاصيل المملة - وكان فى استطاعتى ملء مجلدات منها - وقصدت إلى الوحدة التاريخية للموضوع واتجاه السياسة العامة وتصوير مناحى الحياة المختلفة مع ربط الأسباب بالمسببات وابداء النقد بحسب استقرائى للحقائق التى وصلت إليها دون أن يكون للعاطفة شأن ما

هذا ومن دواعى الشرف والفخر أن أذكر هنا نجاح الجزء الخاص بتاريخ الخديوى اسماعيل فى المسابقة التى عملت فى سنة ١٩٢٢ وحصول المؤلف على إحدى الجوائز التى تفضل بتقديمها حضرة صاحب الجلالة مليكنا المعظم فؤاد الأول حفظه الله وأبقاه ذخراً للعلم ونبراساً لطلابه

والله أسأل أن يعينى على إخراج الجزء الثالث المكمل لهذه الحلقة التاريخية وأن يلهمنا جميعاً الهداية والتوفيق آمين ؟

محمد رفعت

مصر الجديدة غرة رمضان سنة ١٣٥١ ٢٩ ديسمبر ١٩٣٢

فهرس

صفحة		صفحة	
٩	تمهيد	١٢٧	خاتمة اسماعيل
			عهد الخديوى توفيق
١٢	**الفصل الأول**	١٣٤	تمهيد
	مصر كما وجدها اسماعيل		
٢٠	**الفصل الثانى**	١٣٦	**الفصل الأول**
	مصر التى أوجدها اسماعيل		قبل الثورة العرابية
٥٣	**الفصل الثالث**	١٥٢	**الفصل الثانى**
	قناة السويس		الثورة العرابية
٧١	**الفصل الرابع**	١٦٨	**الفصل الثالث**
	امتداد دولة مصر		بداية عهد جديد
٨٥	**الفصل الخامس**	١٨٦	**الفصل الرابع**
	عهد الوزراء العظام والاصلاح		وزارة الثورة
١٠١	**الفصل السادس**	٢٠٣	**الفصل الخامس**
	تحكم اصحاب الديون		تدخل انجلترا وحرب الاحتلال

ملاحق الكتاب

صفحة		صفحة	
٢٣١	**ملحق ١**	٢٣٧	**ملحق ٤**
	خطاب جريمى بنتام		فرمان سنة ١٨٧٣
٢٣٥	**ملحق ٢**	٢٤٢	**ملحق ٥**
	مقارنة بين عهدين		لائحة مجلس النواب عام ١٨٨٢
٢٣٦	**ملحق ٣**		
	القروض التى عقدها الخديوى اسماعيل		

صور الكتاب

الخديوى اسماعيل	احمد عرابى
فردينند دلسبس	محمد شريف باشا
حفلة افتتاح القناة بالاسماعيلية	مصطفى رياض باشا
نوبار باشا	محمود سامى البارودى
الخديوى توفيق	منظر شارع شريف بعد الحريق

الخرائط

(١) الميدان الشرقى

(٢) مصر وملحقاتها فى عهد الخديوى اسماعيل

تمهيد

إن الملوك إذا سقطوا عن عروشهم كافأهم الجمهور فى الغالب بالثلب ونكران الجميل ، إذ بنزولهم عن مراكز قوتهم وجبروتهم يرفع عنهم حجاب الملك المقدس الذى طالما احتجبوا وراءه، فتعظم سوآتهم وتنكمش حسناتهم وتصغر جلائل أعمالهم ويمحق الباطل القليل الخير الكثير وتتغلب السياسة على التاريخ فتختنق الحقيقة ويتشجع العاملون على قلب الحقائق فيعلو الباطل ويصبح ذا ثمن . وتظل الحقيقة على هذه الحالة ليس لها من ولى ولا نصير حتى يمد التاريخ يده لنجدتها حيث تكون يد الزمن قد عالجت نقط الخلاف الأولى فسوتها أو قضت عليها وعند ذلك تظهر الحقيقة جلية واضحة للناظرين . وما شأن الخديوى اسماعيل بشاذ عن هذه القاعدة فقد ظل فى آخر أيامه عرضة للمثالب والنقد الباطل إلى درجة لم يصب بها إلا قليل من الملوك قبله أو بعده . على أنه قد مرّ زمن كان فيه الخديوى عزيز قومه فى بلاده والصديق المفضل على غيره فى أوربا ، وكان النائلون منه أشد المعجبين به والمقربين منه ، وتغنى القوم بمحاسن اسماعيل وعبقريته وما حصلوا عليه فى عصره الذهبى . فهل من سبب لهذه المتناقضات التى تواجه الباحث فى تاريخ اسماعيل ؟ لماذا يواجه الباحث شخصين لاسماعيل يتباينان خلقاً ومنزلة والمسافة بينهما كالتى بين القطبين ؟

لا يلبث الباحث أن يهتدى إلى السبب . فنقطة الافتراق عبارة هامة ألقاها « دزرائيلى Disraeli » رئيس وزارة انجلترا فى البرلمان فى ٢٣ مارس سنة ١٨٧٦ ردا على سؤال وجه اليه فى هذا اليوم إذ أعلن « أن الحكومة كانت تود أن تنشر التقرير الذى قدمه المستر « كيف Cave » عن المالية المصرية لولا معارضة الخديوى فى نشر هذا التقرير لسوء الحالة المالية فى مصر » . فوقع هذا التصريح كالصاعقة وكان بمثابة إنذار للناس وللدائنين خاصة بأن الخديوى قد أفلس ، وكانوا إلى تلك اللحظة يظنون أنه سيظل يقترض بلا خوف ولا نهاية وأن لمصر ثروة لا تفنى ودخلا لا ينضب له معين . أما الآن فقد ظهر عجز إسماعيل وأصبح لا يمكنه أن يملأ بطون الذين منّوا أنفسهم بأن يثروا على حسابه ولذلك حقت عليه الكلمة ! يظهر من ذلك أنه مادام الخديوى يقترض ويولم الولائم ويقوم بدفع الحساب كله كان الناس يولونه عطفهم ويكثرون من مديحه ، فلما ضيق عليه ولم تعد له قدرة على الاقتراض ولا على دفع الحساب كله أو بعضه انفضوا من حوله وانهالوا عليه باللوم والتقريع . هذا تعليل المتناقضات والتباين بين اسماعيل لغاية سنة ١٨٧٥ واسماعيل بعد ذلك التاريخ وهذا أيضاً هو السبب الوحيد الذى من أجله قلبت له أوربا ظهر المجن . إذن فالعوامل التى كانت سببا فى إثارة مدح إسماعيل أو هجوه هى عوامل شخصية أساسها الماديات وهى لا تصلح أن تدل الباحث على مكان الحقيقة . فمن واجب الباحث إذن أن يفحص عن حسنات إسماعيل وسيئاته كما كانت لا كما صورها

البعض مع مراعاة ما كانت تتطلبه ظروفه واعتبار ما كان مستترا خلف الظاهر من البواعث الحقيقية التى كانت تحركه والتى حركت غيره ضده .

وأنه ليجدر بنا بادئ بدء أن نذكر أن الخديوى إسماعيل كان أميراً عظيما وكانت آماله ومطامعه وأعماله عظيمة أيضاً سواء أكان ذلك بالنسبة لنفسه وأسرته أمْ بالنسبة لمصر ، فلقد قام بمشروعات كبيرة لا تزال للآن عنوان فخر كل مصرى وموضع إعجابه . وأما سوء خاتمة عهده فسببه ما اتخذه من الوسائل للوصول إلى أغراضه فانه أراد فى سنين قليلة أن ينفذ أعمالا كان حسن إنجازها يتطلب سنين كثيرة ونفقات طائلة لا تقوى على تحملها إلا حكومات أكثر من مصر ثروة وأغزر مالا .

أما سبب الكارثة المالية التى أودت بالخديوى فلم يكن مجرد تبذيره كما يدور فى الأذهان ويعتقده الكثيرون ، بل أن سببها كما جاء فى تقرير المستر « كيف »[1] سنة ١٨٧٦ « يمكن قصره على الشروط الفادحة للاموال التى اقترضها الخديوى لحاجات ضرورية ولأسباب لم يكن للخديوى فى أحوال كثيرة سلطان عليها إلا القليل» . وإنى لاأريد بهذا مدح الخديوى ولا ذمه ، انما مهمتى وواجبى يقضيان علىّ بتوخى الحقيقة ما استطعت وإثبات ما يدل عليها وإخراج صورة حقيقية مختصرة للحالة فى عهد الخديوى إسماعيل .

---

(١) « استيفن كيف » عضو البرلمان الانجليزى ارسلته الحكومة الانجليزية فى سنة ١٨٧٦ لتقديم تقرير واف عن حالة المالية المصرية بناء على طلب الخديوي .

الفصل الأول

مصر كما وجدها اسماعيل

خلفاء محمد على

مما قاله « پالمرستون » الوزير الانجليزى أثناء الجدل السياسى الذى قام بين انجلترا وفرنسا بشأن محمد على فى أزمة سنة ١٨٣٨ — ١٨٤٠ « إنه إذا سئنا نظاماً سياسياً جديداً فى الشرق بسبب المركز الاستثنائى الذى وصل إليه رجل بلغ من السن سبعين سنة نكون كمن أسس بناء على الرمل ولا يعلم أحد ماذا يكون الحال بعد موت محمد على »[1]

فى هذا التصريح إشارة خفية تمس سمعة أولاد وأحفاد محمد على الذين ورثوه فى الملك . ولو تحقق شىء من المخاوف التى أبداها بالمرستون لقضى على نهضة مصر الحديثة ولعادت الحالة فيها إلى ما كانت عليه من ظلام العصور الوسطى . غير أن محمد على قد خلّف بعده رجالا حقيقيين بشرف الانتساب إليه ، رجالا وإن لم تظهر فيهم صفات العبقرية مثله فقد ورثوا منه وطناً جديداً ومقدرة إدارية وحباً للنظام والإصلاح يبلغ درجة غير معهودة فى الشرق كله . ولم يعزب عن بال محمد على قط أن كثيراً من الاصلاحات التى أدخلها فى مصر يتوقف نماؤها وصيانتها على صفات خلفائه على عرش مصر ، لذلك لم يفتر لحظة واحدة عن تعليم وتدريب أبنائه وأحفاده تدريباً لائقاً يؤهلهم للقيام بأعباء الحكم فى المستقبل

(١) انظر كتاب بلور « تاريخ حياة بالمرستون » من بالمرستون إلى بلور ١٣ سبتمبر سنة ١٨٣٨

وليس هناك أدل على شدة عناية محمد على بأمر تربية خلفائه من وثيقة مكتوبة بخط اليد محفوظة فى دار الآثار البريطانية كتبها الفيلسوف السياسى الشهير « جرمى بنتام Bentham » إجابة لطلب محمد على وفيها يبين القواعد التى يجب اتباعها فى تربية حفيده عباس ولى العهد بعد إبراهيم حتى ينشأ أميراً دستورياً . وفى هذه الوثيقة يقول بنتام : « فمن غير دستور « بسيط » قوى الدعائم يستحيل أن تضمن بقاء اصلاحاتك التى قمت بها . ومن غير الاستقلال لا يمكن أن يولد الدستور . ومن غير ولى عهد لك يخلفك على العرش ويحترم الدستور ويحرص على التمسك به أيا كان نوعه يستهدف الدستور وكل ما قمت به من الأعمال للزوال[1] » .

ابراهيم باشا

وكان ولى عهد محمد على إذ ذاك ابنه الأكبر إبراهيم باشا الذى عاجلته المنية قبل أبيه فخسرت مصر بفقده حاكماً قديراً وجندياً شهماً خلد اسمه فى تاريخ القرن التاسع عشر بجانب « نابليون » و « ولنجتون » و « ملتكه » . ولد إبراهيم فى سنة ١٧٨٩ ودربه أبوه منذ حداثة سنه على قيادة الجنود وحكم البلاد فقاد جيشا سنة ١٨٠٦ وهو فى السابعة عشرة من عمره فظهرت مواهبه ومقدرته العسكرية لأول مرة ، ثم عينه والده حاكماً على الصعيد وفى سنة ١٨١٣ منحه الباب العالى لقب باشا واختاره والده قائدا لحملته ضد الوهابيين بعد موت « طوسون » سنة ١٨١٥ . ومنذ ذلك التاريخ ذاعت سمعة إبراهيم الحربية وتوالت انتصاراته

(١) انظر ملحق حرف « ا » فى آخر الكتاب

واستوقف أنظار أوربا فى حرب المورة وحروب الشام الشهيرة ، وبهر العالم بانتصاراته الحاسمه أمام «مسّولنجى» سنة ١٨٢٦ ضد الثوار الإغريق ، وفى واقعتى « قونيه » فى ديسمبر سنة ١٨٣٢ « ونصيبين » ٢٤ يونيه سنة ١٨٣٩ ضد الباب العالى

كفاية ابراهيم

وبرهن إبراهيم على كفاءة إدارية نادرة أثناء حكمه سوريا من سنة ١٨٣٢ الى ١٨٤٠ حيث عينه والده حاكما عاما فوحد حكم البلاد وأنشأ حكومة مركزية عادلة مستنيرة ساوى فيها بين معتنق الأديان المختلفة ، وأوجد روح الإمن والنظام وكشف موارد البلاد الطبيعية والصناعية ، وشغّل أهلها فى إنمائها وقضى على امتيازات بعض القبائل وحظر حمل الأسلحة التى كانت من أهم أسباب الثورات والإخلال بالنظام ، وبالاجمال نجح إبراهيم فى إقامة خير حكومة رأتها سوريا فى تاريخها الحديث . ولا يزال ذكر إبراهيم والمصريين مقرونا فى تلك البلاد بالإعجاب والاحترام على الرغم من الثورات العنيفة التى قامت ضده بسبب شدته المتناهية فى جمع الأسلحة وبسبب إدخال الأنظمة التى لم يتعودها سكان الجبل

صفاته

وقد اعتاد المؤرخون لاسيما الأجانب أن يبالغوا فى قسوة إبراهيم فيصفونه بالغلظة والوحشية ، والحقيقة أنه كان بطبيعته جنديًا مجبولاً على حب النظام وإطاعة الأوامر ، شديد الوطأة على العابثين والمخالفين. أما الأجانب فكانوا مدفوعين ضده بعوامل قومية دينية لقضائه على ثورة الإغريق قضاء مبرماً ، مع أنه لم يظهر فى هجومه شيئا يخالف

التقاليد الحربية فى ذلك الوقت حتى وفى وقتنا هذا . ومن أهم صفات إبراهيم غرامه وقت السلم بالزراعة وغرس الحدائق والبساتين وبالشؤون الاقتصادية عامة ، وتلك خلة ورثها عنه أبناؤه فيما بعد فأصبحت من مميزات كثير من أمراء الأسرة العلوية .

ومن صفاته التى حببته إلى الجند ميله إلى الكفاف ورقيق العيش واشتراكه معهم فى السراء والضراء فكان يتدرب معهم فى أول أمره على النظام الجديد بارشاد سليمان باشا الفرنساوى ، وكان يعيش معهم أثناء الحرب كجندى صغير . وقد أدى هذا فى النهاية إلى مرضه فسافر إلى أوربا مرتين فى سنة ١٨٤٦ وسنة ١٨٤٨ للاستشفاء وصحبه سليمان باشا ومسيو « بنفور Bonfort » كترجمان خاص له وزار إيطاليا وفرنسا وانجلترا وكان القوم يستقبلونه أينما مر بالحفاوة والتكريم اللائق بمركزه كولى عهد الحكومة المصرية وكقائد من أكبر قواد القرن التاسع عشر . وكانوا فى فرنسا ينصبون له أقواس النصر ويكتبون عليها أسماء وقائعه الشهيرة بحروف بارزة . وتحسنت صحته قليلا وعاد إلى مصر فى سنة ١٨٤٨ لكنه وجد أن والده لم يعد يقوى على مزاولة شؤون الحكومة فجمع مجلساً خاصاً قرر أن يقوم إبراهيم بالحكم بدل والده ، وأرسل الباب العالى فرمانا بتولية إبراهيم وبدأ يهتم بتحصين السواحل المصرية وتقوية قلاعها وحامياتها بمساعدة « غاليس بك Galice » ولكن المرض عاد فتغلب عليه ومات فى نوفمبر سنة ١٨٤٨ بعد أن تولى الحكم سبعة شهور قبل موت والده الذى تدهورت حالته الجثمانية والعقلية وخاصة بعد

زيارته لاوروبا

وفاته

موت ابنه فقضى فى ٢ أغسطس سنة ١٨٤٩ .

عباس الاول

وتولى الحكم بعد إبراهيم عباس الأول بن طوسون بن محمد على المولود بجده فى سنة ١٨١٦ ولم يكن فى مقدور عباس أن ينهج المنهج الذى رسمه « بنتام » لجده لأنه نشأ على نظم التربية القديمة فتدرب على الأعمال الحربية والادارية فى الشام تحت امرة عمه ابراهيم، وفى مصر حيث عينه جده حاكما على القاهرة، ولكنه على الرغم من ذلك كله بقى للنهاية حاكما مستبدا متباعدا عن شعبه محافظا على القديم كارها للاصلاحات الأجنبية وللأجانب على العموم وظل مترقبا سنوح فرصة ينتقم فيها من كل شىء أجنبى حتى جاءت الفرصة بارتقائه العرش ، وإنه لمن المؤلم جد الألم لمن اعتاد البحث والكتابة فى أعمال محمد على المجيدة أن يضطر الآن الى تدوين عكس هذه الأعمال . ففى عصر عباس باشا أقفلت المدارس والمعاهد وأهملت المصانع والآلآت وهدمت السفن الحربية وعرضت هى واسلحتها للبيع واعتزل كثيرون من كبار الموظفين العمل وفضلوا الالتحاق بخدمة الحكومة العثمانية . وأمر عباس فاستغنى عن الموظفين الأجانب وخاصة الفرنسيين منهم وكان ذلك سبباً فى ايغار صدر حكومة فرنسا عليه ، وكذلك اشتد فى معاملة أمراء الأسرة الحاكمة فاجتمعوا ضده وكونوا حزباً للمعارضة برياسة سعيد وإسماعيل وقدموا الشكاوى تترى للباب العالى [1] . غير أن عهد عباس على ما فيه من جمود وأنانية وتعصب وتحكيم للشهوات لم يكن خلوا من الحسنات . فقد سعد الفلاح فى عهده بعض السعادة وأصبح فى حقله آمنا من تصرفات رجال

حال الفلاح

(١) سجلات وزارة الخارجية بلندرا : من الكولنيل مرى فبراير سنة ١٨٤٩

الجندية وأعمال السخرة وذلك لقلة عدد الجيش ولعدم وجود اشغال عمومية كحفر القنوات وإقامة القناطر . ولما قلت المصروفات بسبب هذه الخطة تحتم تخفيف الضرائب وإلغاء نظام الاحتكار فعم الرخاء واغتبط الفلاح بثمرة كدّه وعمله . من ذلك يظهر أن عهد عباس لم يكن من الرداءة والجمود كما يصوره عادة كتاب الافرنج الذين لم يكن بينهم وبين عباس عظيم مودة . وانقضى عهد عباس من غير أثر يذكر من الوجهة السياسية سوى أنه كان لممثل الحكومة الانجليزية من النفوذ والتفوق فى مجالسه ماجعل الباشا يوافق على مد السكة الحديدية بين مصر والاسكندرية سنة ١٨٥٢ ويعنى باصلاح الطريق بين السويس والقاهرة لتسهيل المواصلات بين الشرق وأوربا

سعيد باشا

أما خلفه عمه سعيد باشا فقد ولد فى سنة ١٨٢٢ واكتسب من الصفات ما أعده لأن يكون حاكما محبوبا لدى رعيته فقد رباه والده تربية غربية وعهد به إلى مرب ألمانى الاصل قدير يدعى « كونيج » فحبب إليه الأخلاق الغربية وطرق المدنية الحديثة. ولما كبر عينه والده قائداً للأسطول . وعلى ذلك نشأ سعيد على العكس من سلفه مصلحاً مستنيراً محباً للأجانب مشجعاً لهم على العمل فى مصر . غير أنه على الرغم من فطنته وحسن نياته وأمله فى مواصلة المشروعات العظيمة التى قام بها محمد على كانت طبيعة أخلاقه تحول دون مثابرته واستمراره فى سبيل الاصلاح ، فقد كان سعيد رجلا ضعيف الخلق كثير المزاح سهل الانقياد تعوزه قوة العزيمة والارادة فتراه يسر ويغضب فى دقيقة واحدة ولرب كلمة ظريفة أثرت فى نفسه أثراً كبيراً

هله مع الأجانب

ولقد جر تساهله مع الأجانب عددا ليس بالقليل ممن لامبادىء ولا خلاق لهم فتدخلوا مع الباشا واتخذوا من الامتيازات حصناً يلجأون إليه متى أعوزتهم الحيلة فجروا على البلاد شرا مستطيرا وويلات كانت سبباً مبدئياً فى الخراب المالى فى المستقبل . وكان اتصال سعيد بعظيم منهم وهو « فرديننند دلسبس » سبباً فى إخراج مشروع كبير كانت له نتائج هامة على مصر والعالم بأجمعه — ألا وهو مشروع « قناة السويس » وكان العقد الذى تم بين الحكومة المصرية ودلسبس عقدا كلف الحكومة والأمة نفقات طائلة اضطرت معها الحكومة أن تزيد الضرائب وتفرض أخرى جديدة على الأطيان العشورية ، وكان على الحكومة بمقتضى العقد ان ترسل آلاف الفلاحين للعمل فى حفر القناة حيث كانوا يقضون نحبهم بسبب الجوع والأوبئة والاهمال

اهتمامه بالجيش

وزيادة على ذلك كان سعيد شديد الشغف بالجيش فكان له بمثابة لعبة ثمينة يلهو بها وصار يقضى وقته مع الجيش يدربه ويقوده ويلبسه الخز والحرير وأفخر أنواع الزينة وأحسن الأسلحة . ومن أجل الجيش أوصد سعيد جميع المعاهد التى لاعلاقة لها بتخريج الضباط ، وبنى قلعة القناطر الخيرية على رأس الدلتا وجعل لها حصوناً واستحكامات وأبراجا وثكنات ونقل إليها مدرسة الهندسة وبلغ اهتمامه بها درجة تفوق الوصف ، ومع ذلك لم يكن للجيش فى عهده عمل حربى مذكور سوى إخضاعه لأعراب المنيا والفيوم ، ومواصلته الاشتراك مع جيوش تركيا وحلفائها فى حرب القرم التى بدأت فى عهد عباس الأول وانتهت فى سنة ١٨٥٦

اصلاحاته

وفى عهد سعيد أخذت مصر تسير سيرا حثيثا وتخطو نحو التقدم والرقى بعض خطوات حقيقية فزادت فى عهده الخطوط الحديدية، واهتم سعيد بحالة الرى فى البلاد فطلب إلى اللجنة الدولية التى تألفت للبحث فى مشروع قناة السويس أن تفحص عن قيمة القناطر الخيرية وتقترح ما يلزم بشأن تحسين حالة الرى فى البلاد، واهتم كذلك بالسودان بعد أن كان فى عهد عباس منفى للمجرمين والمغضوب عليهم فزاره سعيد سنة ١٨٥٧ مع صديقه « دلسبس » وأصلح فى أدارته وحكومته

وفى سنة ١٨٥٨ أصدر سعيد لائحته الشهيرة الخاصة بالأراضى وبها أصبح الفلاح لأول مرة المالك القانونى للأطيان التى اعتاد أن يفلحها، وأبطل كثيرا من المغارم والمظالم فى البلاد، وانتشرت فى عهده زراعة القطن لكثرة أرباح محصوله فتنافس القوم فى زراعته ومهدت الطريق إلى الثورة الاقتصادية العظيمة التى قلبت مصر وغيرت حالها من وجوه كثيرة، ولا ننسى تسلل الأجانب فى زمن سعيد إلى داخلية البلاد حتى القرى فنجم عن ذلك اختلاط المصريين بهم وعرفوا لأول مرة ما للأجانب من حقوق وامتيازات

بذلك انتهى عهدا عباس وسعيد، ومصر فيهما ساكنة خاملة ليس لها بين الدول شأن يذكر كما كان لها فى عهد محمد على حين لفت رقيها السريع وتقدمها الواسع الخطى نظر العالم المتمدين بأجمعه. وقد قضى سعيد آخر أيامه كئيبا كاسف البال معذبا بالمرض تاركا لابن أخيه مهمة تجديد عصر النهضة والاصلاح

الفصل الثانى

مصر التى أوجدها اسماعيل

١

النهضة الاقتصادية

فى مايو سنة ١٨٥٨ كان سعيد باشا بالاسكندرية يستقبل وفود المهنئين بعيد الفطر وكان قد حضر من امراء الاسرة العلوية الامير أحمد ابن ابراهيم باشا ولى العهد، وشقيقه الأمير اسماعيل والأمير عبد الحليم أصغر أبناء محمد على الكبير وغيرهم . ولما تمت التشريفات أعد قطار خاص للأمراء وأتباعهم وتخلف اسماعيل فلما وصل القطار بهم الى كفر الزيات ولم يكن قد تم بناء القنطرة الشهيرة كان المتبع أن تسير عربات القطار على عوامة كبيرة ، ولكن حدث فى ذلك اليوم خطب لم يكن فى الحسبان فقد أهمل تقييد العربات بالسلاسل كالمعتاد فاندفعت العجلات فى الماء وغرق الأمير أحمد وكان بدينا ونجا الأمير عبد الحليم لخفته بعد أن عجز عن انقاذ ابن أخيه فتقدم بذلك خطوة نحو العرش [١] ، أما اسماعيل فأصبح بعد هذه الكارثة ولى عهد الحكومة المصرية وكان عمره إذ ذاك ثمانيا وعشرين سنة

---

(١) اختلفت الروايات فى تفسير هذه الحادثة فمن قائل ان اسماعيل لم يغادر القاهرة ويشير من طرف خفي الى اشتراكه فى تدبير الحادثة . والحقيقة المتداولة هى التى اثبتناها . انظر كتاب « الكافى » الجزء الرابع لشارويم بك ص : ١٣٦

صفات اسماعيل

ولد اسماعيل بالقاهره فى سنة ١٨٣٠ وبدأ تربيته الاولى فى مصر ثم فى فرنسا حيث أرسله جده مع باقى الامراء وتمم علومه بكلية «سنت سير St cyr» الحربية وعاد فى سنة ١٨٤٩ بعد أن نال من التربية قسطا عاما كافيا على الرغم من تهمة بعض المعاصرين له بانه لم يعرف الكتابة بالفرنسية الصحيحة (١). وليس أدل على سمو درجته من المعرفة وعلو كعبه فى الفنون من محادثاته وتصريحاته لزائريه من مختلف طبقات الناس ومن مشروعاته الفخمة العظيمة التى فكر فيها وأخرجها الى حيز التنفيذ . ولما عاد اسماعيل الى مصر مالت اليه النفوس وأحبته فما لبث أن نقم عليه عباس باشا فأضمر له الشر وقامت بينهما منازعات استمرت الى أن قتل عباس سنة ١٨٥٤ . وجاء عمه سعيد فاتخذه معينا له ووزيرا ، وكان اسماعيل سيدا مقتصدا نشيطا لا يهتم بشىء سوى أراضيه ومحصولاته ، وكان محترسا قليل الظهور فى الدوائر الاجتماعية خوفا من إثارة غيرة عمه سعيد منه ، ومع ذلك كانت العلاقات بينهما من المبدأ ودية للغاية فعهد اليه عمه فى القيام ببعثة سياسية خاصة فى سنة ١٨٥٥ أمام نابليون الثالث قبيل انعقاد مؤتمر صلح باريس ولزيارة البابا بيو التاسع ، وقام مقام عمه فى الحكومة أثناء سياحة سعيد باشا للتداوى فى أوربا وأثناء قيامه بفريضة الحج سنة ١٨٦١ . وكان اسماعيل يقوم بما يعهد إليه خير قيام ذلك لأنه جمع فى نفسه خبرة الرجل الزراعى الحريص وميلا فطريا للنظام والاصلاح . وظل كذلك يعاون عمه إلى أن مات سعيد فى ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ وأصبح الحكم بيد اسماعيل

(١) جا فى كتاب « محادثات دبوميات » ناساو سنيوران الخديوى لم يتعلم الكتابة بالفرنسية الصحيحة قط واستقى المؤلف هذا الخبر من حوذي الخديوى نفسه !

قال «موبرلى بل» مراسل جريدة التيمس فى مصر فى ذلك العهد « انه لم يرفى حياته شخصاً أيا كان لم تؤثر فيه أخلاق اسماعيل وجاذبيته فسواء أكان محادث الخديوى سياسياً أم مهندساً أم عسكرياً أم طبيباً أم ظريفاً فانه لا بد واجد من اسماعيل كفئاً له ونظيراً » . وزيادة على ما منحه الله من شخصية جذابة وذهن متوقد حاضر قد وضع أمامه سياسة ومطامع عالية لم تدر فى خلد أحد غير جده الأكبر محمد على . فكان اسماعيل مثله يرمى إلى تكبير مصر وإسعادها من طريق إسعاد نفسه وأسرته . ولم تكن مصر فى نظره إلا ضيعة عظيمة يجب عليه انماؤها والانتفاع بثمرها، فاذا رأى ان الفلاحين قوم كسالى محافظين على القديم لاعلم لهم بطرق الزراعة والاقتصاد الحديثة فليس هذا بضائره فى شىء وما عليه إلا أن يضع يده على أقصى مايمكن الاستحواذ عليه من الأراضى فيباشره بنفسه . وفعلا سرعان ماأصبح اسماعيل مالكا لمايقرب من خمس الأراضى المزروعة فى مصر

سياسة اسماعيل الاقتصادية

غير أن أرباح الأراضى الزراعية محدودة كما انها مؤكدة فلا تزيد أرباحها دوماً بنسبة الأموال التى تصرف لتحسينها . ولقد عرف اسماعيل هذا القانون الاقتصادى فبذل جهده فى كسب أقصى مايمكن كسبه من الزراعة ، فأدخل الآلات الزراعية الحديثة وأدخل المحصولات الجديدة وسخر الفلاحين فى فلاحة أراضيه . ولكى يزيد فى أرباحه المحدودة فكر الأمير التاجر فى مشروع يدل على مهارة وذكاء عظيمين

ويناسب أغراضه ومطامعه السياسية . هذا المشروع يقضى باجتذاب رؤس الأموال الأجنبية إلى مصر وذلك بدفع أرباح زائدة لأصحاب الأموال حتى إذا اجتمعت رؤس الأموال استخدمها الباشا فى انجاز مشروعاته ومبانيه . والحقيقة انه لم يشجع اسماعيل على طرق هذا الباب إلا أحوال أوربا فى ذلك الوقت وهو عهد الاقبال على الاكتتاب فى شركات السكك الحديدية والشركات التجارية والمصارف والنقابات، حين كان القوم يتهافتون تهافتاً غير حكيم على شراء الأسهم والأوراق المالية الأجنبية . وكانت مصر فى ذلك الوقت تعتبر من أضمن الأسواق المالية فى العالم فكان طبيعياً أن يجود القوم برؤس أموالهم وأن يرحب الباشا بها أيما ترحيب

اثر الحرب الاهلية بامريكا

ولا غرابة فقد كانت مصر وقتئذ تجنى ربحا طائلا بسبب اختفاء القطن الأمريكى من الأسواق لقيام الحرب الأهلية فى أمريكا (سنة ١٨٦٣ — ١٨٦٥) أولا وبسبب إلغاء الرقيق ثانياً . فانتهز اسماعيل هذه الفرصة وعمل على إعلاء شأن زراعة القطن فى الدلتا وهى أحسن البقاع الصالحة لزراعته لما خصتها به الطبيعة من خصب ولما أدخل فيها من مشروعات الرى الحديثة . وكانت قد أدخلت زراعة القطن فى مصر فى عهد محمد على وانتشر تدريجا حتى أصبحت مصر فى أواخر أيام سعيد تصدر سنويا إلى الخارج ٥٧٠٠٠ بالة فى كل بالة خمسة قناطير ونصف . غير انه إلى اسماعيل يرجع الفضل فى توسيع زراعة القطن حتى صار أهم محصولات مصر . فهو الذى بدأ بزرعه وعنى به عناية عظمى فى مزارعه

لعناية بزراعة القطن

الخاصة [1] ولما رأى الأعيان الأرباح العظيمة التي يمكن أن تعود من زراعته تشبهوا بأميرهم وزرعوا أراضيهم، ثم تحول صغار الزارعين والفلاحين فانكبوا على زراعته بعد أن كانوا فى شك منه ونبذوا ما اعتادوا زرعه وهجروا طرقهم الأولى . وكان من نتيجة هذا الانقلاب الزراعي أن فاضت البلاد بالثروة والرخاء إلى درجة لم تعهدها مصر من زمن بعيد فقد كثرت طلبات القطن من الخارج للأسباب التى ذكرناها وزاد الطلب عن المعروض فارتفعت الأسعار ارتفاعاً هائلا ، وبلغ سعر القنطار إثنى عشر جنيهاً بعد أن كان لا يزيد على جنيه واحد فزادت بذلك كمية الذهب الواردة من لنكشير وأقاليم أوربا الصناعية وفاض الذهب فى داخل البلاد بسبب الأموال التى دخلت مصر من طريق الأسواق المالية

زيادة الثروة واثرها

فنشأ عن هـذه الثروة الفجائية الاستثنائية فى بلد زراعى ان عم الاسراف وبسطت الأيدى كل البسط وانتشرت المضاربة . وكان اسماعيل أول من اغتر بهذه الثروة الطائلة فأخذ ينفق من غير حكمة وظهرت فى أخلاقه صفة كانت إلى ذلك الحين مختفية وهى صفة التبذير على الطريقة الشرقية . فشيد القصور الشاهقة والمبانى الضخمة بسرعة مدهشة . وتشبّه كبار الأعنياء والموظفين بسيدهم فأزاحوا عنهم حجب العصور الوسطى وظهروا رافلين فى حلل المدنية الغربية فخلعوا ملابسهم الشرقية استبدلوا بها البذلة الاستمبولية وسكنوا قصوراً صغيرة على الطراز الحديث جلبوا فيها أثاثاً غربياً واشتروا من الرقيق الأبيض شيئاً

(١) بلغت مساحة الاراضي المزروعة قطنا فى سنة ١٨٧٥ ٨٤٧ ر ٨٧١ فدان انتجت ٥٤١ ر ٦١٥ ر٢ قنطارا من القطن . وبلغ سعر القنطار من ٣٠٠ قرشا إلى ٣٥٠ قرشا .

كثيراً وطافوا بشوارع المدينة والمنتزهات تحملهم العربات والجياد المطهمة بعد أن كانوا يمتطون حميراً كالغزلان يكسوها الخز والفضة ! ثم أنهم لم يقفوا عند هذا الحد بل تشبهوا بمليكهم واقترضوا الأموال من الأجانب بما شاء أصحابها من الفوائد

الحالة الاجتماعية

أما أعيان الأقاليم والمحدثون من الأثرياء فكانت لهم آراء خاصة فى الاستمتاع والانتفاع بثروتهم الجديدة. فمنهم من راعى قوانين الأجداد القديمة فخبئوا تحت الأرض جزءاً عظيما من ثروتهم واشتروا بالباقى طرائف الزينة والحلى لنسائهم . وآخرون رأوا من الواجب عليهم أن يحسنوا مراكزهم فزادوا ممتلكاتهم ووسعوا رقعة أطيانهم وآخرون قنعوا بما أوتوه من ثروة فتقاعدوا عن العمل ولزموا حياة خمول واتكال . ولكن أكثرهم سار وفق روح العصر الجديد فولوا وجوههم نحو القاهرة يستمتعون بطرائف الحياة وكثير منهم عاد إلى قريته يحمل جارية بيضاء اشتراها من القاهرة

ولقد كان دخول الجارية القرية بمثابة عهد جديد تغيرت على أثره الحياة المنزلية العتيقة، إذ ما لبثت الجارية أن رثت لحال سيدها وعطفت عليه فأشارت بأطراف البنان مفصحة عما يكنه ضميرها لأنها جركسية لاتعرف من العربية إلا كلمات معدودة وأعلمته بما يحببه إليها وبما تبتغيه من مسكن وخدم ومأكل ومشرب مما اعتادت التمتع بمثله فى قصر فلان باشا بالقاهرة، ففهم الفلاح المثرى مرادها وبنى مسكنه فى الريف

على طراز جديد متسع النوافذ عالى السقوف رحب الحجرات ، وبنى لاستقبال الرجال جناحاً خاصاً ، وأعد لها من الخدم ما يضمن نظافة المنزل وحسن تنسيقه وترتيبه . ولما استقر بها النوى أكسبت ما حولها بهاء ورونقاً ، وتعلم القوم من عاداتها النظافة والتأنق فى الملبس والمأكل وجرى الجمال والشجاعة فى عروق أبنائها وأحفادها إلى اليوم .

* * *

بداية رد الفعل

ولكن سرعان ما انقضى هذا العصر الذهبى فقد انتهت الحرب الأهليه فى أمريكا وعم السلام فى البلاد فعاد القطن الأمريكى إلى الظهور فى الأسواق وهبطت أسعار القطن المصرى هبوطاً سريعاً . ولم تجن البلاد من عصر الرخاء إلا زيادة الضرائب وكثرة الديون وإنهاك الأراضى الزراعية . وكان الواجب على الحكومة فى تلك الحال أن تتدبر وتنقذ البلاد من ورطة مالية وخيمة العواقب وذلك بأن تخفض الضرائب وتقصد فى المصروفات وتمتنع عن اقتراض المال حتى يعود التوازن المالى . ولكن الحكومة تغافلت عن الحقيقة وخافت أن تظهر أمام العالم بمظهر غير لائق بسمعتها الأولى ، فاستمرت تجبى الضرائب الفادحة من الأهالى الذين زادت مطالبهم وكثرت مصروفات معاشهم ، فقصدوا المرابين ليدفعوا ماعليهم من فوائد الديون وضرائب الحكومة . وكانوا يقترضون المال من المرابى بارباح ثقيلة فاضطروا إلى بيع أراضيهم بثمن بخس ، وكثير منهم هجر أراضيه كلية ليهرب من فداحة الضرائب التى عليها . فاختفت بذلك الوقت طبقة صغار الملاك ولم يعد لها أثر يذكر .

انتشار المرابين

ولما علم المرابون من يونان ويهود وغيرهم بما هو حاصل هرعوا إلى

داخل البلاد ليقضوا على الفلاح قضاء مبرما وليبتزوا ما بقى من ثروته حتى الثمالة . وكان هؤلاء المرابون فى أول الأمر تجاراً متنقلين فى البلاد يحملون معهم مختلف السلع من حرائر وعطر وملابس ومشروبات ليبيعوها لملوك القطن فى السنوات السمان ، فلما ثقل حمل الضرائب على الفلاحين وطاف المديرون فى القرى يصحبهم الصراف «والفلقه» لابتزاز أموال الناس ، رأى المرابون أنه يحسن بهم أن يتبعوا المديرين فى رحلاتهم ومعهم جعاب أموالهم يسعفون الفلاح بما ينقذ جلده فيخدمون بذلك أنفسهم والانسانية المعذبة ! وبهذه الطريقة أخذت أراضى الأهالى تنتقل إلى أيدى الأجانب وبدأ عهد اضطهاد الفلاحين المعروف فى تاريخ اسماعيل

اسماعيل وزراعة القصب

ولكن إذا كان الفلاحون قد أخذوا على غرة بسبب جهلهم ولم يعدوا عدتهم لاستقبال الأزمة الاقتصادية، فان اسماعيل عرف حقيقة الحال وأمكنه أن يخلص نفسه من الورطة من غير أن تظهر عليه علامات الضعف المالى الذى استولى عليه كما استولى على غيره . والفضل فى خلاصه يرجع إلى توقد ذهنه وقوة خياله فانه لما رأى ضياع دولة القطن أقام بجانبها دولة السكر . وكانت قد جربت زراعة قصب السكر ونجحت فى مزارع الأمير مصطفى فاضل فى الوجه القبلى حيث الجو يوافق زراعته ، فعمل اسماعيل على ضم هذه المزارع وانتحل من الأسباب ما أبعد أخاه ووارث الملك بعده إلى القسطنطينية . ولما كانت زراعة القصب كزراعة القطن تتطلب مورداً للرى سهل التناول اقتضى

الحال تغيير طرق الرى فى مصر الوسطى من نظام الأحواض إلى نظام الرى بالترع ، فحفر ترعة موازية للنيل من أسيوط إلى بيا يبلغ طولها ١٨٠ ميلا وأطلق عليها اسم ترعة الابراهيمية نسبة إلى أبيه ابراهيم باشا الكبير . وبعد ذلك ضمت معظم الأراضى التى على جانبى الترعة إلى دائرة الخديوى سواء أكان ذلك بالشراء العرفى أم الجبرى ، ولأجل زيادة العمران فى هذه الجهات وتسهيل المواصلات بدأ بوضع السكك الحديدية بين أسيوط وبولاق الدكرور . وما لبث أن ظهر أكبر مشروع قام به الخديوى وهو بناء تسعة عشر مصنعا للسكر فى نقط مختلفة [1] ، ومن الغريب أن بناء هذه المصانع كان بقرب المزارع لا بقرب محطات السكة الحديدية كما كان ينتظر وهذه غلطة غير هينة كانت سبباً فى كثرة نفقات المشروع . وأتى بعدد هذه المصانع من أوربا وعين لكل مصنع مهندساً فرنسيا أو انجليزيا وناظراً مصرياً ثم تدرج واستخدم كثيرا من المصريين فى إدارة وهندسة هذه المصانع . وأصبحت مصر فى عهده تصدر كميات وافرة من السكر وتنافس فى محصولها السكر الأجنبى حتى فى أسواق أوربا . وبلغ ما تصدره كل سنة مليون قنطار من السكر قيمتها ٨٠٠ر٠٠٠ جنيه ، أما قبل اسماعيل فلم يزد محصول السكر عن ٥٥ر٠٠٠ قنطار فى السنة ولم تكن ثمة إلا أربعة مصانع للسكر . فإلى اسماعيل يرجع الفضل الأعظم فى إحياء صناعة السكر فى مصر وهى التى قال «ماك كون» عنها

قيام صناعة السكر

(١) اهم هذه المصانع فى الفشن ومغاغه ومطاى والمنيا وارمنت والمطاعنة الخ

فى كتابه « إن نمو هذا المشروع كان عظيما سريعاً يندر أن يكون له نظير فى تاريخ التجارة »[1] غير أن نصيب المشروع من النجاح لم يكن أكثر من نصيب مشروع القطن وذلك لأسباب مختلفة منها سوء الادارة ، والاختلاس وإتلاف العدد والتبذير وأخطار المضاربة والمنافسة فى الأسواق . ولقد شيد اسماعيل عدا مصانع السكر مصانع لعمل الورق والمنسوجات والطرابيش والبارود والأسلحة على اختلاف أنواعها مما سد مطالب الجيش وبعض حاجات البلاد وأغناها عن الأسواق الأجنبية ولو إلى حين .

الضرائب المقررة

ولما رأت الحكومة أن أرباح المشروعات لم تكف لتحسين مركز الخديوى المالى شددت فى جباية الضرائب المقررة : ضريبة الأطيان بنوعيها الخراجية والعشورية . وضريبة الخراج كانت تفرض فى الأصل على الأراضى التابعة لأهالى البلاد التى فتحت عنوة ومقدار هذه الضريبة خمس المحصول . وكانت أرض مصر كلها خراجية إلى عهد محمد على ، ففى أيامه منحت الحكومة كبار الموظفين إقطاعات من الأرض تبقى ملكا خاصاً لهم ولذريتهم . ولما كانت هذه الاقطاعات عادة منعزلة أطلق عليها «الأبعاديات» ولم تفرض عليها ضريبة لأن أراضيها كانت تتطلب اصلاحات ومصروفات كثيرة حتى يمكن أن تنتج ربحاً لصاحبها . غير أنه فى زمن سعيد فى سنة ١٨٦١ رأت الحكومة أن الأبعاديات أنتجت أرباحاً وفيرة لأصحابها ففرضت عليها أول ضريبة أطلق عليها «العشور»

---

(١) انظر كتاب « مصر كما هي » لمالك كون ص ١٦٧ .

لان قيمتها عشر محصول الأرض . ويلاحظ أن الأراضى العشورية كانت تمتاز بكونها ملكا يتصرف فيها صاحبها، أما الأراضى الخراجية فكانت نظريا ملك السلطان أو نائبه ولا يمكن أن تتناقلها الأيدى إلا بعد دفع عوائد تشبه العوائد التى كانت تجبى فى أوربا أيام عهد الاقطاع

وبلغت الضريبة فى عهد اسماعيل على الفدان الخراجى من ٤٥ قرشا إلى ١٥٥ قرشاً تختلف تبعاً للجودة وتبعاً للمديرية ، وضريبة الفدان العشورى من ١٤ قرشاً إلى ٦٥ قرشاً . وفى سنة ١٨٦٨ زادت الضريبتان بمقدار السدس. وفى سنة ١٨٧٠ زادتا بمقدار ١٠ ٪ ثم فى سنة ١٨٧١ بدأت سلفة المقابلة إختيارياً . وفى سنة ١٨٧٤ أصبحت سلفة المقابلة جبرية . ويقضى قانون المقابلة بدفع ستة أمثال الضريبة مرة واحدة مقابل تخفيض الضريبة إلى النصف تخفيضا مستمراً وسنعود إلى قانون المقابلة بعد (١)

وكان إلى جانب ضريبة الأطيان ضريبة النخيل وضريبة الأملاك وضريبة الرأس على كل ذكر بلغ عشر سنوات فأكثر، ثم ضريبة فردة الرءوس على الرخص وضريبة الخدامين والفعلة والصناع والتجار. وغير هذه الضرائب كانت هناك عوائد المكس والوراثة والبيع والدمغة والتسجيل والملح والأسماك والعوائد الداخلية وعوائد الملاحة ورسوم المحاكم والجسور والعربات والنوافذ الخ (٢)

---

(١) انظر كتاب « ملكية الاراضي في مصر » ليعقوب ارتين باشا

(٢) بلغ عدد الافدنة المزروعة فى ذلك الوقت ٣,٤٨٢,٠٠٠ فدانا من الاراضى الخراجية ١,٣٤٣,٠٠٠ فدانا من الاراضي العشوريه . أما عدد السكان فكان يبلغ خمسة ملايين ونصف مليون

ومع أن دخل هذه الضرائب بلغ ١١٫٩٦٠٫٢٨٧ جنيها فى العام فانه لم يكف لسد المطلوب من الخديوى ومن الحكومة للدائنين من الأجانب واضطرت الحكومة أن ترهق الفلاح بكافة طرق التعذيب لتخرج آخر قرش يملكه كى تدفع أقساط الدين الثقيلة للمصارف التى لا تؤخر ولا ترحم

٢

المونة والحجارة

ولكن مع العسر المالى الذى وقع فيه الخديوى رأى أنه يحسن به أن يواصل الظهور بمظهر المسرف كيما يخدع دائنيه بأوربا . وعندى أن اسماعيل « المبذر » ماهو إلا فصل تمثيلى قام به الخديوى جاداً فى أول الأمر ثم متورطاً لتحسين سمعته لدى الرأى العام الأوربى السريع التصديق . أما التبذير المفرط فلم يكن من خلق اسماعيل فى الأصل وليس أدل على ذلك من دقته وشدته المتناهية فى مراقبة حساباته وثروته الخاصة . حقاً عاش الخديوى عيشة الملوك وشيد القصور وأقام الولائم والأفراح واحتفى بملوك أوربا وأمرائها ونبلائها احتفاء لم يعرف له نظير فى العصور الحديثة، ولكن لم يتعد تبذيره ماذكرنا، وأن الطبيعة البشرية لتفضى على المدين بأن يظهر أمام دائنيه ظهور القادر الواثق من مركزه المالى . على أن هناك قائمة ضافية الذيول تنبئ عن الأعمال المجيدة التى قام بها اسماعيل فى مقابلة ديونه العظيمة .

قال اسماعيل « إن لكل إنسان غراماً أو جنوناً بشيء خاص وغرامى وجنونى بالمونة والحجارة »[1]. ولا مراء فى أن اسماعيل قد أنجز فى ست عشرة سنة من الأعمال العمومية مالم تصل اليه همة أى ملك آخر فى الأزمان الحديثة. وأن ما أقامه لويس الرابع عشر فى باريس ليتضاءل أمام ما أحدثه اسماعيل فى القاهرة والاسكندرية. سر أينما شئت فى القاهرة فلابد أن يقع نظرك على قصر أو حديقة أو ميدان أو منتزه أو مدرسة أو تمثال أو شارع أو حى أوضاحية بأكملها أنشأها اسماعيل الفخم. وإن فيما جد على القاهرة من التغيرات لشاهداً عدلاً على ما كان للخديوى من الذوق السليم والهمة القعساء. فقد شملت عنايته واصلاحاته جميع أحياء القاهرة ما عدا العريقة فى القدم

منشئات اسماعيل

وكان من رأى اسماعيل أن ينجز كل الاصلاح والتحسين بأسرع ما يمكن فسابق اسماعيل الوقت. كل ذلك ليظهر أمام الملوك والأمراء العظام الذين دعاهم لحضور فتح قناة السويس بمظهر الملك العظيم، ولتضارع القاهرة باريس فى جمالها وتنسيقها فتكون عاصمة البلاد مقراً مناسباً لعظمة مليكها. وعلى ذلك بدئ العمل بهمة زائدة، وتعذر السير فى الطرق لكثرة معدات البناء كما ذكر بعض السياح فى ذلك الوقت، وفى سنين قليلة تغيرت معالم القاهرة وأصبح القادم إلى محطة مصر لايكاد يصدق نظره لفرط دهشه مما يراه من التغيير كأنما هو أمام مبان شيدها مصباح علاء الدين فى حكاية ألف ليلة. فبدل المروج الخضراء التى كانت

(١) « مصر الخديوية » تأليف دليون ص : ١٤٠

تكتنف المحطة من كل جهة يرى القادم الجديد مبانى ضخمة وقصوراً ذات حدائق غناء تفصلها طرق موشاة الجوانب بالأشجار ذات الظلال الوارفه . أما الأزبكية المعروفة فى عهد محمد على بقهواتها الوطنية ونوافذ بيوتها ذوات الشرفات الدقيقة الصنع المطلة على البحيرة والتى كانت منتزهاً عاماً لسكان القاهرة فقد أنشئ على آثارها الآن مبان وحانات على النسق الفرنسى ، ولم يبق منها إلا فوارتان وحديقة أنشئت على نظام حدائق أوربا وحديقة فرسايل خاصة . وخلف الفوارتين أنشئت دار الأوبرا الجميلة ، وخلفها أقام اسماعيل تمثالا لوالده العظيم ابراهيم باشا وهو على جواده . وإذا سار القادم جنوبا رأى قصر عابدين الذى أبدع الخديوى في تنسيقه واتخذه مقراً رسمياً . وفى الشمال منه والغرب أنشأ اسماعيل حياً جميلا سمى بعد ذلك بالاسماعيلية ، وقد سهل على الناس شروط الدفع والبناء فى هذا الحى فسكنه كثير من الأجانب وشيدوا قصوراً جميلة جعلته من أجمل الأحياء فى القاهرة

قصر الجزيرة

ثم اذا تابع السير غرباً رأى السائح قنطرة قصر النيل العظيمة التى أتمت بناءها شركة فرنسية فى سنة ١٨٧٢ وبلغت نفقاتها ١٠٨٫٠٠٠ جنيهاً ، وإذا عبر القادم القنطرة واتجه الى الجنوب رأى طريق الجيزة والاهرام الشهير ، فاذا اتجه يميناً اقترب من قصر الجزيرة الشهير حيث أقام ضيوف الخديوى من أصحاب الرءوس المتوجة كالأمبراطورة يوجينى وامبراطور النمسا وولى عهد انجلترا أثناء زيارتهم لمصر . والحقيقة أن قصر الجزيرة

كان أشبه بمعرض منه بقصر فكانت تجرى خلاله البحيرات وتشرف من جوانبه المقصورات « يرى الناظر فى فنائه الذئاب فى القباب والنمور فى الخدور تعوى وتزأر فتملأ القلوب خشوعاً ورهبة . ويسير بين الرياض فيملك سمعيه تغريد الطيور ويعطر أنفاسه وهيج الزهر وأريج العطر، يتفيأ فى ظلال الأشجار المتمايلة والأغصان الميادة حيث الثريات معلقة فى كل دوح فتضىء مختلف الأثمار من نخيل وجوز ومنجة وصفصاف وشجر البان وأشجار عطرية من شجيرات المنطقة الحارة ذات العرف الذكى واللون الجميل يرنحها الهواء العليل وتبللها قطرات الماء والفوارات»

ضاحية حلوان الحمامات

ولم يقف غرام اسماعيل وجنونه بالحجارة والمونة عند حد القاهرة بل تعداها الى الصحراء نفسها حيث كشف قرية صغيرة بالقرب من القاهرة اسمها «حلوان» كانت فيما مضى مقاماً صحياً لأمراء مصر، رأى فى جفاف جوها ومياهها المعدنية مايجعلها مقاما صحيا ، فاهتم الخديوى بالأمر وبنى بها الحمامات وشيد منزلا فخما عين له مديراً كفئاً ، ثم وصلها بالقاهرة بخط حديدى يبدأ من محطة بالقرب من القلعة ثم نشر الاعلانات عن « حمامات حلوان » الجديدة . ولما رأى القوم أن الخديوى نفسه هو صاحب المشروع تهافت الأجانب والوطنيون على حلوان للاستحمام ، وبدأوا يشيدون المساكن والقصور على طول الخط من القاهرة الى حلوان ، وأصبحت بذلك فى سنوات قليلة من أصح وأثرى ضواحى القاهرة

واتماماً لهذه المنشئات الجديدة أدخلت الإنارة بغاز الاستصباح

وكان قد أنشأ « لبون وشركاه Lebon » شركة فى الاسكندرية سنة ١٨٦٤ وأسس فرعاً بالقاهرة فى سنة ١٨٦٨ فأضيئت شوارع القاهرة بهذا الضوء الساطع . وأما توزيع المياه بالأنابيب فقد عم أيضا فى سنة ١٨٦٥ حين أنشئت شركة مياه القاهرة

الاعمال العامة

هذا وانا لو شئنا أن نذكر بالتفصيل كل ما أقامه الخديوى اسماعيل من المنافع والأشغال العامة لاستنفدنا كراستنا فحسبنا هنا إذن أن نعددها ليقتنع الذى يخامره الريب

وأول ما نذكره أنه أقام ١١٠٠ ميل من السكك الحديدية وأهمها تكميل السكة الحديدية من القاهرة إلى السويس ومن القاهرة إلى أسيوط . وأما الخط الحديدى من الاسكندرية إلى القاهرة فوضع فى عهد عباس وهو من تصميم « ربرت استيفنسن Stephenson » المهندس الانجليزى . وفى عهد اسماعيل بنى جسر كفر الزيات على النيل وبلغت نفقاته ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه وهو من تصميم المهندس الانجليزى استفنسن أيضاً . وفى سنة ١٨٦٥ فكر اسماعيل فى مشروع استعمارى عظيم يقضى بربط مصر والسودان بطريق السكة الحديدية وفعلا كلف « فولر Fowler » المهندس الانجليزى تنفيذ المشروع ولكن جاءت الأزمة المالية فقضت على المشروع . . .

أما من القنوات والترع فحفر ٨٤٠٠ ميل ، وأصلحت القناطر الخيرية .

الاهتمام بميناء الاسكندر

وأن أهم ما أنجز فى عهد اسماعيل عدا قناة السويس هو توسيع ميناء الاسكندرية وبناء الأحواض بها . وكان الخديوى قد رأى أنه إذا لم يعتن بأمر ميناء الاسكندرية فانها لا تلبث أن تضمحل أمام منافسة

قناة السويس لها، فعقد اسماعيل مع شركة « جرينفلد » الانجليزية عقداً لتوسيع ميناء الاسكندرية وبناء الأرصفة واقامة سد هائل يبلغ طوله ميلين فى عرض مدخل الميناء فتحجز بذلك مساحة هائلة من الماء الساكن كافية لاستقبال أضخم السفن . وفى ربيع سنة ١٨٧١ وضع الخديوى نفسه أساس العمل وأُنفق على المشروع مال طائل بلغ مليونى جنيه ونصف مليون مع أن العمل لا يستحق أكثر من مليون ونصف . ونشأ عن ذلك عدة مشاكل مع الشركة لم تنته إلا بعد سنين . أما ميناء السويس فاصلحت فى سنة ١٨٦٤ وأصبحت على استعداد تام للقيام بمهمتها الجديدة على باب القناة . وزيادة على ذلك شيد الخديوى على السواحل منارات بلغ صيتها شأواً بعيداً حتى قال « ماك كون » « إنه قل أن يوجد فى العالم نظام للمنارات أحسن مما على سواحل مصر الشمالية والشرقية [1] » وكان على ساحل البحر الأبيض ثمانى منارات ، قوية وعلى ساحل البحر الأحمر سبع ، والفضل فى حسن نظام هذه الادارة يرجع إلى همة رئيسها ومنشئها « ماك كيلوب باشا » . أما الأسلاك البرقية فقد مد الخديوى منها ٥٠٠ر٥ ميل وصلت إلى أطراف السودان ولم يكن قد مد منها فى عهد سعيد إلا ٣٥٠ ميلا . وفى سنة ١٨٦٥ اشترت للحكومة إدارة البريد من « شينى اخوان » الايطالى وأصبحت مصلحة أميرية يديرها « موتزى بك » مديرها السابق ، وبذلك انقضى عهد مكاتب البريد الأجنبية ما عدا المكتب الفرنسى فى الاسكندرية وقد ألغى حديثا . ومن ذلك العهد

المنائر

ادارة البريد

---

(١) انظر كتاب « مصر كما هى » ص : ٢٥٨

تقدمت المصلحة تقدماً عظيما فدخلت مصر فى اتحاد البريد العام فى مؤتمر برن سنة ١٨٧٤

الملاحة البحرية

وكانت نتيجة هذه الاصلاحات التى شملت التجارة وطرق النقل أن نشأ أسطول تجارى عظيم الفائدة ، فبدأ الخديوى فى أول عهده بتكوين شركة بحرية سماها « بالشركة العزيزية » عرض اسهمها للبيع للجمهور ، وكان لها فى أول الأمر سبع بواخر تسافر بين السواحل القريبة لآسيا وأوربا وأفريقية ، وأخذت إدارة هذه الشركة تتقدم تدريجا حتى نافست الشركات الأجنبية وبلغ نجاحها درجة جعلت الخديوى يشترى أسهمها التى كانت بأيدى الجمهور فأصبحت بذلك ملك الحكومة في سنة ١٨٧٣ وأطلق عليها شركة « البوسته الخديوية » وصار لها فى ذلك الوقت ست عشرة باخرة للسفر بين موانى البحر الأبيض المتوسط وتسع للبحر الاحمر ، وبذلك عظمت أهمية الاسطول الذى عاون الجيش وقام بخدمات جليلة فى كريد والسودان والحبشة

٣

تقدم التعليم

خطة محمد على فى التعليم

لما شرع محمد على بمساعدة مستشاريه الفرنسيين فى تنظيم التعليم الوطنى فى البلاد كان فى نيته تخريج جنود وضباط أكفاء لجيشه ، ولم تعرض له مسألة التعليم العام فى البلاد ، ذلك لأن تكوين وإصلاح الجيش كان شغل محمد على الشاغل وكل إصلاح يلى ذلك لم يكن إلا فى المرتبة

الثانية . على أن الشعب لم يكن حينذاك مهيأ لتقدير ذلك الاصلاح المنشود وخاصة لما رآه القوم من الصلة المتينة بين المدرسة والجيش الذى كانوا يبغضونه أشد البغض. لذلك فتح محمد على مدارسه وأحضر إليها التلاميذ قسرا كما كان يفعل مع أفراد جيشه ثم قدم للطلبة الطعام والملابس والرواتب إغراء للآباء وأبنائهم المذعورين وترغيبا لهم، ولم تمض سنون قليلة حتى وضع محمد على أساس حركة التربية الحديثة فى مصر وعمادها المدارس الخصوصية التى أنشئت لتسد حاجات الجيش، وأكثر طلبتها من أبناء المماليك ومن الأزهر المعهد العلمى الوحيد الذى بقى يخدم الوطن واللغة والدين طول العصور الوسطى

وقد أنشئت المدارس الجديدة على النمط الفرنسى لأن محمد على كان يحب فرنسا ويعرف الفرنسيين أكثر من غيرهم . ورأى محمد على أن ليس ثمة تعليم وطنى مفيد إذا لم يكن بلغة البلاد فلم يكتف باستخدام الأساتذة الأجانب الذين استحضرهم من فرنسا وايطاليا والنمسا وانجلترا وقرر إرسال الوطنيين إلى مدارس أوربا نفسها حتى إذا ما عادوا لقنوا علوم أوربا بلغة البلاد . وبدأ بارسال البعثات العلمية فى سنة ١٨٢٦ ثم لما عاد أعضاؤها كون مجلس المعارف الأعلى برياسة مختار بك مدير المدارس فى سنة ١٨٣٦ . وأول مدرسة أنشأها محمد على مدرسة الهندسة بالقلعة ثم المدارس الحربية ومدرسة الطب والمدارس الخصوصية فى مختلف الفنون . ثم اقتضت الحال انشاء مدارس للتعليم العام ففتح مدرسة ثانوية بأبى زعبل ومدرستين ابتدائيتين بالخانقا والاسكندرية

وعدة مكاتب أولية فى الأرياف . ولما جاءت أزمة سنة ١٨٤٠ وعقدت معاهدة لندن وحددت الدول جيش محمد على نهائيا زال السبب القوى الذى من أجله وجدت المدارس فضعف شأنها تدريجياً وأغلق منها عدد غير قليل

خطة عباس الأ

أما عباس باشا فكان يشك كثيرا فى فائدة التعليم والأصلاح الاوربى بوجه عام . ففكر في طريقة سهلة يتخلص بها من طائفة التلاميذ الذين لم تعجبه أحوالهم ولا النفقات اللازمة لهم فعقد لهم ولأساتذتهم امتحاناً عاماً تحت اشرافه فى أبى زعبل ، ولما لم تكن النتيجة مشرفة للطلبة ولا للمدرسين أمر باغلاق جميع المدارس الملكية ما عدا واحدة فى أبى زعبل بقيت مفتوحة لمن وقع عليهم الاختيار من جميع المدارس ولذا سميت « بالمفروزة » وأبقى كذلك المدارس الخاصة بالجيش

أما سعيد باشا فلم يكن على تنوره وشدة تعلقه بالأجانب بأكثر من عباس اهتماما بالمدارس والتعليم ، وكل ماعمله أن نقل مدرسة المفروزة إلى القلعة ، ثم فتح مدرسة للهندسة فى القناطر الخيرية ، ولما كانت نشأته بحرية أحيا مدرسة البحرية بالاسكندرية ، وشجع كذلك الجاليات الأجنبية على فتح مدارسها لأول مرة فى مصر

خطة اسماعيل

ثم جاء اسماعيل فأوجد نهضة علمية حقيقية فى البلاد لأنه كمحمد على كان يعتبر التعليم الأساس الصحيح للرقى الوطنى الحقيقى . غير أن محمد على بسبب أغراضه السياسية المتغلبة اهتم بالتعليم من حيث أنه أداة لازمة لتحسين الجيش أولا . أما إسماعيل فعنى بأمر التعليم لذاته ، ولم يكن له دافع على النهوض به سوى حب الرقى العام فى البلاد . وقد ساعد

الخديوى على تحقيق أمانيه علماء نظاميون فنيون ذوو مقدرة وإرادة أمثال « دور بك Dor » و « روجرس بك Rogers » وشريف باشا وعلى باشا مبارك ، وكان « دوربك » رجلا سويسريا له خبرة طويلة بشؤون التعليم ومن أقدر الموظفين فى الحكومة المصرية . أما « روجرس » فكان انجليزيا اختاره الخديوى وكيلا عنه فى لندن ثم عينه مفتشا للتعليم

وأول ما عمله إسماعيل أن أعاد تنظيم مجلس المعارف الأعلى برياسة أدهم باشا وأمره بتنظيم المدارس الجديدة وأكثرها يرجع إنشاؤه إلى عهد محمد على . واختار أدهم جهة العباسية مقراً لأكثر مدارسه وخصص جزءاً من الدخل لإنشاء المدراس فى الأقاليم . وفى سنة ١٨٦٧ أضاف الخديوى لميزانية المعارف منحة ملكية قيمتها ٥٠٫٠٠٠ جنيه كل سنة وهى مقدار ريع أراضى الوادى التى استردها الخديوى من شركة قناة السويس ووقفها على التعليم . ولقد بلغت ميزانية التعليم فى عهده ١٥٠٫٠٠٠ جنيه وهو مقدار عظيم فى ذلك الوقت يدل على شدة عناية الخديوى بأمر التعليم . على أنه يجب ألا يفوتنا أن جزءاً كبيراً من ميزانية المدارس كان يصرف على الطلبة إذ كان المبدأ السائد فى التعليم هو المجانى الداخلى

وأكثر المدارس العليا نجاحا فى عهد إسماعيل مدرسة الهندسة ومدرسة الطب ومدرسة الادارة والحقوق . أما المدارس الحربية فقد اهتم بها إسماعيل إهتماما خاصا وعين لها مديرين من الفرنسيين . وفتح من المدارس الخصوصية مدرسة الصنائع ومدرسة المحاسبة والتجارة

ومدرسة الزراعة ومدرسة اللسان المصرى القديم والتصوير والطب البيطرى والموسيقى، وانشئت مدرسة ثانوية بالاسكندرية. وفى سنة ١٨٦٨ نقلت أكثر مدارس القاهرة من العباسية إلى وسط المدينة حيث أخذت مقرها فى قصر الأمير مصطفى فاضل ذلك البناء الواسع الذى أوت إليه معاهد التعليم فى مصر زمنا ليس باليسير.

القانون الاساسى للتعليم

وفى هذه السنة أيضاً رأى على مبارك باشا ناظر المعارف إذ ذاك أنه يستحيل استمرار التعليم العالى والخصوصى من غير أن يوجد تعليم ابتدائى منظم، فعين الخديوى لجنة وضعت القانون الأساسى للتعليم العام سنة ١٨٦٨. والغرض منه توحيد نظام التعليم فى انحاء القطر فقسمت المدارس الى ابتدائية. وثانوية. وعالية. وأنشئت المدارس الابتدائية فى البنادر الهامة فى أسيوط وطنطا ورشيد وبنها وبنى سويف والمنيا وعدة مدارس فى القاهرة. وبلغ عدد المدارس الراقية التى فتحت فى عهد إسماعيل ٤٣ مدرسة. وفى هذا العهد أيضاً أعيد إرسال البعثات إلى أوربا وبلغ عدد أعضائها ١٧٢ طالبا[1] وزاد اهتمام الأهالى بتربية أبنائهم فقبلوا دفع المصروفات بعد أن كانوا يساقون إلى التعليم قسرا فى عهد محمد على

ومما ساعد على نشر هذه الحركة العلمية اشتراك ديوان الأوقاف بهمة على مبارك باشا فى تأسيس المدارس والانفاق عليها من دخل الوقف وكان على مبارك من المصريين العصاميين الذين أرسلوا فى عهد محمد على إلى فرنسا فتعلم فيها الهندسة الحربية وأظهر فيها نبوغا عظيما، ولما

(١) انظر كتاب « التعليم في مصر » لامين باشا سامي.

عاد إلى مصر فى عهد عباس الأول تنقل فى عدة وظائف عالية منها النظر فى ترتيب المدارس وإتمام القناطر الخيرية . وكان رئيسا لديوان الأشغال فى العهد الذى كان فيه الخديوى مهتما باصلاح وتجميل القاهرة. ولما عين ناظراً للأوقاف والمعارف اتخذ « دور بك Dor » مفتشاً عاماً للمدارس لإدخال الإصلاحات اللازمة فى مدارس الحكومة حتى تضارع مدارس الجاليات الأجنبية التى كثرت فى ذلك الوقت، ففصلت المدارس عن إشراف وزارة الحربية واختصت هذه بمدارسها ، وأصبح للمعارف ديوان خاص مستقل بشؤون التعليم

دار العلوم

ورأى مبارك باشا ودور بك أن الحاجة ماسة إلى مدرسة توفق بين وجهتى النظر المختلفتين فى التعليم، الحديثة والعتيقة فتحبب التعليم الحديث إلى الشيوخ المحافظين من جهة وتخرج مدرسين أكفاء من جهة أخرى. فقر الرأى فى سنة ١٨٧٣ على تحويل غرفة المحاضرات المعروفة « بدار العلوم » فى قصر درب الجماميز إلى مدرسة منظمة يقبل فيها طلبة الأزهر النابغون ، وفيها يلقنون اللغة العربية والعلوم الدينية وشيئاً كثيراً من مبادئ العلوم الطبيعية الحديثة، فنجحت التجربة نجاحاً عظيماً وأخرجت مدرسة دار العلوم أساتذة جهابذة وأوجدت فى قلوب المحافظين رغبة حقيقية فى الرقى العلمى .

المدرسة السنية

وفى سنة ١٨٧٣ أيضاً خطا التعليم خطوة جديدة بفتح مدرسة للبنات في حي السيوفية باشراف ومعاضدة زوجة الخديوى الثالثة وهذه أول مدرسة من نوعها للبنات فى الشرق وهى نواة المدرسة التى صارت تعرف الآن « بالمدرسة السنية »

المكتبة الملكية

وكانت نتيجة هذا التقدم العلمى أن انتشرت الكتب بين أيدى الناس ونشط التأليف والتعريب وظهرت الصحف والمجلات واهتمت الحكومة بطبع ثلاث صحف، إحداها الصحيفة الرسمية والثانية حربية والثالثة علمية وعينت لها أمهر الكتاب. ووضع الخديوى أساس المكتبة الملكية الحاضرة بأن جمع فى سنة ١٨٧١ الكتب المبعثرة فى المساجد والمكاتب القديمة ووضعها جميعها فى إحدى غرف قصر مصطفى فاضل باشا بدرب الجماميز وأضاف إليها مجموعة أوربية . ولأجل توسيع مجال العمل اهتم الخديوى بالمطبعة الأميرية ببولاق فأصلحها وأدخل فيها الآلات الحديثة وأسس معملا للورق بالقرب منها ، وبالاجمال لم ترمصر فى جميع أطوارها الحديثة نصيراً للعلم والتعليم والعلماء كالخديوى اسماعيل.

وفى عهده واصل « ماريت Mariette » البحاثة الفرنسى أعمال التنقيب والبحث عن الآثار المصرية القديمة. وكان ماريت قد حضر إلى مصر فى عهد عباس الأول فى سنة ١٨٥٠ من قبل الحكومة الفرنسية وأخذ يدرس ويبحث حتى كشف « السرابيوم » بين آثار سقارة سنة ١٨٥١ ، وظل يواصل البحث والسعى حتى أولاه سعيد باشا عطفه وتشجيعه فعينه فى الحكومة لجمع الآثار وحفظها . ثم لما جاء اسماعيل عهد إليه فى مهمة تنظيم المتحف المصرى فى بولاق أولا ، ثم عينه الخديوى لاقامة المعرض المصرى فى معرض باريس العام سنة ١٨٦٧ فافتن « ماريت » وأبدع ولفت أنظار العالم إلى الآثار المصرية الرائعة فعاد اهتمام الاوربيين بدرس الآثار المصرية بعد أن أخذ يقل منذ موت « شمبليون » فى ١٨٣٢ ، وأصبحت دراسة الآثار

المتحف المصرى

المصرية القديمة وتاريخها فرعا خاصا من العلوم يدرس فى الجامعات ويطلق عليه إسم «الأجبتلوجى Egyptology». وبقى ماريت مديراً للآثار المصرية محافظا عليها إلى أن مات سنة ١٨٨١، ولا يزال ناووسه فى مدخل المتحف المصرى الجديد بقصر النيل. ونبغ وظهر فى عهد اسماعيل كثير من أبطال النهضة العلمية الحديثة فى مصر مثل الفلكى باشا المهندس والفلكى الشهير ومحمد باشا على الطبيب الجراح ورفاعه بك الأديب والمعرب وكثيرون من أمثالهم. وبلغ من حبه الشخصى للتعليم أنه كان يرأس الاحتفالات المدرسية ويقدم الجوائز بيده للناجحين. وبلغ عدد المدارس جميعها ٤٨١٧ مدرسة وعدد التلاميذ ١٠٠٫٠٠٠ تلميذ من ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ ذكوراً أى بنسبة ٤ ٪ وهى نسبة أرقى مما كانت عليه فى بعض ممالك أوربا فى ذلك الوقت

ظهور الروح الجديدة

وشملت رعايته مدارس الجاليات الأجنبية فأفاض عليهم هباته من منح وأراض وامتيازات، وأدت هذه المدارس خدمات جليلة للأجانب وللمصريين على السواء. وما لبثت أن ظهرت الحياة العامة بمظهر جديد نشأ عن مواصلة الاحتكاك بمدنية الغرب بوساطة الأجانب الذين عينهم الخديوى فى وظائف الحكومة، أو الذين شجعهم على المكث بالبلاد أو بوساطة بعوث الشبان العائدين من أوربا وقد اشربت نفوسهم جديد النزعات وحديث الآراء، وجماعات خريجى المدارس المصرية وقد سرت إليهم عدوى الفكر العصرى مما لقنوا من الدروس الأوربية ومن الصحف التى أنشأها جماعة من نابغى السوريين الذين لجئوا إلى مصر وخدموا الأدب العربى على النمط الافرنكى، ومن الحركة الازهرية المستنيرة التى

نفث فيها جمال الدين الأفغانى الذى وفد إلى مصر سنة ١٨٧١ روح حماسته وفلسفته فانتجت أمثال محمد عبده وباقى زملائه الذين أضاءوا صفحة مصر الحديثه بنور قدسى من الوطنية والعلم الصحيح

٤

التقدم السياسى

كانت غاية اسماعيل من هذه الاصلاحات الشاملة كغاية جده الأكبر أن يرقى بمصر سياسياً حتى يستكمل استقلال البلاد ، غير أنه لم يكن فى مركز يمكنه من محاولة الوصول الى غرضه بحد السيف ، لا لعجزه عن مقابلة جيوش السلطان بمثلها ، بل لأنه كان يعلم حق العلم دروس الماضى . فلم يغب عن ذهنه كيف أن تدخّل الدول سنة ١٨٤٠ حرم جده محمد على ثمرة انتصاراته الحاسمة. ولم ينس تحالف الدول ضد الروسيا فى حرب القريم سنة ١٨٥٤ لأنها أرادت تجزئة الدولة وفتح باب المسألة الشرقية

خطة اسماعيل السياسية

لذلك أعد اسماعيل السياسى أسلحة جديدة ليس من شأنها اثارة الشكوك ولا العدوان ، وعمل على نيل ما آربه بالسلم لا بالسيف ، فبدلا من التهديد والوعيد الذى كان يكرره محمد على ضد الباب العالى كان اسماعيل يكيل المدح والثناء ويملأ العالم اعترافا بولائه وخضوعه للسلطان ، ولم يكتف بزيارة الاستانة مرة ، بل كرر زياراته عدة مرات ، واشترى قصراً فخما على البسفور . وبدلا من ارسال الجند والحديد الى ساحة

القتال ، كان اسماعيل يرسل الذهب والفضة للباب العالى ووزرائه ، فلا تلبث المشكلات أن تحل بسهولة عجيبة . وليس من شك أنه نجح نجاحاً عظيماً فى كسب امتيازات هامة زيادة على الاستقلال الذى قررته الدول فى سنة ١٨٤٠ . ولولا الجهود التى بذلها اسماعيل فى هذا السبيل لتعذر على من أتى بعده الاحتفاظ باستقلال مصر كما هو ولا ستردت تركيا شيئاً من نفوذها القديم فى البلاد .

زيارة السلطان مصر

وأول حادث سياسى رفع من شأن مصر وأميرها هو زيارة السلطان عبد العزيز لمصر فى ابريل سنة ١٨٦٣ وهو العام الأول من حكم الخديوى اسماعيل ، فكانت هذه الزيارة فاتحة عهد جديد بين السلطان والخديوى أكدت بينهما الصداقة والود والاحترام . فلما وصل السلطان الى الاسكندرية سار الخديوى وأتباعه مشياً على الأقدام حذاء المركبة المقلة للسلطان ، ثم أقيمت تشريفة خاصة وخاطب السلطان ممثلى الدول قائلا :

« انى قد قدمت الى مصر لأقدم للوالى برهاناً جديداً على ما فى نفسى من كرم وحسن إرادة نحوه ، ولأشاهد بعينى ما عليه هذا الجزء العظيم من دولتى من الرقى ، إذ كل جهودى موقوفة على سعادة جميع الطبقات فى أطراف الدولة »[1] ثم زار السلطان القاهرة والقلعة وضريح محمد على وغادر الاسكندرية فى ١٦ ابريل على سفينة « فيض جهاد » وهى

(١) انظر كتاب « تاريخ الكافى » لشارويم بك الجزء الرابع ص : ١٣٩ . قال المؤلف « ان العامة كانوا اذا رأوا السلطان صاحوا « الفاتحة لمولانا السلطان » فينظر اليهم كانه يحييهم فيكثر صياحهم وتشتد جلبتهم ، وهي حالة لم يرها السلطان فى بلاده فانه اذا مر بالناس يوم خروجه للصلاة مثلا اطرقوا بابصارهم الى الارض وتخشعوا ولم يرتفع لاحد منهم صوت .

انظر « مجلة الجزائر » الفرنسية بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٨٦٣

سفينة حربية مصرية قدمها الخديوى هدية للسلطان تذكاراً لزيارته مصر

تغيير قاعدة الوراثه

بعد ذلك عمل اسماعيل على تغيير قاعدة الوراثة فى حكم مصر، وكان الباب العالى لشدة حذره وغيرته قد قرر فى فرمان فبراير سنة ١٨٤١ أن يعين السلطان من أسرة محمد على من يختاره، فرفض محمد على هذه المادة بدعوى إنها من شأنها أن تثير الفتن بين أفراد الأسرة وتحدث الاضطراب فى البلاد ، وطلب أن تكون الوراثة على حسب القانون العثمانى لأرشد الأسرة، فاقتنعت الدول برأى محمد على وأجبرت الباب العالى على الاذعان لرأيه [1] ، ولكن اسماعيل كان يكره أخاه ووريثه فى الملك الأمير مصطفى فاضل ، وكذلك كان يخشى بأس الأمير عبد الحليم وهو الثانى فى الوراثة، فعمل على جعل الوراثة لأكبر الأنجال كما هى الحال فى الحكومات الأوربية. وكان الخديوى يريد احداث هذا التغيير مهما كلفه ذلك من الثمن ، ولم يظهر السلطان معارضة فى الطلب رغبة منه فى احداث نفس هذا التغيير فى قانون الوراثة للعرش العثمانى إذا أمكن ، وعلى ذلك كلف اسماعيل وزير خارجيته نوبار باشا زيارة الدول وكسب رضاها ومعاضدتها أو على الأقل كسب حيادها . فبادر « اللورد كلارندون Clarendon » وزير خارجية انجلترا باعلان رأيه بأن قال « يجب على الدول أن تكون على حذر لأنه لا يمكن التنبؤ بما يحتمل أن يحدثه مثل هذا التغيير فى القواعد الأساسية لنظام البلاد فى عقول المسلمين » غير أنه كتب الى سفيره بالقسطنطينية يقول « إنه مع أن

(١) اوراق برلمانية خاصة بالشرق الجزء الثالث ص : ٤١٩

الحكومة الانجليزية ليست لها أية مصلحة خاصة فى المسألة فانه يسرها اتفاق السلطان والخديوى على شىء يرضى الأخير ويعتمده السلطان[١] » فلم يسع الباب العالى إلا موافقة الخديوى على طلبه . ثم مالبث الخديوى أن كسب امتيازاً جديداً أثناء المفاوضات التى دارت بشأن ما يدفعه من النقود ، فوافق السلطان على تسليم الخديوى حكومتى « مصوع » « وسواكن » فى مقابل ١٠٫٠٠٠ كيس (٥٠٫٠٠٠ جنيه مجيدى) وكان لهذا الامتياز أثر كبير فى تحريك همة الخديوى نحو مشروعات الاستعمار فى أفريقية . وفى مقابل ذلك كله زيدت الجزية من ٨٠٫٠٠٠ كيس إلى ١٥٠٫٠٠٠ كيس[٢] . وقد قال « ماك كون » بصدد تغيير نظام الوراثة : « إن قانون تغيير الوراثة قضى على النزاع والحروب التى تنشأ عن المطالبة بالعرش وعلى الأعمال والمنافع الشخصية المحضة التى يقوم بها الوالى مدة ولايته ، وأوجد التغيير اهتماما أسريا بمصلحة البلاد ، وهذا الاهتمام هو ضمان حسن الحكومة فى المستقبل[٣] وكان هذا التغيير أول نجاح صادفه الخديوى فتواردت عليه التهانى من جميع الحكومات وكانت انجلترا أول المهنئين[٤] ومما قاله اسماعيل عقب هذا النجاح « الآن قد أتممت وشيدت عمل جدى » . غير أن اسماعيل لم يقتنع باحراز نجاح واحد لأن ذلك لم يكن في نظره إلا مقدمة لحقوق أخرى يريد كسبها

---

(١) اوراق برلمانية من اللورد كلارندون الى سفير القسطنطنية ٧ مايو سنة ١٨٦٦

(٢) اوراق برلمانية من اللورد كلارندون الى سفير القسطنطنية ٢٢ مايو سنة ١٨٦٦

(٣) مصر كما هي ص : ١٢٠

(٤) اوراق برلمانية : اللوردكلارندون الى الخديوى ١٨ يونيه سنة ١٨٦٦

من الباب العالى ، وقد شجع اسماعيل على ذلك سياسة الحكومة البريطانية التى كانت تميل إلى عدم معارضته فى أغراضه بفضل مساعى «الكولونيل استانتون Stanton » القنصل العام والوكيل السياسى لانجلترا والصديق الحميم لاسماعيل ، فقدم الخديوى فى فبراير سنة ١٨٦٧ طلباً للباب العالى يريد أن يمنحه السلطان من الحقوق مامنحه لولايات الدانوب ، (رومانيا) وأرسل وزيره نوبار للمفاوضة بشأن منحه حق زيادة الجيش والأسطول على حسب الارادة ، وحق منح جميع الرتب والوظائف ، وعقد المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية مباشرة ، وحق تمثيل مصر فى الخارج وأخيراً منحه لقب « عزيز مصر » فرفض الباب العالى هذه المطالب فى أول الأمر ، ولكن اسماعيل هدد بسحب القوات المصرية التى كانت تشترك فى إخضاع الثورة فى كريد إذا لم تجب مطالبه [1] وكتب وزير خارجية انجلترا اللورد استانلى إلى سفيره بالقسطنطينية إذ ذاك يقول « أن الحكومة الانجليزية لا تريد أن تعارض أى نزول عن شىء من قبل السلطان للباشا ، وأنه يحسن بالباب العالى أن يجيب رغبات اسماعيل [2] » وأرسل الوزير إلى معتمده فى مصر يؤكد للباشا « حسن نية الحكومة الانجليزية وأنها لن تعرقل إجابة السلطان لمطالب سموه [3] »

كسب حقوق اخرى

وفى يونيه من تلك السنة تمكن نوبار بقوة منطقه وبلاغة أسلوبه ،

(١) اوراق برلمانية : الكولنيل استانتون الى استانلى ٨ فبراير سنة ١٨٦٧

(٢) اوراق برلمانية : من ستانلى الي السفير ليونتز ٢١ فبراير سنة ١٨٦٧

(٣) اوراق برلمانية : من ستانلى الي ستانتون ١٥ ابريل سنة ١٨٦٧

وبفضل ما كان يرسله إسماعيل من الهدايا من التأثير فى الباب العالى فمنح اسماعيل لقب « الخديوى » ومنحه حق عقد المعاهدات الادارية والتجارية، وحق وضع القوانين والأنظمة الداخلية فى البلاد من غير قيد فكان هذا نجاحا كبيراً صادفه اسماعيل وكان إذ ذاك يتزاور هو وملوك أوربا فى باريس حيث كان المعرض العام، وكانوا يقابلونه مقابلة الملوك أينما حلّ حتى بزت سمعته سمعة السلطان

إلباب العالى

وفى السنة التالية زار الخديوى ملوك أوربا لدعوتهم إلى حضور احتفال فتح قناة السويس ، فاستاء الباب العالى من تصرفات الخديوى وخاصة فى هذه المسألة لأنه دعا ملوك أوربا مباشرة من غير وساطة الحكومة العثمانية كما تقضى به الرسميات ، وزيادة على ذلك رأى الباب العالى أن الخديوى انتفع بفرمان سنة ١٨٦٨ انتفاعا غير مشروع فعقد قروضاً مالية كثيرة وزادت قوات جيوشه وأسطوله بدرجة لا يمكن تبريرها. فكانت نتيجة استياء الباب العالى أن دبر الصدر الاعظم عالى باشا ضربة شديدة صوبها نحو اسماعيل عقب الاحتفال بافتتاح القناة بشهر واحد ، وذلك بأن أرسل الباب العالى فرماناً مهيناً حرم على الخديوى فيه عقد قروض جديدة من غير موافقة الباب العالى ، وحتم عليه عرض الميزانية العامة والدخل والمصروفات على الباب العالى ، وحظر عليه بناء السفن الحربية من غير استئذان السلطان . وكان فى نية الصدر الأعظم اهانة الخديوى بأكثر من ذلك ولكن خشى تدخّل الحكومات فى الأمر إذ كتب اللورد كلارندون وزير خارجية انكلترا يقول : « ان أية محاولة

AMERICAN UNIVERSITY IN CAIRO
LIBRARY

من جانب الباب العالى لعزل أو تنزيل الخديوى من مركزه ستحدث تأثيراً لا نرضاه ويكون مضراً للغاية[١] » وذكر فى رسالة أخرى « أن حكومة الملك ، تنصح للسلطان بألا يفكر فى إلغاء فرمان سنة ١٨٦٨ لأنه إذا حصل ذلك جر السلطان على نفسه غضب الدول وعداءها[٢] » ونصحت الحكومات للخديوى بقبول فرمان سنة ١٨٦٩ بدون أن يبدى معارضة فقبل الفرمان وقرئ رسميا كالمعتاد ، ولكن الخديوى أضمر الانتقام فسعى أولا لدى خاصة السلطان ، ثم خدمته الظروف بموت الصدر الأعظم عالى باشا وبعدها سافر إلى القسطنطينية ، وأقنع السلطان والصدر الأعظم الجديد بكل الطرق الممكنة بالغاء فرمان سنة ١٨٦٩ ، ولما كان الاقناع بطريق الذهب خاصة لم يتوان الباب العالى فى اصدار فرمان سنة ١٨٧٢ لتأييد الفرمانات السابقة لسنة ١٨٦٩ ، وبالغاء فرمان هذه السنة ضمناً ، وأرسل السلطان للخديوى إرادة سلطانية تخوله حق عقد القروض المالية ، وقدر ما دفعه الخديوى للصدر الأعظم وحده بمبلغ ١٥٠٫٠٠٠ جنيها . وفى سنة ١٨٧٣ صدر فرمان جديد شامل لكل حقوق الخديوية المصرية وهو بمثابة اللائحة العظمى لاستقلال مصر الذاتى ، اذ منح الباب العالى الخديوى استقلالا تاماً فى الشؤون الداخلية فأصبح له حق عقد المعاهدات التجارية والقروض المالية رأساً بدون استشارة السلطان . وصار له أن يسن القوانين التى توافق حالة البلاد ، وأن

فرمان سنة ١٨٧٣

---

(١) اوراق برلمانية : من كلارندون ٢٨ اغسطس سنة ١٨٦٩

(٢) اوراق برلمانية : من كلارندون ٥ نوفمبر سنة ١٨٦٩

يزيد عدد الجيش والأسطول على حسب الحاجة. وزادت الجزية فى مقابل هذه الحقوق الى ٦٦٥،٠٠٠ جنيه وقد أنفق الخديوى فى الحصول على هذا الفرمان ما يقرب من مليون جنيه وعلى ذلك يكون الخديوى اسماعيل قد كسب لمصر حقوقها وحريتها بطريق الحكمة والسياسة والممارسة، ولو أنه سلك طريق الحرب لخسرت مصر حقوقها. أما الثمن الذى اشترى به اسماعيل هـذه الحقوق فانه وإن كان قليلا بالنسبة لما أحرزته مصر من الحرية فقد كان فى الحقيقة فوق طاقة حكومة كمصر مثقلة بالديون، ولـكن لا مشاحة فى أن استقلال مصر الذى كسبه محمد على فى ميدان الحرب قد ثبته اسماعيل وزاد عليه وأقامه على قواعد ثابتة.

الفصل الثالث

قناة السويس

ترك سعيدباشا بعد موته وصيتين لاسماعيل هما من الأهمية بالنسبة لمستقبل مصر بمكان عظيم . فقد عقد سعيد أول قرض أجنبى وتعاقدهو و«دلسبس de Lesseps» بشأن حفر قناة السويس تعاقدا مضرا بمصلحة مصر أيما إضرار . ولا نريد الآن أن نأتى على تاريخ مفصل لقناة السويس غير أنه يكفى أن نقول أن الفكرة ليست بالمستحدثة بل هى قديمة ترجع إلى عهد الفراعنة القدماء والبطالسة والرومان والعرب . وأول من فكر فى تنفيذ المشروع في الأزمنة الحديثة هو «نابليون بونابرت» فقد اهتم بالمشروع وبحث فيه بحثاً دقيقاً وسار بنفسه مجتازاً البرزخ مع لجنة علمية على رأسها «لپير Lepère» أحد علماء الحملة الفرنسية وكبير مهندسيها الذى انجز تقريراً مفصلا أنار به الطريق لمن فحص المشروع من بعده مع أنه ذهب إلى وجود فرق بين سطحى البحر الأحمر والأبيض يبلغ بضعة أمتار . وقد نشر تقريره ضمن المباحث الهامة التى قام بها العلماء الفرنسيون أثناء وجودهم بمصر ونشرتها حكومة فرنسا بعد ذلك فى مجلدات تحت عنوان «وصف مصر» . وعرضت الفكرة مرة بعد

تاريخ الفكرة

أخرى أمام محمد على بوساطة جماعة «السان سيمونيين[1] St. Simoniens» الذين لهم فضل تصحيح الخطأ الذى وقع فيه « لپير » والذين ما فتئوا يعملون برياسة لمهندس « انفنتين Enfantin » على درس المشروع وإقناع أولى الأمر بالموافقة . ولكن محمد على أبى أن يوافقهم لأسباب منها خوفه من تدخل الدول، ومنها رغبته فى مصالحة انجلترا التى كانت تقول بضرر المشروع وعدم إمكان تنفيذه . ومن هذه الأسباب أيضاً أنه كان يخشى من تأثير فتح القناة فى تجارة الاسكندرية وهى أحب البلاد اليه . ورأى أن الثروة الطائلة التى كانت تمر داخل الدلتا من السويس والقاهرة إلى الأسكندرية لابد أن تزول بعد فتح القناة فتمر التجارة داخل القناة وسط الصحراء، ومصر ناظرة مغلولة اليد لا تنتفع منها بشىء. ولذلك فضل محمد على أن يغضب فرنسا ، وسعى سعيا حثيثاً فى تحسين طريق البر بين البحر الأحمر والاسكندرية ، واهتم بذلك اهتماماً عظيماً بفضل معاونة « توماس واجهورن » الضابط الذى انتدبته حكومة شركة الهند للبحث فى الطريق البرى بين السويس والاسكندرية تمهيداً لاستعماله. وفى سنة ١٨٤٢ عقد محمد على مع انجلترا معاهدة تجارية تقضى بأن تقوم مصر بنقل البريد البريطانى الذى يمر بطريق البر بشروط خاصة وفعلا تألفت فى مصر مصلحة أميرية لهذا الغرض عين على رأسها مديرون أكفاء وبذلك قضى على فكرة القناة مؤقتا . وفى عهد عباس باشا الأول كان

محمد على والقناة

(١) جماعة « السان سيمونيين » تألفت بفرنسا بزعامة الكونت سان سيمون . ومن إغراضها الاشتراك والتعاون الدولى بين العالم . وقد انتفع دلسبس من كتاباتهم وبحثهم ومع ذلك لم يشرك معه احدا منهم فى اخذ امتياز حفر القناة .

نفوذ الحكومة الانجليزية عظيما ومتفوقاً فسعت لدى الباشا حتى وضع السكة الحديدية بين مصر والاسكندرية ، وهذه أول خطوة عملية للقضاء على فكرة إنشاء القناة ، وتلاها الخط بين السويس والقاهرة

في عهد سعيد

سعيد باشا و

ولكن حين أعتلى سعيد العرش تجدد مشروع القناة، وازداد الأمل في تنفيذه ، وذلك لأن المسيو «دلسبس de Lesseps» المهندس الفرنسي والسياسي الشهير وصاحب فكرة تنفيذ المشروع كان صديقا حميما للوالي منذ الصغر أيام كان والده قنصلا بمصر فلم يجد صعوبة تذكر في التأثير في الباشا لمنحه امتياز فتح القناة ، وكان سعيد سهل الأنقياد يعوزه الحزم وراسخ العزم فتردد كثيراً في القبول ، ولا سيما أنه كان يخشى غضب الحكومة الانجليزية ، ولكن دلسبس أخذ يدلي أمامه بالبراهين والآراء ويكرر عليه القول ويلح عليه بشأن القناة ويسهل الصعب ويخفف التبعة وما زال به حتى رضي الباشا أخيراً ، معتقداً أنه سيعمل عملا يذكر معه اسمه بالاجلال وهو مع ذلك عمل هين لن يكلفه إلا التوقيع على العقد ، لأن الشركة كما أفهمه دلسبس ستكون دولية وستقوم بكل النفقات

شروط ال

وأول امتياز أحرزه دلسبس كان في سنة ١٨٥٤ ، وفي سنة ١٨٥٦ نال امتيازاً ثانياً مفصلا ووافق الباشا على قانون الشركة ، وأهم ما فيه تصريح الباشا عن نفسه وعن خلفائه بأن القناة بين السويس وبلوز (الفرما) على البحر الأبيض تكون حرة لجميع سفن العالم التجارية بدون

تميز أو تحفظ مهما كان جنس السفينة بشرط دفع الضرائب المطلوبة واتباع القوانين، ومن هذه المواد أنه لا يجوز للشركة أن تمنح أى فرد أو أية شركة إمتيازات لا يتمتع بها الجميع، وأن الشركة لها حق التمتع مدة ٩٩ سنة ابتداء من افتتاحها وبعد انتهاء المدة (أى فى سنة ١٩٦٩) تصير القناة ملكا للحكومة المصرية، وقد تعهد سعيد باشا بأن يكون أربعة أخماس الفعلة الذين يعملون فى حفر القناة من الفلاحين المصريين، وأن يكون للشركة حق حفر ترعة عذبة من النيل إلى القناة وحق امتلاك الأراضى اللازمة على ضفتى القناة، وحق استيراد جميع الأدوات من الخارج بدون تحصيل مكوس عليها . وحددت رسوم المرور فى القناة بمقدار عشرة فرنكات عن كل مسافر وعلى كل طن، وأن يخص الحكومة المصرية ١٥٪ من صافى الأرباح [1]

استعداد لتاليف الشركة

وقضى دلسبس زهاء أربع سنوات فى درس المشروع وتجهيزه واقناع الدول وخاصة انجلترا وتركيا بفائدته . ولأجل ذلك قام « لينان باشا » و« موجل بك » المهندسان الفرنسيان اللذان كانا فى خدمة الحكومة المصرية بتقديم تقرير فنى أثبتا فيه إمكان تنفيذ ونجاح المشروع . وأراد دلسبس أن يجذب الرأى العام نحو مشروعه ويزيل الشكوك من أذهان البعض، فدعا أعظم مهندسى العالم لزيارة مصر ودرس المشروع

---

(١) استمرت الشركة تحصل هذه الرسوم إلى سنة ١٨٧٢ حين ظهر عدم كفايتها للمساهمين فاقترح دلسبس زيادة الرسوم وعقدت لجنة دولية فى القسطنطينية سنة ١٨٧٤ قررت زيادة أربعة فرنكات على كل طن ووافق الباب العالى على ذلك . ولما احتج ديلسبس وهدد باغلاق القناة أنذره الخديوى بأنه فى هذه الحالة يحتل مركز الشركة بالقوة ويدير حركة القناة بنفسه . وعلى ذلك اذعن دلسبس

فردیننڈ دلسبس

من الوجهة العملية وابداء رأيهم فى التقرير المقدم من لينان وموجل . فاجتمعت اللجنة الدولية بمصر وأقرت المشروع وأكدت نجاحه وفائدته ، وبذلك تبددت الشكوك التى حامت حول امكان تنفيذ المشروع وتشجع دلسبس وأعلن فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٥٨ تأليف الشركة الدولية لقناة السويس برأس مال قدره مائتا مليون فرنك مقسمة الى أربعمائة الف سهم فأقبل الناس على شراء أسهمها واشترت فرنسا أكثرها (١١١ر٢٠٧) وتلتها مصر وتركيا ، وبدىء حفر القناة فيما بين بحيرة المنزلة والبحر الأبيض فى ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩

نقد عقد الامتياز

وكان عقد الأمتياز الذى منحه سعيد للشركة مجحفاً بمصر إجحافاً عظيماً باجماع الآراء فى ذلك الوقت . قال الكاتب الانجليزى « ديسى Dicey » « لا أعرف عقداً يفيد صاحبه بمقدار ما يضر مانحه كالعقد الذى منحه سعيد لشركة القناة ! » [1] فأول شىء تحمله سعيد هو أنه أرغم على شراء ما تبقى من الأسهم بعد التوزيع وبلغت ٥٠٦ر٥٨ سهما ، وهذا زيادة على ما اشتراه من قبل ، وذلك مساعدة للشركة فى أول نشأتها . وثانيا اتفاقه مع الشركة على أن يورد أربعة أخماس ما يلزم من العمال ، ومعنى ذلك أن مصر تتعهد بامداد الشركة دائما بعدد لا ينقطع من العمال قدره ٢٠٠٠٠ر رجل للعمل فى حفر القناة فى ظروف عصيبة وجو غير صحى . ومن الشروط الفادحة حق الشركة فى امتلاك جميع الأطيان

(١) أنظر كتاب « حكاية الخديوية المصرية » تأليف ديسى ص : ٣٤ وما بعدها

التى قد تحتاج اليها على ضفتى القناة ، والترعة الحلوة التى تعهدت بحفرها من النيل ، واجبار الحكومة على نزع ملكية الأراضى التى يملكها الأفراد والتى تحتاج اليها الشركة ، وحقها دون غيرها فى استغلال هذه الأراضى وإقامة المبانى عليها ، وعدم دفع الضرائب أو المكوس لمدة معينة ! . كل هذا دعا الباشا الى التورط والى عقد أول قرض مالى أجنبى كان فاتحة الأزمة الاقتصادية . ومن ذلك نعلم أن القروض المالية وقناة السويس سارتا فى مصر جنباً الى جنب .

ولقد كانت خسارة مصر عظيمة بفقدها آلافا من رجالها الذين كانوا يعملون فى حقولها ، ثم أرسلتهم الحكومة ليلقوا حتفهم على شواطىء القناة حيث كانت تفتك بهم الحمى ورداءة الجو والجوع . فقد كان من المتفق عليه أن يعطى الرجل ٢٥ سنتيما أى قرشا واحداً فى اليوم أجرة وبدل أكل ، ولكن الأجور لم تصل الى أصحابها وبقيت غنيمة باردة فى جيوب المتعهدين ، فكأن القناة قامت على أعمال السخرة البحتة ، وليس بغريب إذن أن تقوم انجلترا وتسعى لدى السلطان ليمتنع عن إقرار قانون الشركة الذى كان يتحتم موافقة الباب العالى عليه . ولكن ما دام سعيد باقياً على منصة الحكم لم يكن هناك خطر على الشركة التى بدأت تعمل من غير انتظار . فلما لزم سعيد فراش الموت تغيرت الحال وأظلم المستقبل أمام الشركة ، وفى ذلك الوقت حضر السير « هنرى بلور Bulwer » السفير البريطانى فى القسطنطينية الى القاهرة وقابل اسماعيل ولى العهد وأفضى اليه برغائب انجلترا ، فحذر سعيد وهو على فراش الموت دلسبس وقال له « أن السير هنرى

قد حضر وتحادث مع حفيدى ، فاذا مت فعليكم بالدفاع عن أنفسكم ، لا ضد حفيدى شخصياً ، فانى أعرف أنه ميال اليكم ، ولكن ضد سياسة الدولة التى ستغلبه على أمره »[1]

اسماعيل وعقد الامتياز

وفعلا تحققت مخاوف الشركة فانه ما اعتلى اسماعيل العرش حتى وصل اليه خطاب سلطانى بامضاء فؤاد باشا الصدر الأعظم وفيه ثلاث طلبات بشأن القناة يحتم عليه تنفيذها ويتهدده بالعزل إن أهملها :

الطلب الأول يقضى بجعل القناة للأغراض التجارية المحضة. والطلب الثانى يقضى بمنع الشركة من الاستيلاء على الأراضى التى على جانبى القناة . والطلب الثالث يقضى بمنع استعمال السخرة فى القناة

ومما يجدر ذكره أن الخديوى اسماعيل وان لم يكن معاديا لأغراض الشركة فانه كان يكره شروط الامتياز كرهاً شديداً. ومن الذى يستطيع تبرير هلاك آلاف المصريين فى كل سنة من أجل مشروع دلسبس، وكيف يصبر اسماعيل وهو المتقد همة وذكاء وغيرة على بقاء شركة لها السلطان التام على حسب العقد الممنوح لها على جزء من أراضى بلاده ، ويكاد رئيسها يتمتع بحق حكومة داخل حكومة مصر ! فليس بعجيب اذن أن يتفق اسماعيل مع حكومة الباب العالى على الانذار السابق ذكره الذى قدمه اسماعيل الى الشركة بسرعة، وكانت أول نتائجه المفيدة أن قل عدد العمال المصريين المسخرين من ٢٠٫٠٠٠ الى ٦٠٠٠ فقط مع زيادة فى الأجور المخصصة لهم .

---

(١) خطابات ووثائق خاصة بالقناة « لفردينند دلسبس الجزء الرابع والخامس ص : ٢٣٦

وكانت جل أغراض اسماعيل تنحصر فى تعديل الاتفاق المبرم مع الشركة فيحذف بعض الشروط التى لا تتفق مع استقلال بلاده ويأخذ امتياز حفر الترعة الحلوة ، ويضع يده على جميع الأراضى التى احتلتها الشركة بمقتضى العقد الأول. ولكى يبرهن للشركة من أول الأمر على حسن نيته نحوها وافق على قبول جميع التكاليف التى احتملها سعيد بما فى ذلك نصيبه من الأسهم التى لم توزعها الشركة. وكانت الشركة فى ذلك الوقت فى حال يرثى لها وأوشكت أن تنحل لولا مهارة دلسبس فى هذه الآونة الحرجة ، فقد ولى وجهه نحو حكومته فقال فى خطابه لمجلس الشركة بباريس « أنه إذا ظهرت صعاب جديدة فان امبراطورنا يعرف كيف يعاضد مشروعات فرنسا بقوة القانون وبقوته شخصيا وبقوة الرأى العام »[1]

تحكيم نابليون الثالث

ولما لم تحل المشاكل بين اسماعيل والشركة والباب العالى ، رفع اسماعيل الأمر بجلاء ووضوح الى الامبراطور نابليون الثالث للتحكيم فيه . ولم يدر اسماعيل أن الامبراطور لن ينظر الى المسألة إلا من جهة واحدة وهى مصلحة فرنسا والفرنسيين . والحقيقة أن محامى الامبراطور الذين عهد اليهم فى فحص طلبات الخديوى وجهوا اهتمامهم من أول الأمر الى شىء واحد فى المسألة وهو تقدير التعويضات التى يجب دفعها إلى الشركة فى مقابل نزولها عن بعض الحقوق التى كسبتها بمقتضى العقد ، ولم يمض طويل من الزمن حتى فوجىء العالم بحكم بلغ أقصى الحد فى التحيز والقسوة بالنسبة لمصر ، وليس له مبرر قط سوى شهرة مصر

(١) « خطابات ووثائق » لديلسبس ص ٣٢٢ — ٣٣٩

فى أوربا وقتئذ بعظم ثروتها . بمقتضى هذا الحكم أجيبت طلبات الخديوى ضد الشركة ، ولكن قضى على مصر بأن تدفع تعويضاً لعدم توريد الفلاحين يعملون مسخرين ، وتعويضا للأراضى الصحراوية التى ستنزل عنها الشركة وهى التى كانت أخذتها بغير مقابل ، وتعويضا لأن الحكومة ستقوم بحفر الترعة الحلوة بدل الشركة ، وآخر ازاء كمية المياه التى ستجرى فى الترعة بعد حفرها ، وتعويضاً آخر فى مقابل الأسماك التى ستنزل عنها فى الترعة التى ستحفرها الحكومة المصرية ! فهل يتصور أن تنزل الشركة عن حق لم يوجد وتأخذ على ذلك تعويضا ! [1]

بناء عليه بلغت التعويضات ٣٬٣٦٠٬٠٠٠ جنيه أو ٨٤٬٠٠٠٬٠٠٠ فرنك فتخوف اسماعيل وعرف انه لم يكن كفئاً بعد لمعاملة دهاة الفرنسيين فصمم على تخليص مصر من كل الطلبات التى يمكن أن تتمسك بها الشركة ، وعقد اتفاقاً مع الشركة احتفظ فيه للحكومة بحق بناء الاستحكامات والثكنات لحماية البلاد فى أراضى القناة ، وأن يكون ساكنو هذه الأراضى خاضعين لقوانين البلاد وإدارتها . وقد صفيت ممتلكات الشركة على ضفتى القناة نهائياً سنة ١٨٦٩ وأخذتها الحكومة فى مقابل نزولها عن أرباح أسهمها الى سنة ١٨٩٥ لتسهيل دفع ٣٠٬٠٠٠٬٠٠٠ فرنك المقدار المطلوب للشركة . ولقد تحسنت مالية الشركة على أثر دفع الغرامة وعادت اليها الحياة ، فبدأت العمل ثانياً بنشاط وانضم الى دلسبس عدد من شبان فرنسا الذين تخرجوا فى الهندسة فساعدوه مساعدة كبرى

---

(١) « مصر وكيف غرر بها » تأليف فارمان ص ٢٠٠ - ٢٠٨

وسعت فرنسا لدى الباب العالى فأخر اصدار القرار القاضى بتحريم استعمال السخرة ريثما يتيسر لها استخدام الآلات والروافع لتنظيف القناة فتستغنى عن الفعلة استغناء تاماً . ومنذ ذلك الوقت أصبح الخديوى الذى قال فى أول عهده « أريد القناة لمصر لا مصر للقناة » من أكبر أنصار مشروع اتمام قناة السويس

وقد أصدر الباب العالى فرمانا بالموافقة فى ١٣ مارس سنة ١٨٦٦ بفضل وساطة امبراطور فرنسا أيضاً فثبتت قدم الشركة فى مصر وفى نظر الدول ، وتفرغت الشركة لانجاز العمل فى جو هادئ خال من العواصف التى واجهتها منذ تكوينها وقد ساعد على هذا الهدوء اتفاق الحكومة الفرنسية والحكومة الانجليزية على أن تترك مسألة القناة وشأنها بدون تعرض لأعمالها ، فتقدم العمل بسرعة فى حفر القناة وخاصة بعد استخدام الآلات التى اخترعت حديثاً .

حفلة الافتتاح ١٨٦٩

ولم يأت عام سنة ١٨٦٨ حتى اختلطت مياه البحرين وصمم صاحب المشروع والخديوى على الاحتفال بهذه الحادثة احتفالا يناسب أهمية المشروع . أما دلسبس فأراد أن يلفت نظر العالم إلى المنافع الاقتصادية المرجوة من مشروعه ، وأما الخديوى فقد عول على استخدام هذه الفرصة ليعلن عن عظمته وثروته التى لا حد لها فيبهر بذلك عيون ممثلى أوربا ويرفع من شأن مصر فى أعين الجميع . لذلك سافر الخديوى بنفسه لدعوة الملوك والأمراء والعظماء لحضور حفلة الافتتاح التاريخية . وكان الخديوى فى ذلك الوقت فى أوج عزه ممتعاً بالاستقلال الداخلى ومكرماً

محترما تكيل له أوربا المديح جزافا وتثنى عليه الثناء المستطاب بغير حساب

ولقد كان يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٨٦٩ يوما مشهوداً خفق له قلب مصر ١٦ نوفمبر ١٨٦٩
وقلب إسماعيل وقلب دلسبس بل وقلب العالم بأجمعه. كان يومئذ موعد افتتاح قناة السويس التى وصلت بين البحرين وربطت الشرق بالغرب، وقد حضر للاشتراك فى الاحتفال « الامبراطوره يوجينى » زوجة نابليون الثالث « والامبراطور فرنس يوسف » وولى عهد بروسيا وكثيرون من أولياء العهد والأمراء والعظماء.

وما وافت الساعة الثامنة صباحا حتى رست سفينة « الصقر » وهى السفينة المقلة للامبراطورة عند بور سعيد فحياها الأسطول وردت التحية ورست بجانب « يخت » المحروسة الذى يقل الخديوى، وعلى الجانب الآخر رست سفينة الامبراطور « فرنس يوسف » ثم صعد الخديوى والمسيو دلسبس لتحية الامبراطورة، وبعد الظهر افتتحت حفلة صلاة عامة تلا فيها العلماء والقساوسة الأقباط والكاثوليك الدعوات الصالحات المباركات، وفى المساء بدأ موكب ملكى فخم بلغ طوله ربع ميل وسار حتى وصل إلى السرادقات التى أعدت لذلك الغرض وكانت الامبراطورة إلى جانب الامبراطور متأبطا ذراعها. وبجانبها الخديوى وبالجانب الآخر للامبراطور ولى عهد بروسيا، وتبعهم فى الموكب جماعة الأمراء والأميرات والضباط بملابس التشريفة.

وبدأ الاحتفال بدعاء بالعربية ثم قام القس « بوير » وهو قس الامبراطورة الخاص فالقى خطبة آية فى البلاغة، قال يخاطب الخديوى

« لتهنأ أيها المولى بنجاحك هذا الباهر ولتقر به عيناً. إن الشرق والغرب في هذه اللحظة وفي هذه الساعة العظيمة من حياتك يشكرانك بلساني. شكرا لك أيها المولى لأنك أردت أن تظهر هذا العمل المجيد إلى حيز الوجود، وإن هذه الساعة لتدق مؤذنة لك بالفخار. شكراً لك من قلب متأثر يتكلم بلسان المسيحية، شكراً لك بلسان فرنسا، شكراً لك بلسان أوربا، بل شكراً لك بلسان الانسانية جميعها التي خطت خطوة عظيمة في هذه اللحظة، بفضل جنابكم السامي الذي وفق إلى الخير وبفضل المولى القدير الذي بارك فيه ». ثم خاطب ديلسبس فوجه اليه كلمات بليغة كالأولى[1].

وفي صباح ١٧ نوفمبر فتحت القناة رسمياً فسارت فيها ٦٨ سفينة تمثل جميع ممالك العالم المتمدين برياسة سفينة الامبراطورة. ونزل المدعوون عند الاسماعيلية واجتمعوا في السرادق الذي أقيم لهذا الغرض. وبدأت الوليمة بسخاء وكرم منقطع النظير، فكان فيها من صنوف المأكولات والمشروبات ما اقتضى إحضاره من بلاده في الخارج نفقات كثيرة. وفي المساء أقيم مرقص يأخذ بالألباب وظهرت فيه الرؤس المتوجة فكان أبهى وأجمل احتفال رقص أقيم في العالم[2] وصار يضرب به المثل عدة سنوات. ثم استأنف المدعون السير في القناة حتى وصلوا إلى السويس وطير الملوك والمندوبون الخبر السار على لسان البرق إلى حكوماتهم. وعاد القوم من السويس إلى القاهرة وترك لهم الخديوي اختيار الطريقة التي يقضون بها أوقات فراغهم، وأفهمهم أنهم أحرار

(١) انظر: « خطابات ووثائق » لديلسبس ص: ٣٢٢-٣٢٩

(٢) « مذكرات انجليزي بمصر » تأليف ده كوسل بك ص: ٧٤

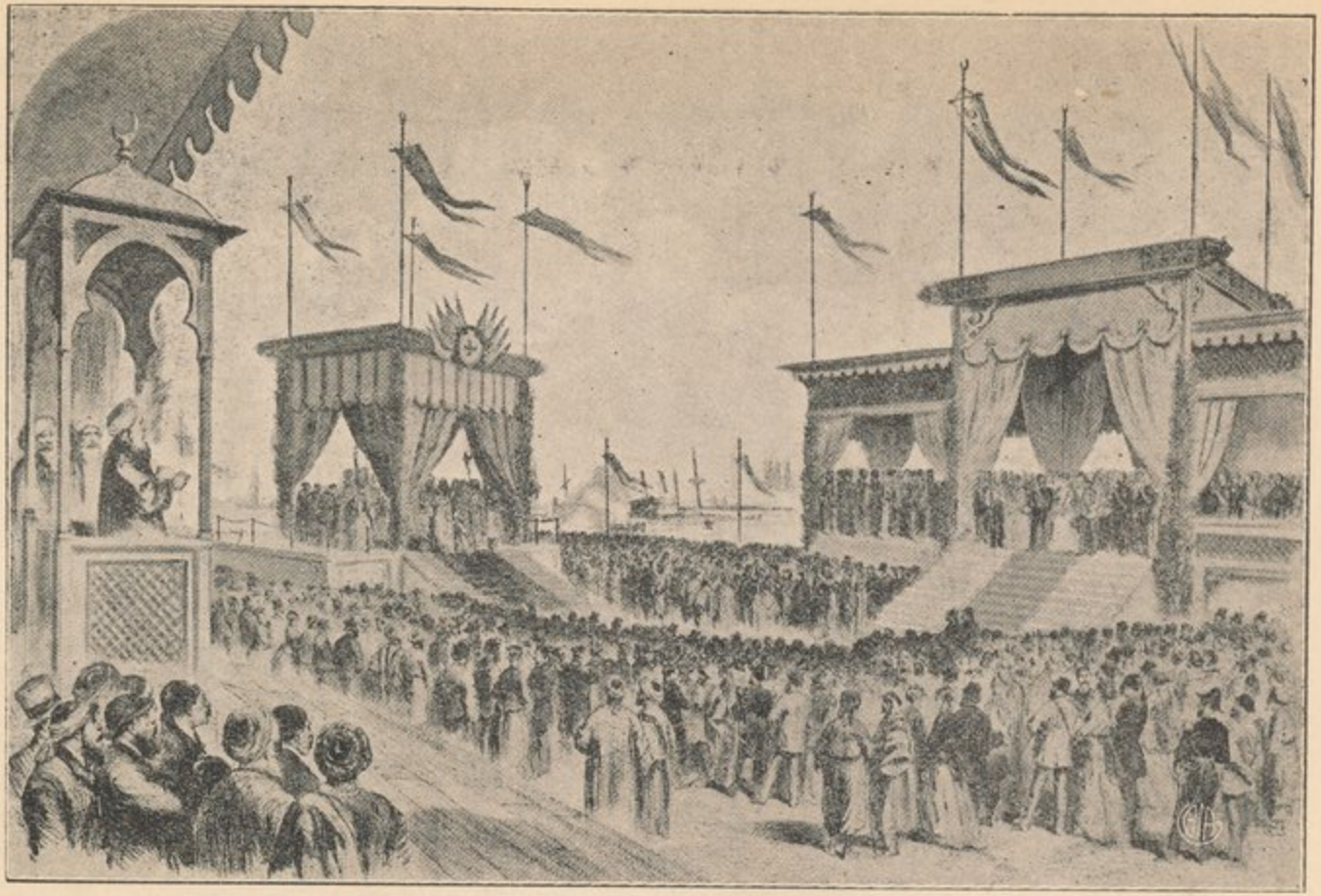

حفلة افتتاح القناة بالاسماعيلية

فى الانتفاع بالطرق الحديدية والفنادق وزيارة العاديات فى أنحاء القطر وأنه متبرع بكل شىء . ويقدر الخبيرون نفقات الاحتفال بفتح القناة بأكثر من مليون جنيه . ويحق إذن أن تقول الامبراطوره يوجينى « لم أر فى حياتى شيئاً أجمل مما رأيت »[١]

أما دار الاوبرا التى أسرع الخديوى فى إنشائها لتسلية ضيوفه فى القاهرة فقد خصها الخديوى بالتفاته السامى، وأحضر لها شركات أوربية تعد من الدرجة الأولى بين الشركات التمثيلية وذلك لتقوم بالتمثيل فيها مدة فصل الشتاء آزاء مبالغ تمنحه لها الحكومة كل سنة ، وكانت أول رواية أخرجت على مسرح الأوبرا رواية « عائدة » من عمل الموسيقى الايطالى الشهير « فردى Verdi » واشترك فى وضع الرواية وتصوير مناظرها « ماريت » نفسه[٢]

على ذلك حقق الخديوى جزءاً كبيرا من مطامعه التى كانت ترمى إلى الظهور بمظهر الملك العظيم . وأعرب الجميع عن إعجابهم بمهارة دلسبس وبما أبداه من الذكاء والمثابرة حتى اضطرت انجلترا عدوته القديمة إلى الاعتراف بفضله، فأرسلت اليه الملكة واللورد كلارندون رئيس الوزارة يهنئانه رسمياً على ثباته ومثابرته وفوزه فى النهاية. وزار دلسبس انجلترا فى تلك السنة فقوبل أحسن مقابلة وشكره ولى العهد فى خطاب شائق

---

(١) « خطابات ووثائق » لديلسبس جزء ٥ ص ٣٢٢

(٢) مثلت الرواية مساء ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٧١ بحضور الخديوى والامراء وقد اشترك بعض جنود الحرس فى الظهور على المسرح

انجلترا والقناة

ويحسن بنا الآن أن نلم بسياسة انجلترا نحو القناة . وتقع هذه السياسة فى أربعة أطوار مختلفة . ففى الطور الأول كانت انجلترا معارضة فى حفر القناة، وليس هذا بغريب إذا ذكرنا مجهودات الحكومة الانجليزية التى بذلتها فى سنة ١٧٩٨ وما بعدها لطرد الفرنسيين من مصر، ومساعيها المختلفة التى قامت بها ضد مطامع محمد على فى الشرق . كل ذلك لا لسبب سوى أن تحول انجلترا دون قيام دولة قوية ناهضة فى الشرق تسد أمامها طريق الاتصال والتجارة مع الشرق عامة والهند خاصة . فمن البديهى أن تكون مسألة إنشاء قناة السويس بالنسبة لانجلترا مسألة سياسية قبل كل اعتبار آخر — مسألة عليها يتوقف مستقبل الهند قبل مصر . قال «بالمرستون» مرة فى البرلمان (٧ وليه سنة ١٨٥٦) «لقد اجتهدت حكومة جلالة الملك خمس عشرة سنة بكل ما أوتيت من قوة ونفوذ فى القسطنطينية ومصر لتحول دون تنفيذ المشروع» [١] ، وقد كرر مراراً أن المشروع لا يراد به إلا التعزير بأصحاب الأموال . وفى الطور الثانى اتجهت سياسة الحكومة الانجليزية إلى تعطيل العمل وعرقلة المشروع، وقد عرفتا كيف تدخلت انجلترا فأخرت موافقة الباب العالى على المشروع، وكيف أنه بتأثيرها قام النزاع بين الخديوى والشركة وهذا مما أدى إلى حرمان الشركة بعض الإمتيازات ، وإلى توقيف العمل مدة إلى أن أصدر نابليون الثالث حكمه فى المسألة . وفى الطور الثالث اعترفت انجلترا بفائدة القناة لمصالحها الخاصة . وفى الطور الرابع اجتهدت انجلترا أن تكون هى

---

(١) راجع كتاب « مسألة مصر » تأليف ده فرسنيه ص : ١١٥

المسيطرة على القناة فعملت حكومتها لهذا الغرض إلى أن سنحت الفرصة فى سنة ١٨٧٥ عندما احتاج الخديوى للمال .

شراء اسهم الخديوى

وكان قد وصل إلى الحكومة الفرنسية خبر عزم الخديوى على بيع أسهمه فأفضى المسيو « ديكاز Decazes » وزير خارجية فرنسا إذ ذاك بالخبر إلى الحكومة الانجليزية رغبة منه فى الاحتفاظ بمصادقتها ، فأجاب « اللورد داربى Derby » وزير خارجية انجلترا مخاطبا السفير الفرنسى فى لندن : « إنك تعلم ولا شك أن مصالحنا فى القناة عظيمة ، فان عدد السفن البريطانية التى تخترق القناة كل سنة أكثر من سفن باقى الدول مجتمعة ، وعلى ذلك أصبح المرور فى القناة مسألة حيوية بالنسبة لنا ، وأرى أن الفرصة قد سنحت لأن تمثل المصالح الانجليزية فى الشركة تمثيلا صحيحاً . وعلى كل حال سنعمل مافى وسعنا لنحول دون احتكار الأيدى الأجنبية لمسألة تتوقف عليها مصالحنا الحيوية » ثم قال « أن انجلترا لا تريد أن تصبح يوما من الأيام تحت رحمة المسيو دلسبس مع عظيم تقديرنا لفضله ، وأن الفرنسيين الآن يمتلكون فى الشركة أكثر من نصف رأس مالها الأصلى وفى ذلك كفاية لهم » . ثم أوضح غرضه فقال : « إن الحكومة لاتريد الأسهم لتستخدم ذلك لغرض هجومى وأنها إنما ترمى إلى منع تسلط دولة أجنبية واحدة على القناة [1] »

وفى هذه الأثناء رأى رئيس الوزارة الانجليزية « دزرائيلى » الفرصة سانحة فانتهزها وخاطب معتمده فى مصر برقياً بشراء الأسهم وأرسل

---

(١) راجع « مسألة مصر » ص : ١٥٤

ماخسرته مصر

إلى مصرف « روتشيلد» يطلب تسوية الدفع نقداً للخديوى ، ولم ينتظر فى ذلك موافقة البرلمان الذى كان معطلا . فعجل الخديوى وقبل أربعة ملايين من الجنيهات ثمن ١٧٦٫٦٠٢ من الأسهم . ولما كانت أرباح هذه الأسهم مبيعة لغاية سنة ١٨٩٥ تعهدت الحكومة بدفع مبلغ ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه كل سنة للحكومة الانجليزية حتى تنتهى المدة . ولم يبق للحكومة بعد ذلك إلا حق الإستيلاء على ١٥ ٪ من صافى أرباح الشركة . وهذا الحق رهنته الحكومة المصرية أيضاً آزاء دين أقترضته ثم ابتاعته شركة فرنسية عند التصفية سنة ١٨٨١ بمبلغ زهيد لتسديد الدين . ولم يبق للحكومة من المزايا فى مشروع القناة سوى تحديد عقد الشركة إلى سنة ١٩٦٩ حيث تصبح القناة ملكا للحكومة المصرية .

ماستفادته انجلترا

أما انجلترا فكسبت بذلك مغنماً مالياً ومركزا ممتازا فى شركة القناة ، وزاد اهتمامها وتدخلها على ما كان من قبل فى شؤون مصر والسودان ، وزاد عدد الانجليز فى مجلس إدارة القناة حتى بلغ الثلث . وباستحواذ انجلترا على أسهم الخديوى ضعف نفوذ فرنسا السياسى فى مصر ، وقد كان آخذا فى التدهور منذ الحرب السبعينية وانهزام فرنسا أمام بروسيا ، وأصبحت انجلترا صاحبة الكلمة الأولى فى مصر . قال أحد الكتاب الفرنسيين فى ذلك الوقت « ان شراء انجلترا لأسهم القناة عمل سياسى بحت ، واذا لم يكن معناه استحواذ انجلترا على أرض مصر فهو الخطوة الأولى فى هذا الطريق ، إذ يستحيل على انجلترا من الآن ان تترك مصر »[1] . ولم ينس الفرنسيون للخديوى هذه الغلطة التى

(١) انظر « مجلة العالمين الفرنسية » أول ديسمبر سنة ١٨٧٥

ارتكبتها فرنسا فى الحقيقة . غير أن « دلسبس » لم يبد معارضة مافى هذا البيع معتقدا أن دخول انجلترا يكسب الشركة نفعاً مادياً عظيما ، وربما دار بخلد الخديوى أيضاً ان انجلترا بشرائها الأسهم ستكون نصيرة له فى المستقبل وعلى كل حال أصبحت القناة منذ ذلك الوقت جزءاً من المسألة المصرية ووصلت أهميتها الى درجة جعلتها فى نظر أوربا أهم من مصر نفسها .

مصر والقناة

وأما بالنسبة لمصر فكان فتح القناة خسارة عظيمة من الوجهتين المالية والسياسية . أما من الوجهة السياسية فقد أصبحت مصر أكثر من ذى قبل مطمح أنظار الدول وخاصة انجلترا التى أرادت أن لايزاحمها مزاحم فى طريقها الى الشرق، فعملت على تثبيت نفوذها فى البلاد من طريق السياسة أولا، ثم بدعوة المحافظة على مصالحها المالية ، وأخيراً من طريق التداخل العسكرى عند سنوح الفرص . وأما من الوجهة المالية فقد حرمت مصر بفتحه ما كانت تكسبه من تجارة المرور التى ملأت مكوسها بالمال ، وكانت سبباً فى استخدام آلاف المصريين . ولقد كان يخشى من فتحها على تجارة الاسكندرية وأهميتها ولكنه بفضل تدابير الخديوى تبددت هذه المخاوف

وقصارى القول انه كان لمصر ولاسماعيل خاصة الفضل الأعظم فى انجاز هذا المشروع ، فلولا المساعدة التى قدمتها مصر ما تم فتح القناة . ويقدر الخبيرون أن مصر دفعت ثلثى تكاليف هذه القناة تقريبا وقد بلغت ١٨ مليون جنيه تقريباً

وفى مقابل هذه الخسارة المالية العظيمة كسبت مصر من الوجهة الدولية، فبفتح القناة اهتمت جميع الدول (لا فرنسا وانجلترا فقط) بشأن مصر ومستقبلها أكثر مما كان من قبل، وبسبب حيدة القناة ارتاحت مصر من مخاوف الهجوم، وأصبحت أشبه بمملكة محايدة ذات صفة دولية. وكان الواجب أن يستفيد المصريون بفتح القناة، لأنه أصبح من صالح الجميع أن تكون مصر بلدا مستقلا راقيا آمنا مطمئنا ذا حكومة قوية فى الداخل والخارج حتى تستطيع حماية أكبر طريق تجارى دولى بين الشرق والغرب (١)

---

(١) تكلفت مصر فى سبيل فتح القناة عدا الارواح التى هلكت أثناء الحفر

(١) ٣،٥٥٢،٨٤٠ ج قيمة ١٧٧،٦٤٢ سهما ثمن السهم ٢٠ ج

(٢) ٣،٣٦٠،٠٠٠ ج مقدار الغرامة التى فرضها نابليون الثالث

وبيانها

١،٥٢٠،٠٠٠ ج تعويض عن عدم استخدام الفعلة المصريين

٦٤٠،٠٠٠ ج تعويض عن اخذ امتياز حفر الترعة الحلوة

١،٢٠٠،٠٠٠ ج تعويض عن الاراضى التى أخذتها الحكومة

(٣) ١،٢٤٠،٠٠٠ ج تكاليف حفر الترعة الحلوة التى قامت بها الحكومة

(٤) ٤٠٠،٠٠٠ ج ثمن اراضى وادى الطميلات وكانت الشركة قد اشترتها بمبلغ ٧٤،٠٠٠ ج فى عهد سعيد باشا

(٥) ١،٠١١،٠٠٠ ج تكاليف حفلة الافتتاح ونفقات البعثات الخ

(٦) ١،٢٠٠،٠٠٠ ج ثمن مبان ومعامل وادوات مختلفة اشترتها الحكومة من الشركة سنة ١٨٦٨

١٠،٧٦٣،٨٤٠

راجع كتاب « مصر كما هى » لمالك كون ص : ٢٧٩

الفصل الرابع

امتداد دولة مصر

لما شغلت سياسة محمد على الهجومية ضد الدولة العثمانية أفكار ساسة أوربا ، تبرع أناس منهم بتقديم اقتراحات مفيدة خلابة قد تصرف محمد على عن متابعة خطته ضد الدولة . ومن أوفق هذه الاقتراحات ما ذكره « اللورد بوثيل » سفير بريطانيا فى ڤينا للمعتمد الانجليزى بمصر إذ قال «إذا كان حقاً أن محمد على إنما يرمى بسياسته إلى تثبيت أسرته فى ملكه ، فليس ثمة مجال أوفق لتثبيتها تماماً من قارة أفريقية فهناك تنقلب أوربا صديقة له ويمكنها أن تعاهده على عدم مس سلامة ممتلكاته [1] » وإنك لترى فى هذه النصيحة شيئاً كثيراً من الحقيقة لأن موقع مصر على مصب النيل وهو أهم عوامل التمدين بالقاره ، واعتمادها على ما يورده من الماء لها فى حالتى الزيادة والنقصان يحتم على مصر السعى لضمان مصالحها الحيوية فى قلب أفريقية ، إما بطريق الكشف والضم والاستعمار أو بطريق الفتح . وما من حكومة قوية حكمت مصر إلا ووصل نفوذها إلى أعالى النيل .

محمد على والسودان

ولقد كان فتح السودان من المشروعات التى ابتكرها محمد على وكان له فى ذلك مآرب عامة وخاصة فالعامة منها التسلط على حوض

---

(١) سجلات وزارة الخارجيه : النمسا من بوفيل إلى هدجس نوفمبر سنة ١٨٣٩

البحر الأحمر بساحليه والخاصة، منها البحث عن الذهب فاذا لم يجده بكثرة فله من تجارة السودان وما يمكن احتكاره من محصولاته، وتجنيده من سكانه ما يعوضه من نفقاته . وامتد سلطان محمد على فى سنة ١٨٢٠ فى تلك الأصقاع حتى شمل دنقلة وسنار وكردفان ووصلت حملاته جنوبا قرب « غندكرو » عند خط عرض ٤٢° شمالا وهذا فى وقت ندرت فيه الاستكشافات الجغرافية ولم يكن نفوذ الأتراك العثمانيين قد وصل جنوبا إلى أبعد من جزيرة «سای» جنوبى وادى حلفا . ولما منحه السلطان فى فبراير سنة ١٨٤١ فرمان توليته الأقاليم السودانية، ذكر فيه اسم دارفور مع أن سلطان محمد على لم يكن قد تثبت فى هذه البلاد . وكان محمد على يرسل البعثات العلمية مع الحملات الحربية فى السودان تشبها بنابليون، فسار اسماعيل على هذا النمط وفتح عهداً جديداً لدولة مصر بعد أن ضاعت أهمية السودان فى عهدى عباس وسعيد ولم يبق لمصر من السودان فى عهدهما إلا الاسم والخسارة المالية .

أما اسماعيل فاليه يرجع الفضل فى تكوين دولة مصرية جديدة لهم فى قلب افريقية ، فمهد الطريق أولا بأن حسن علاقاته بالدول ولخص سياسته بشأن السودان فى عبارتين خلابتين وهما « الاستكشاف الجغرافى » « وتحرير الرقيق » وبفضل هاتين العبارتين تمكن اسماعيل من ستر نياته الخاصة وإقامة دولة متسعة فى قلب افريقية بكل هدوء ونجاح، ولكنها كانت طفرة فى الظلام وما لبثت الدول أن أفاقت من سباتها فرأت أن تقدم الخديوى كاد يقضى على نفوذها فى افريقية ، فرفعت أصبعها مهددة

وأنذرت اسماعيل فلم يسعه إلا الوقوف، وبعد ذلك انهار تدريجا ذلك البناء الضخم الذى أقامته مصر بجهودها ودماء أبنائها. حقاً أن تاريخ المصريين فى السودان لمن أنفز ما يتحدث به وانه لتاريخ يوجب الأسى والحزن!

بدأت حركة الكشف فى افريقية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر إذ لفت أنظار العلماء وجود بقاع مظلمة في وسط خريطة افريقية فانبرى لكشفها رجال كبار النفوس أقوياء العزائم بعيدو الهمم، ولاغرض لهم إلا خدمة العلم والانسانية. وأول هؤلاء الرجال «برتون» «واسبيك» و«جرانت» الذين كشفوا بحيرة فكتوريا سنة ١٨٦٢ وبعدهم جاء «بيكر» «ولفنجستون» «واستانلى» «وشوينفورت» وفى ذلك الوقت الذى أصبح فيه اسم افريقية كالهند فى القرن السادس عشر يرحل اليها الكاشفون والمستعمرون من جميع أنحاء العالم المتمدين، اعتلى اسماعيل عرش مصر فلعب المصريون دوراً فى فتح افريقية هو أفخر وأعظم ماقامت به مملكة فى سبيل الكشف الجغرافى الحديث. وكان إسماعيل قد خدم الحكومة الانجليزية خدمة مذكورة أثناء حملتها على بلاد الحبشة سنة ١٨٦٧ فكسب بذلك عطفها ومودتها. إذ أرسل خطاباً إلى النجاشى ينذره بالحرب أولا[1] ثم قدم جزءاً من أسطوله وجيشه لانجلترا فشكرته قانعة

(١) ومما جاء فى هذا الخطاب بقلم عبد الله باشا فكرى: . . . أرى لما بيننا من حقوق الجوار ولصوق الدار بالدار ان من الواجبات العينيه واللازمات المرعية ابداء النصيحة كلما اقتضى الحال . . . فلا يخفى على فطنتكم وحسن خبرتكم ان دولة الانكليز من قديم الزمان مشهورة بالشجاعة والقوة والبأس والسطوة وما كان سكوتها إلى هذا الوقت كل هذه المدة المديدة والاعوام « العديدة » إلا تباعدا عن الشر ورغبة فى بقاء الصلح والخير . واملا فى افلات المسجونين بغير قتال والافراج عنهم لحسن الحال فاذا لم تحصل

باستيلائها ميناء « زيلع » التابعة للحكومة المصرية قاعدة حربية ضد الحبشة [1] وقد حدث أن زار مصر ولى عهد انجلترا سنة ١٨٦٩ فأشار على الخديوى بان مصر تنال شرفا كبيرا وصيتاً عظيما إذا أخذ الخديوى على عاتقه مهمة كشف وتمدين قلب افريقية وقمع تجارة الرقيق فيها ، فانتهز الخديوى الفرصة وبدأ يعمل لتحقيق مطامعه ، ولكنه رأى أن مصر يعوزها الأكفاء من الضباط الحربيين والاداريين والمهندسين ورأى أنه إذا استخدم ضباطاً من الانجليز أو من الفرنسيين عرض نفسه لمنازعات ومشاكل لاحد لها فصمم على إراحة نفسه من عناء ذلك بتعيين ضباط محايدين لا انجليز ولا فرنسيين ، ووقع اختياره على الضباط الامريكيين خاصة . وكانوا وقتئذ حديثى العهد بالانفصال من الجيش الأمريكى عقب انتهاء الحرب الأهلية (١٨٦١ — ١٨٦٥) فعين منهم أولا الجنرال « ستون Stone » فى وظيفة رئيس أركان حرب وكلفه مهمة تأليف أركان حرب للجيش يكون لضباطه من المقدرة

على هذا المرغوب فلابد لها من إشعال نار الحروب . . مما لا يخفى سوء عاقبته وشر نتيجته . ولابد ان يكون قد حاط علمكم بما صنعته الدولة المذكورة فى بلاد الهند وبلاد الصين مع كثرة أهاليها وسعة اراضيها وبعد نواحيها . ثم إن بيننا وبين هذه الدولة مودة قديمة وعلائق محكمة ومحبة قويمة . وهذه العساكر والجنود عند دخولها إلى جهتكم يكون مرورها بالضرورة من اراضى الحكومة المصرية ولا سبيل لمنعها من المرور وصدها عن القصد المذكور إلا بالمبادرة من حضرتكم إلى طلاق المحبوسين المذكورين قبل اشتعال نار القتال واشتداد الاهوال وتلف الرجال وضياع النفوس والاموال . لذلك دعتنى المحبة الوفيرة وحقوق الجيرة ان انصح لحضرتكم فى هذا الامر . فان اردتم الخير لكم ولبلادكم والسلامة وحسن العاقبة فاقبلوا هذه النصيحة الوداديه والاشارة الحبية . . . اما إن خالفتم واخلفتم الظن واردتم ابقاء المذكورين بعد هذا فى السجن فاعلموا ان لابد للانكليز ان يدوسوا ارضكم بهذه الجنود الحاضرة والقوة الوافرة . . وعند ذلك لا تنفع الندامة ولا تمكن السلامة . . ونضطر نحن ايضا لان يزول ما عندنا من المودة اليكم ونكون حينئذ معهم عليكم لمخالفتكم نصحنا . والعاقل يختار خير الامور ولا يلقى نفسه فى الشرور ؟

جمادى الاخر سنة ١٢٨٤ من الاثار الفكرية

(١) « مصر المسلمة والحبشة » لوليم داى ص : ١٢٢

ما يمكنهم من القيام بمشروعات الخديوى على أكمل وجه . ثم أخذ «استون باشا» يستعين بالضباط الأمريكيين حتى عين منهم نحو أربعين ظهر منهم « لورنج » و « داى » و « لونج » . وفى قليل من الزمن تمكن «استون» وزملاؤه من تخريج فئه من الضباط المصريين لهم من الكفاية والتدريب على الأعمال ما ملأ صدر الخديوى والأمة فخراً وإعجاباً . ومن هؤلاء الضباط مختار وواصف وفوزى وغيرهم ممن أضاءوا صحيفة تاريخ مصر الحديث فى السودان . والآن نترك أركان حرب الجيش فى التكوين ونعود إلى ذكر أعمال اسماعيل :

حملة صويل بيكر

كان ولى عهد انجلترا قد أوصى الخديوى باستخدام السير «صمويل بيكر Samuel Baker» المستكشف الشهير الذى كشف بحيرة البرت نيانزا، فعينه الخديوى فى ابريل سنة ١٨٦٩ على رأس حملة هامة الغرض من إرسالها اخضاع الأراضى التى فى جنوب «غندكرو» للنفوذ الخديوى «حيث أن القوانين الانسانية تقضى بوجوب مطاردة تجار الرقيق من هذه الأصقاع»[1]، فسار السير « صمويل بيكر » على رأس قوة مصرية مزوداً من الخديوى بالسلطة المطلقة على من معه، ولكن الحملة لم تصادف نجاحاً يبرر النفقات العظيمة التى صرفت وقدرها ٢٠ مليون فرنك . وانما تمكن السير صمويل من تأسيس محطات حربية تجارية لمنع الرقيق على طول مجرى النيل الأعلى، ووصل إلى بحيرة «البرت ادوارد» ولكنه عجز عن إخضاع القبائل المجاورة . ولما غادر السير صمويل السودان فى سنة ١٨٧٤ كان

(١) انظر كتاب « الاسماعيلية » للسير صموئيل بيكر

النفوذ المصرى قد امتد إلى جنوب غندكرو، ولكنه كان نفوذا اسميا فقط لأن المحطات التى بقيت بها الحاميات المصرية لم تكن كافية لردع القبائل بل ظلت الحاميات فى حقيقة الأمر مضيقاً عليها من الأهالى.

غردون فى السودان

وفى سنة ١٨٧٤ دخل «شارلس غردون Gordon» فى خدمة الخديوى بناء على اقتراح ولى عهد انجلترا أيضاً. وكان صيته قد ذاع بسبب بلائه فى حرب القريم وفى الصين، فعينه الخديوى حاكما على الأقاليم الاستوائية جنوبى فاشوده، وبدخول غردون دخلت فى حكومة السودان الهمة والنشاط والاستقامة من جهة والسياسة والتضاغن من جهة أخرى، ففى أقل من ثلاث سنوات خفق العلم المصرى جنوبى خط الاستواء، وأصبح إسم حكومة الخديوى اسماعيل عنوان العدل والنظام والمدنية فى البلاد إذ قوّى غردون الحاميات وعين لها قواداً أكفاء وضرب على أيدى تجار الرقيق وهم أصل البلاء والخراب فى البلاد.

ومن أعمال غردون فى السودان أنه أعاد كشف النيل من منابعه ورسم خريطة وافية من الخرطوم إلى المنابع، ودخلت الجنود المصرية أوغنده وزنجبار، وأعلن ملوك هذه البلاد ولاءهم لخديوى مصر. وكان فى المقدور ضم هذه الأقاليم لدولة مصر لولا تدخل السياسة الانجليزية وما رآه غردون نفسه [1] إذ لا يخفى أنه كان رجلا طيب القلب دينا يميل إلى معاضدة المبشرين من المسيحيين. وفى سنة ١٨٧٦ غادر غردون السودان وعاد فى سنة ١٨٧٧ حاكما عاما على جميع الأقاليم السودانية المصرية. وفى ذلك

(١) انظر كتاب «مصر المسلمة والحبشة» تأليف داى

الوقت تم الاتفاق بين حكومة الخديوى وحكومة بريطانيا على إلغاء الرقيق ومنع التجارة فيه ، فعقدت معاهدة أغسطس سنة ١٨٧٧ وعقدت معاهده أخرى فى السنة التالية وتكبد الخديوى نفقات جمة فى سبيل تنفيذ شروط هاتين المعاهدتين . وقد كان ذلك سبباً فى رفع ذكره وتسجيل اسمه بين أولئك الذين كافحوا فى القرن التاسع عشر لتحرير الإنسان من الرق . قال اللورد «ابردين» الوزير الانجليزى : « إن حاكم مصر قد بذل من الجهود فى سبيل منع تجارة الرقيق وتحسين حال شعبه أكثر مما بذل أى أمير آخر فى الشرق بل وفى الغرب[1] »

فتح دارفور

ولم يقتصر تقدم الجيوش المصرية فى السودان على الجهات الجنوبية فحسب، بل كانت الفتوح مستمرة شرقاً وغرباً . ففى سنة ١٨٧٣ كان قد انحاز الزبير أحد كبار أقوياء تجار الرقيق فى إقليم بحر الغزال إلى جانب الحكومة المصرية، فعينه الخديوى مديراً على إقليم دارفور، وكان ملكها مستقلا فسيرت الحكومة حملة لفتح دافور وتم ذلك على يده سنة ١٨٧٤ فمنحه الخديوى لقب باشا، وذهب الزبير إلى مصر للمثول بين يدى الخديوى ولم يؤذن له بالعودة ، وكان قد خلفه ولده سليمان بن الزبير مديراً على بحر الغزال. وعاد غردون إلى السودان فاتفق مع سليمان أولا، ولكن قام النزاع بينهما وشبت نار الثورة فى بحر الغزال فارسل غردون حملة بقيادة « جسى Gessi » الطليانى لاخضاع سليمان وانتهى الأمر بقتله سنة ١٨٧٩ وفى سنة ١٨٧٩ عاد غردون إلى أوربا بعد أن أعيته الدسائس التى حوله

---

(١) انظر تاريخ « مصر » للبارون ده مالورتى ص : ١١٧

ويئس من التوفيق بين سياسة أوربا وقتئذ ومصالح الخديوى ، ولكنه عاد ثانية إلى السودان بعد أربع سنوات ليموت ميتة شريفة فى بلاد طالما تعب فى إصلاحها .

عودة غردون

وفى أثناء هذه الجهود التى قام بها غردون وزملاؤه كان ستون باشا يهيىء أركان حرب الجيش المصرى للمهمة التى خلق من أجلها . وكان الخديوى عالما بما يستدعيه هذا العمل من العناية والأموال فلم يتأخر عن البذل بسخاء لا سيما أن وزير الحربية وقتئذ كان رجلا مشهوراً يتوقد همة وذكاء فساعد كثيراً فى إنجاح مشروع الخديوى ، وهذا الوزير هو الأمير حسين كامل الذى تشبع بأفكار والده ومطامعه

أعمال أركان حرب الجيش

اشتغل أكثر أعضاء أركان الحرب بالاستكشاف ، فمنهم من كان يعد الخرائط لتنظيم الضرائب وآخرون كانوا يشرفون على أعمال الطرق والسكك الحديدية وطرق الرى وإحياء الأراضى الزراعية من الصحراء ومنهم من كان ينقب عن الملح وزيت البترول . ولكن أنشط الضباط كانوا يرسلون إلى قلب أفريقية لتمدين هذه البقاع . وأول هذه الرحلات قد وجدت مجالا للعمل فى مصر حيث مسحت أراضيها من جديد ورسمت الخرائط اللازمة ، وذهب الكولنل « وارد Ward » ليمسح جزيرة « طاشيوز » وكانت وقتئذ تابعة للخديوية المصرية . وفى سنة ١٨٧٤ ذهب « كاستون Coalston » و « بروت Prout » على رأس حملة لكشف الكردفان ، وفى نفس هذا الوقت ذهب « بردى Purdy » و « ماسون Mason » لكشف دارفور . فكانت كل حملة تعد التقارير العلمية الضافية

عن حقيقة هذه الأراضى وأهلها ومعادنها وتنشرها للعالم المتمدين .

ومن الضباط الذين اشتغلوا مع غردون ابراهيم فوزى المصرى والدكتور شنتزر النمسوى (أمين باشا) الذى عينه حاكما على مديرية خط الاستواء « وسلاطين Slatin » النمسوى أيضاً الذى عينه حاكما على دارفور « وشاييه لونج » الأمريكى الذى اشتهر بما أحرزه من النجاح فى الأقاليم الاستوائية حيث كشف بحيرة ابراهيم التى سميت بعد ذلك « شوجا » ودخل بلاد أوغندا واستطاع عقد معاهدة مع ملكها « متيزا » سنة ١٨٧٤ بمقتضاها قبل الملك أن يكون تحت حماية الخديوية المصرية . وكان إسمه مهيباً محترما لدى الجميع وبلغ من إعجاب الخديوى به أن قال مرة فى مجلسه الخاص « أن هناك جنديا صغيراً بمساعدة جنديين آخرين قد أنجز لمصر فى أيام قلائل أكثر مما عمله السير صمويل باكر فى أربع سنين[1] » والحقيقة أن نجاح غردون ومساعديه من الضباط فى هذه البقاع كان نجاحاً كاملا .

ثم ظهر للخديوى أن سيادته على إقاليم أفريقية الاستوائية ومنابع النيل غير كافية ، وأنه لابد من الاتصال بالمحيط الهندى وذلك بالاستيلاء على نهر من الأنهار القريبة من بحيرة فيكتوريا والتى تصب فى المحيط ، لأن الطريق الطبيعى للتجارة فى إقليم البحيرات هو طريق المحيط الهندى لا طريق النيل الذى تتعذر فيه الملاحة من بعد فاشوده . ولعلم الخديوى بأن جزءاً عظيما من تجارة العاج قد تحول فعلا صمم على كشف

حملة ساحل المحيط الهندى

---

(١) « مصر المسلمة والحبشة » لوليم داى ص : ٨١

جديد . فارسل « ماك كيلوب باشا » « وشاييه لونج » على رأس حملة للبحث عن ميناء موافق على ساحل المحيط الهندى فاختارت الحملة أولا مصب «نهر جوبا» ولما لم يكن صالحاً لمرسى السفن سارت الحملة جنوبا حتى وصلت إلى « قسمايو » ، ودخلت فى أملاك سلطان الزنجبار ورفع العلم المصرى على بعض الأقاليم . ولكن ما لبث الخبر أن بلغ الحكومة الانجليزية فاحتجت لدى الخديوى بقوة ، ورجعت الحملة بعد أن أخلت جميع الموانى عدا «زيلع» التى نزل السلطان عنها فى سنة ١٨٧٥ للخديوى آزاء مقدار من المال[1]

ضم بربره وهرر

وقد أدى دخول الجنود المصرية فى زيلع إلى احتلال الأقاليم المجاورة فضمت « بربرة » ثم أخذ المصريون يعدون العدة لفتح «هرر» فسارت حملة تحت قيادة رءوف باشا فى سبتمبر سنة ١٨٧٥ فتقدمت الحملة بسرعة مدهشة ، ومالبث العلم المصرى أن خفق فوق هرر وخضعت جميع القبائل ماعدا قبيلة الجالا فأتاه المدد بقيادة عبد القادر باشا حلمى واخضعت القبيلة ، وبدىء بتنظيم هذا الاقليم الجديد بتوطيد الأمن وتأمين حرية الأفراد وبناء دار الحكومة والمستشفى وثكنات للعساكر ، وكان رءوف محبوبا لدى الأهالى وقد نزل من قلوبهم منزلة جعلتهم يلقبونه بالوالد كما قال الضابط البولندى « پولتشكه »

وجاء بعد رءوف باشا « نادى بك » فى سنة ١٨٧٨ ويعد من أقدر الحكام الذين حكموا فى هذه البقاع ، فقد كون الشرطة ونشط الزراعة

---

(١) « مصر المسلمة والحبشة » ص : ٨٣

والصناعة . وفى سنة ١٨٨٤ بسبب سوء الحالة السياسية فى مصر جلت الجنود عن هذه البلاد بعد أن تركوا من الأعمال ما يشهد لهم بحسن السياسة والمقدرة ، فقد أدخلوا زراعة القطن والسكر والفواكه وتربية الأغنام وزراعة الخضر ، وقضوا فيها على تجارة الرقيق وأدخلوا استعمال النقود وكثر عدد السكان وزاد عدد القوافل . قال الجنرال « بولتشكه » وهو شاهد عين « ان التأثير الذى تركته الجنود المصرية فى هرر يمكن تلخيصه فى كلمتين الاقدام وحفظ النظام » .[1] وكتب الدكتور «شوينفورت» فى تقرير له يقول : « إن القوة والنفوذ الذى كان لمصر من سنة ١٨٧٠ إلى ١٨٨٠ على أراضى النيل الأعلى الشاسعة لم تتمتع بمثلها أعظم الأمم استعمارا فى التاريخ وهما الانجليز والبرتغال . وقد كان الأمن فى تلك الربوع السحيقة مستتباً بدرجة لم تعرف من قبل ولا من بعد[2] »

حرب الحبشة

غير أن امتداد دولة مصر على سواحل البحر الأحمر كان من شأنه أن يجر المشاكل مع بلاد الحبشة ، وكان لمصر من الموانى على هذا الساحل زيلع ومصوع وسواكن وكلها كانت للحبشة فى الأصل وأخذتها تركيا ثم نقلتها تركيا إلى الخديوى . وبدخول هذه الموانى فى حوزة مصر قطعت على الحبشة طريق البحر وحرمتها تجارة العالم ، ثم إن الخديوى شجع الاتجار بين أملاكه والأقاليم التى تحت سيادة ملك الحبشة فخشى الأخير اقتراب المصريين وتدخلهم فى بلاده ، وتوترت العلائق توترا

(١) « المجلة الجغرافية » سنة ١٨٨١ « هرر » تأليف بولتشكه . ص ٥٧٥

(٢) « مركز مصر الدولى » لكوشرى ص ٢٧٥

شديداً عند ماعين « متزنجر Mutzinger » السويسرى حاكما لمصوع وكان متزنجر هـذا قنصلا لفرنسا وانجلترا فى الحبشة فأخذ يفاوض بعض رؤساء الحبش ويحرضهم على الثورة تخشى ملك الحبشة أن يكون تعيينه مقدمة لهجوم المصريين واعدادهم العدة للزحف فأرسل الرسل إلى انجلترا يستنجد بها ضد هجوم المسلمين ، غير أن انجلترا التى حاربت الحبش منذ سنوات قليلة انحازت إلى جانب اسماعيل. أما فرنسا وكانت حانقة على انجلترا والخديوى معاً بسبب بيع أسهم قناة السويس فساعدت الحبشة جهاراً وأرسلت لهم المؤن الحربية والأسلحة

الحملة الاولى

وكان الخديوى يتوق إلى تحسين سمعته فى نظر أوربا فأسرع بارسال الحملة الأولى وعلى رأسها ضابط دنمركى اسمه « ارندرب Arendrup » ومعه « درهلز » « ورشدى » « واراكيل » أخو نوبار باشا و ٢٫٥٠٠ جندى . وقد تحركت الحملة فى اكتوبر سنة ١٨٧٥ وانضم اليها متزنجر الذى ما فتىء يحرض الخديوى على إرسال الحملة ويؤكد له الفوز . ولما وصل « ارندرب » الى « اسمره » نفخ الملك يوحنا فى البوق فتجمع ٣٠٫٠٠٠ رجل وقامت معركة على الشاطىء الأيسر من نهر « مارب » عند « جوندت » انهزم فيها المصريون بسبب كثرة عدد العدو وأعمل فيهم الأحباش الأسلحة والحراب حتى تكدست أجسام المصريين بعضها فوق بعض ، والأحباش فى حالة جنون من شدة الفرح فذهبت الحملة على بكرة أبيها ، ولم ينج إلا الضابط رشدى ومعه فرقة صغيرة قادها إلى مصوع

انهزام المصريين

ارسال حملة ثانية

فلما وصلت إلى الخديوى أخبار هذه الكارثة كتم أمرها حتى يتمكن من الانتقام، ولو نشر الخبر لأضر بسمعته حربياً وسياسياً، لذلك صمم على إرسال حملة تأديبية أكبر من الأولى يبلغ عددها ١٦,٠٠٠ . وقام الجنرال ستون باشا والوزير الأمير حسين يعملون على تجهيز الحمله وترتيبها بكل دقة وهمة ، فعين راتب باشا قائداً للحملة إرضاء للرأى المصرى بالجيش وعين الجنرال «لورنج» الأمريكى رئيساً لأركان الحرب . ولما مثل القواد أمام الخديوى للسفر خاطبهم قائلا « إن الغرض الأول من إرسال الحملة هو استرجاع شهرة المصريين فى السودان وفى أوربا بعد أن ضاعت هذه الشهرة فى الحملة الأخيرة . وعلى ذلك يجب أن تهزموا ملك الحبشة فى ميدان الحرب » فسارت الحملة من السويس والتحق بها عند مصوع الأمير حسن الذى كان ضابطاً فى الجيش البروسى واشتبكت الحملة مع العدو عند «قرع» حيث نشبت معركة دامت ثلاثة أيام بلغت فيها خسائر المصريين ٤٠٠٠ غير أن خسائر العدو كانت أكبر من ذلك فاضطر الجيش الحبشى إلى التقهقر وعجزت الحملة عن مواصلة الحرب حتى يتم لها النصر . ويرجع سبب فشلها الى عدم توحيد القيادة إذ كان هناك خلاف بين راتب باشا ولورنج والأمير حسن بن الخديوى . ولم يكن لورنج ذا خبرة سابقة بحركات الجيوش والوقائع الحربية . أما راتب باشا فلم يهتم بشىء سوى صحة الأمير حسن وسلامته . وكانت تعوزه الجرأة اللازمة للقائد المهاجم وعلى ذلك أرسل الخديوى يأمر راتب بعقد صلح على أحسن شروط ممكنة . وبذلك انتهت حروب الحبشة وهى أول ضربة

اسباب فشل ا

صادفها الخديوى فى أفريقية . ولما كان سبب الهزيمة يرجع إلى الضباط الأمريكيين الذين كانوا فى الحملة غضب الخديوى وأحال أغلبهم على المعاش وفقا لقوانين الاقتصاد التى نصحت بها لجنة التحقيق التى تألفت للنظر فى حالة مصر المالية بصفة عامة فى ابريل سنة ١٨٧٨

جهود الجيش الأخرى

ولم يكن هذا كل أعمال الجيش المجيدة فى عهد اسماعيل فقد اشتركت الجنود المصرية فى قمع ثورة كريد سنة ١٨٦٨، وفى الحرب التركية الروسية فى سنة ١٨٧٧ إذ أرسل الخديوى حملة مؤلفة من ٣٠٫٠٠٠ بقيادة الأمير حسن باشا فأبلت بلاءاً حسناً . كذلك اشترك الجيش فى أول عهده فى عمل إنسانى يستحق التنوية وهو الاحتفاظ بحملة المكسيك التى أرسلت فى آخر عهد سعيد سنة ١٨٦٢ إجابة للنجدة التى طلبها « الارشيدوق مكسمليان » من العالم المتمدين لما قام فى وجهه الثوار فى المكسيك ، وتخلى عن نصرته نابليون الثالث خوفا من الولايات المتحدة . كل هذه أعمال جليلة مفيدة قام بها الجيش والأسطول في عهد الخديوى اسماعيل [1]

---

(١) وقد بلغت قوة الجيش فى عهد اسماعيل ٢٦٦٨ ضابطا و ٨٤٥٣٠ جنديا و ١٨٩٠ تلميذا حربيا أما الاسطول الحربي فبلغ عدد سفنه ١٨ سفينة بخارية منها ثلاث بواخر خصوصية اهمها « المحروسة » وحمولتها ٣٥١٧ طنا وقوة آلاتها ٨٠٠ حصان وسرعتها ١٦ ميلا فى الساعة . والباقى بوارج حربية وطرادات وسفن للنقل . وقد عارضت حكومة الباب العالى فى إنشاء المدرعات الحربية الضخمة . ومع ذلك كان اهتمام الخديوى بدار صناعة الاسكندرية وبالمدرسة البحرية بالاسكندرية وبكل ماله علاقة بالبحرية عظيما جدا

الفصل الخامس

عهد الوزراء العظام والاصلاح

قد قصرنا بحثنا فيما سبق على أعمال بطل هذا الكتاب، ويخيل إلى القارىء أن الخديوى اسماعيل لم يكن سوى أمير مستبد لم يشرك معه فى حكومته إلا رجالا لاشأن لهم ولا إرادة . والحقيقة أن اسماعيل كان مستبداً بالحكم، له من القوة والسطوة على الأمة وأفرادها ما لم يكن لقيصر الروسيا فى ذلك الوقت ، وكان مبدأ حكومته يوافق تماما ما قاله لويس الرابع عشر وهو « الحكومة أنا » ولقد ساعده على استبداده مقدرته النادرة على تفهم أعمال الحكومة والإلمام بكل تفاصيل الادارة ودقائقها، غير أنه لم يكن فى مقدوره أن ينفرد بالحكم فى مملكة واسعة غنية كمصر فاحتاج بطبيعة الحال إلى مساعدة الوزراء والهيئات الشورية . ولم تكن مشاركة هؤلاء له فى عرفه من ضروريات دستور البلاد بل مما تتطلبه المصلحة العامة والمظاهر الرسمية فقط . لذلك لم يتردد حين اعتلائه العرش فى تجديد المجلسين اللذين كان يستأنس محمد على برأيهما وهما مجلس الدولة الأعلى المكون من كبار العلماء والأعيان والخبيرين، والمجلس الخديوى الخاص الذى يعتبر نواة مجلس الوزراء فى مصر إذ كان يضم رؤساء المصالح والمديرين . وفى نوفمبر سنة ١٨٦٤ أصدر اسماعيل قراراً بتكوين مجلس

شورى النواب افتتحه الخديوى فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦ . ويعد اجتماع مجلس شورى النواب رغم قصور قانون الانتخاب وصفته الاستشارية البحتة أول خطوة دستورية فى سبيل إشراك المصريين فى إدارة شؤون حكومة البلاد ومع ذلك فانه بسبب تدخل الخديوى الذى كانت سلطته فوق كل شىء يمكن القول أنه لم يكن لأية هيئة فى مصر حق معارضة أو نقض أعمال الخديوى الذى بقى مستأثراً بكل سلطة حتى أنشئت المحاكم المختلطة فوضعت حداً لسلطته التشريعية والقضائية .

على أنه قد ظهر فى عهد اسماعيل أعظم وزراء مصر فى العصور الحديثة، فانه وإن قيل بحق أن اسماعيل لم يسعده الحظ فى رجال معيته فمما لا ريب فيه أنه أوتى من النظر الصحيح والفراسة والعقل الثاقب ما مكنه من تمييز النابغين من الرجال متى رآهم . وأول هؤلاء الوزراء «اسماعيل باشا صديق» المعروف فى مصر بلقب « المفتش » فقد كان صديق مستشار السوء للخديوى وإليه تنسب الكارثة المالية التى قضت عليه . كان المفتش أخا فى الرضاعة ثم صديقاً للخديوى منذ صغره ، فأصبح مستودع أسراره ووكيلا لاشغاله حتى قبل أن يكون ثمة أمل فى ارتقاء اسماعيل عرش مصر . ولما اعتلى اسماعيل العرش عينه مفتشاً عاما ، وفى سنة ١٨٦٩ عينه وزيراً للمالية وصار « المفتش » فى حقيقة الأمر ظل الخديوى فى أرض مصر والحاكم بأمره . وإذ كان « المفتش » فلاحا فى الأصل عرف كيف يعامل الفلاحين فشدد أيما تشديد فى محاسبتهم ومعاملتهم ونجح نجاحاً ليس بعده نجاح فى إرغامهم على دفع الضرائب لتسديد فوائد الديون

اسماعيل باشا (المفتش)

المطلوبة من الخديوى . وليس من ريب فى أن « المفتش » كان وزيراً مقتدراً نافعاً للمالية ، غير أن ما تركه من الثروة الواسعة ينبئ عن الطرق التى أتبعها . وليس من شك فى أنه مسؤل عن الفساد والاختلاس الذى ظهر فى فروع الادارة التى كانت تحت إشرافه . على أن « المفتش » ظل فى المالية يسىء إلى الفلاحين حتى بدأت الكارثة المالية فى سنة ١٨٧٦ وجاءت بعثة المسيو « جوبير Joubert » والمستر « جوشن Goschen » مندوبين عن أصحاب الدين للتحقيق ، فكان ذلك بمثابة محاكمة للمفتش إذ رفض المحققون أن يبحثوا معه لوثوقهم بانه علة الفساد . وما بدأ التحقيق حتى ظهر للمحققين وللخديوى أغاليط واختلاسات وتزويرات ومتناقضات فى الحساب وسرقات فى الدخل لا يمكن انكارها ، فلما علم المفتش بما ظهر كتب إلى الخديوى ينصحه بعدم الأخذ بآراء المحققين الأجانب ، وسعى فى جمع كلمة الوطنيين ضد التدخل الأجنبى . وخشى الخديوى استفحال أمره وافتضاح الحقائق التى يعرفها « اسماعيل صديق » أكثر من أى رجل آخر فاضمر الانتقام ، ولا ننسى أن الخديوى كان سريع الحكم لا تؤثر فيه عاطفة الصداقة كثيرا متى قر رأيه على شىء . لذلك لم يتردد فى القضاء على « المفتش » والتخلص منه ، ولا يعلم حتى الآن تفسير موثوق به للطريقة التى قضى بها الخديوى عليه ، غير أنه ذكر فى الجريدة الرسمية أن المفتش قد اتهم بالخيانة والتآمر على الخديوى وقبض عليه وحوكم أمام المجلس الخاص ونفى إلى دنقلة وبعد أشهر أعلن خبر موته هناك [1]

خاتمة اسماعيل المفتش

(١) اوراق برلمانية « مصر » : من فيفيان الى دارى ١١ نوفبر سنة ١٨٧٦

بهذه الطريقة ذهب أكبر أعوان اسماعيل ، ومثله مثل الرئيس « ولزى » فى انجلترا مع الملك « هنرى الثامن » إذ حكم البلاد واستبد باهلها خدمة لمليكه وطاعة لأوامره ، فلما لم يعد وجوده ذا فائدة للملك خذله وأنزله إلى الحضيض ثم اتهمه بالخيانة وحكم عليه بالاعدام ، وكان جزاؤه جزاء من يعلو من الاتباع ويحلق فوق الرءوس لدرجة يصبح بها وجوده خطرا على نفسه وعلى الجميع . وقد صودرت أملاك المفتش وقدرت قيمتها بثلاثة ملايين من الجنيهات ، ومنها ثلاثة قصور متقاربة بشارع الدواوين أصبحت مقر بعض الوزارات الحالية .

غير أنه إن كان اسماعيل المفتش كوكب نحس ظهر فى سماء مصر فقد ظهرت فى أيامه شموس ساطعة أضاءت مصر وبهرت أنظار العالم ونعنى بهم « نوبار » و« شريف » و« رياض » و« مبارك » . أما رياض ويقال أنه من أصل يهودى فقد دخل خدمة الحكومة المصرية صغيرا وتدرج فيها بحذقه ومقدرته إلى أن دخل فى معية عباس الأول وسعيد واسماعيل ، وعين مديرا للمدارس والأوقاف وتقلب فى عدة مصالح أخرى ، وقد مرنه نوبار على العمل فاختاره فى وزارته الأولى سنة ١٨٧٨ وعهد اليه بوزارة الداخلية ، وعين وكيلا وطنياً للجنة التحقيق الكبرى التى تألفت فى تلك السنة وأظهر فى هذا المركز من الصفات القوية ما حببه إلى الأجانب وأغضب الخديوى [1] وعلى ذلك غادر مصر إلى أوربا عقب سقوط وزارة نوبار ، ولم يعد إلا بعد أن تولى توفيق الحكم

رياض باشا

(١) انظر « مصر الحديثة » تأليف لورد كرومر جزء اول ص : ٤٥ وجزء ثان ص ٣٤٣

واستدعاه لتأليف الوزارة عقب سقوط وزارة شريف . وفى عهدى توفيق وعباس الثانى ظهرت مواهب رياض ومقدرته الادارية الوطنية ، وكان رياض سياسياً محافظاً كسياسيي الأتراك القدماء حازما موفور الشجاعة الأدبية محبا لبنى البلاد دون غيرهم ، عصبى المزاج مقتصداً فى كل أموره ، ذكره اللورد كرومر فى خطبة وداعه فقال عنه « انه الشخص الذى علق الجرس فى عنق الهر » . يريد بذلك انه الرجل الذى أمكنه أن يتهم الخديوى اسماعيل من غير أن يخشى بأسه . ولا شك ان اسماعيل هو الذى عرف استعداد رياض فأولاه رعايته وعينه فى الوزارات المختلفة

شريف باشا

أما شريف باشا فقد أرسله محمد على الكبير إلى فرنسا يتعلم ويتربى مع الأمراء ومن بينهم اسماعيل . وقد نبغ شريف فى الجيش والهندسة الحربية ، ولما عاد فى سنة ١٨٤٩ مع باقى الأمراء فى أول عهد عباس عين ياوراً لسليمان باشا الفرنساوى ، ثم عين وزيرا للداخلية فى عهد الخديوى اسماعيل ثم رئيساً للوزارة . وكان شريف محبوبا لدى الجميع لأمانته وحريته وصدق أخلاقه ، فكان الفرنسيون يحبونه لأنه كان يعيش كرجل فرنسى ولأن زوجته كانت ابنة سليمان باشا الفرنساوى ، وأحبه الانجليز لكرم أخلاقه ومهارته فى الصيد . وأحبه المصريون لحريته وصراحته وإخلاصه فى خدمة مصر وسعيه فى تحقيق الآمال الوطنية وبهذا امتاز شريف عن غيره من الوزراء . وكان هو ونوبار يتناوبان

الوزارة فى عهد اسماعيل وخاصة فى وزارة الخارجية ، غير أن الخديوى كان يفضل شريف لصفاء نيته وعدم تصلبه أمام رغباته . وقد ظهر خلق شريف وحزمه وأمانته فى حادثتين تاريخيتين ، الأولى فى سنة ١٨٧٨ حين أبى الظهور أمام لجنة التحقيق فلما شددت اللجنة فى لزوم حضوره ترك كرسى الوزارة غير مكترث للّجنة . وأما الحادثة الثانية فهى بعيدة عن نطاق هذا الجزء ، وهى انه فى سنة ١٨٨٣ رفض إجابة السياسة الانكليزية إلى إخلاء السودان فلما اصرت الحكومة الانجليزية استقال وترك زميله « نوبار » يوافق الانكليز مرغما على سياستهم . ومما قاله فى كتاب استقالته . . « ان حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ترغمنا على إخلاء السودان ولكننا لانملك حق الموافقة على طلب الاخلاء لأن هذه البلاد تابعة للباب العالى وقد عهد إلينا فى حراستها والمحافظة عليها ، وتقول حكومة جلالة الملكة أن واجب الحكومة المصرية اتباع نصائحها بدون مناقشة . وهذا افتيات على مرسوم الخديوى الصادر فى ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ الذى يقول فيه انه يحكم البلاد بالاشتراك مع وزرائه وبوساطتهم وعلى ذلك نحن نستقيل لأننا منعنا من السير فى الحكم على حسب قوانين البلاد ودستورها[1] »

نوبار باشا

أما « نوبار » فارمنى الأصل مثل قريبيه بوغوص « وأرتين » وزراء محمد على ، وكان لنوبار من الحذق والدهاء ما أهله لممارسة السياسة الدولية على أحسن وجه . والحقيقة أنه يصعب نزع الصفة الدولية عن

(١) انظر « مركز مصر الدولى » لسكوشري ص ٢٨٣

نوبار إذ كانت شهرته دولية ووجهة نظره دولية وأعماله ترمى إلى معاضدة المصالح الدولية ، وهو الذى بهمته أنشئت المحاكم الدولية ، المختلطة فى مصر ، وبالاجمال كان نوبار عنوان مصر الدولية بكل ما فى هـذه الصفة من حسنات وسيئات . غير أنه يجـدر بنا ألاّ ننسى أنه بفضل نوبار نالت مصر مكانها بجانب دول العالم المتمدين ، وأن نوبار هو الوزير الذى تغلغل فى نفسية الخديوى اسماعيل فعرف مآربه ومطامعه وعمل على تحقيق آماله فى الاستقلال وإقامة العدل فى البلاد .

ونوبار هو الذى كان يمثل مصر فى المؤتمرات فى الخارج ، وهو الذى كان يقوم بالمفاوضات الدولية الهامة فى عهد اسماعيل . وعلى ذلك لانرى وجها لاتهام نوبار بأنه كان يخدم مصالح أية أمة أخرى غير مصر البلد الذى تبناه . وقد كان نوبار كاتباً مجيداً ومتكلما جزل المنطق ناصع البيان يجتذب القلوب بفضل تعرفه أفكار الناس وتظاهره بالعمل على إرضائهم ، وكان يضمن حديثه كثيرا من الطرف الأدبية والبدائه القولية والنكت المستظرفة . وكان ضليعا فى كثير من اللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية والتركية ، وقد اكسبته تجاربه المختلفة فى الادارة المصرية خبرة واسعة فى مختلف الشؤون . وكان يعاونه فى الموضوعات القانونية والقضائية التى اختص نوبار بوضعها وأصبحت أفخر صفحة فى تاريخه أحد المحامين الفرنسيين فى القاهرة إسمه « مونورى » الذى اتخذه سكرتيراً له فى اللجان الدولية التى اجتمعت فى القاهرة ثم فى القسطنطينية للنظر فى إنشاء المحاكم المختلطة . ومع جهل نوبار عادة بتفاصيل المسائل

الفنية لم يكن له ند فى وضع القواعد العامة وإيضاح ما يريد بلغة سهلة مرنة ، وهذه الصفات هى التى حببته إلى الانكليز وجعلتهم يثقون به كل الثقة [١]

ولما كان نوبار من أصدق خدام البيت العلوى منذ دعاه خاله بوغوص يوسف إلى مصر وخصصه فى الترجمة، إذ كان يقرأ تاريخ الثورة الفرنسية تأليف « المسيو تيير » لمحمد على الكبير ، وكان كاتب أسرار ابراهيم باشا ثم لعباس باشا ، ومديراً للسكة الحديدية فى عهد سعيد ، فقد وثق به اسماعيل كل الثقة وعهد اليه فى النظر فى المسائل السياسية والمالية الهامة فعينه وزيراً فى سنة ١٨٦٧ ، وبحذقه ومهارته نجحت المفاوضات التى انتهت بمنح اسماعيل حق الوراثة فى أكبر أنجاله ولقب خديوى وباقى امتيازات الاستقلال الداخلى [٢]

هذه هى جهود نوبار في سبيل تثبيت مركز مصر بين الدول وتلك هى مساعيه التى خلدت له ذكرا فى تاريخها . وأن اسم نوبار ليذكرنا بأعمال أخرى أعظم وأبعد شأوا إذ بدأت على يديه حركة إصلاح جديدة انتهت بتثبيت حكم القانون فى البلاد فاستحق نوبار بذلك شكر مصر وأهلها . وأول ما يذكر بعظيم الفخر لنوبار نجاحه فى إزاحة كابوس محاكم الامتيازات عن مصر . والامتيازات عبارة عن مجموعة تعهدات منحها سلاطين تركيا طوعا للدول منذ عهد سليمان

نوبار والامتيازات الأجنبية

---

(١) راجع كتاب « خديويون وباشوات » لموبرلي بد وكتاب « نوبار امام التاريخ » لمولنسكى

(٢) ويجب ان نذكر هنا مسئولية نوبار فى النفقات الطائلة التي صرفت فى ذلك الوقت ويظن بعض الكتاب المعاصرين « كالسير ولفرد بلنت » انه قد اصاب نوبار حظ كبير من هاتيك المبالغ

القانونى وتجددت من حين إلى آخر ، وهى تقضى بضمان أعفائيات وتأمينات خاصة للاجانب الذين يعيشون فى انحاء الدولة . وكان السبب الأساسى لهذه الامتيازات تأمين الاجانب من تصرفات الولاة فى الاقاليم حتى يتشجعوا على النزول بالبلاد والاتجار فيها برؤس أموالهم . وعلى ذلك صار الأجانب فى الدولة تحت حماية قناصلهم رأساً ، فأعطى القناصل حق القضاء الجنائى والمدنى على مواطنيهم ، وحق حضور المحاكم الوطنية إذا كان أحد المتخاصمين أجنبيا .

يساوى الامتيازات

غير أن القناصل وبعض الحكومات الأجنبية أساؤا تفسير هذه المعاهدات فأخذوا يحمون رعاياهم فى كل الحالات ، حتى فى حالة تلبسهم بالجريمة ، وصاروا إذا وصلت اليهم الشكاوى من مواطنيهم يطالبون الحكومة بالتعويض ويفرضون عليها الغرامات ؛ وبلغت الحال ان بعضهم كان يرحب بأى شخص يريد الحماية حتى من بين رعايا السلطان أو الخديوى وهذا عمل مخالف صراحة لمعاهدات الامتيازات[1]

وأصبحت حماية الرعايا المحليين من الأعمال التى عادت بالربح الوفير على قناصل الحكومات الأوربية الصغيرة . وقد قدر بعضهم مقدار ما أخذته محاكم القناصل من غرامات وتعويضات فى زمن سعيد باشا والخديوى اسماعيل بمبلغ ٢٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيهاً . وحكى عن سعيد باشا أنه دخل عليه مرة قنصل دولة صغيرة معروفة بالمشاكسة فما خلع القنصل قبعته حتى أخذ يعطس عطاساً خشى معه الباشا أن يصاب

(١) « مصر واوربا » لقاض مختلط ص ١٢٢

القنصل بالبرد فقال الباشا بلهجة تنطوى على الذعر والخوف : « اعمل معروفا أيها السيد ضع قبعتك على رأسك وإلا أصابك البرد وطلبت منى حكومتك تعويضاً ثقيلا ! »

سوء استعمال الامتيازات بمصر

وإنا لنعجز عن تعداد المصائب التى حلت بالبلاد من جراء ظلم هذه المحاكم الممتعة باستقلال خارج استقلال البلاد . وإنما يكفى أن نقول أن هذه المحاكم القنصلية كانت أغرب الغرائب وأعظم الرزايا ، وخاصة فى مصر حيث انتهز القناصل فرصة ضعف الولاة المصريين بعد موت محمد على ولم يتركوا للحكومة المصرية ذرة من النفوذ على الأجانب فى البلاد ، وبدلا من معاهدات الامتيازات نشأ نوع من الامتيازات والعادات تمسك بها القناصل ، وحالوا دون تدخل الحكومة من جهة ودون وصول العدالة إلى أهل البلاد . وأسوأ مظاهر هذا النظام القنصلى هو القضاء الجنائى . فانه قد جرت العادة فى مصر ألا يحاكم المجرمون الأجانب أمام محاكم وطنية ، بل تقبض عليهم الحكومة وتسلمهم إلى قناصلهم ، فى حين أن حكومة تركيا الأصيلة فى عقد الامتيازات قد اشترطت محاكمة المجرمين الأجانب أمام محاكمها . وياليت الأمر وقف عند ذلك بل ازدادت الحالة تعقدا بسبب تعدد هذه المحاكم القنصلية بنسبة عدد الحكومات المختلفة الممثلة فى مصر ، وبلغ عددها سبع عشرة قنصلية مختلفة فكنت ترى القناصل كل يطبق قانون بلاده على المتقاضين أمامه . وكانت القاعدة أن يلجأ المدعى إلى المحكمة التابع لها المدعى عليه ، وفى الغالب لم يكن لهذه المحاكم هم سوى تبرئة مواطنيهم . وإذا اقتضى الحال استئناف

القضية لم تكن ثمة مندوحة عن تقديمها خارج القطر إلى أقرب محكمة من بلاد المدعى عليه . ولا حاجة إلى بيان الصعوبات التى كانت تعترض إجراء العدل بهذه الطرق وخاصة فى الأحوال الجنائية . وإذا ذكرنا أن كثيراً من الأجانب فى مصر كانوا قوماً عاطلين ، من طبقات معدمة وضيعة سهل علينا أن نتصور مبلغ الفساد والاجرام الذى كان يقع ويفلت من أيدى الحكومة

انشاء المحاكم المختلطة

وإذا كان ثمة فضل لأحد فالفضل للخديوى أولا ثم لنوبار فهما اللذان قاما أظافر القناصل وأخذا يناضلان سبع سنوات بكل ما أوتياه من قوة وسياسة فى إنشاء المحاكم الدولية . وكان نوبار قطب المفاوضات بين الخديوى والدول رأساً والمعبر عن أمانى الخديوى فى رفع نير الامتيازات عن البلاد . وأول أعماله أنه قدم تقريراً ضافياً عن الحالة فى سنة ١٨٦٨ ثم قدم مشروعا لاصلاح الحالة وفيه قرر أن تكون الحكومة

مشروع نوبار

هى الواضعة للقوانين بشرط أن يكون القانون مستقلا عن الحكومة وعن القناصل أيضاً ، وبين الضرر أو الحيف الواقع على الأجانب وأهل البلاد بسبب تعدد محاكم القناصل وقوانينها ، واقترح لاصلاح الحالة توحيد القانون فى البلاد بانشاء محاكم مختلطة يمثل فيها العنصر الأجنبى تمثيلا ممتازا حتى يضمن الأجانب سير العدالة بانصاف ، وبذلك تسقط الحاجة إلى محاكم القناصل من جهة وتتقيد سلطة الخديوى المطلقة فى جهة أخرى . ثم عرض نوبار مشروعه على الحكومة الفرنسية التى كانت صاحبة النفوذ السياسى الأول فى البلاد ، فكونت فرنسا لجنة لدرس المشروع

من وجهة النظر الفرنسية البحتة . أما انجلترا فرحبت بالمشروع وكتب اللورد « داربى » وزير الخارجية الانجليزية يعترف بالمساوئ التى كانت تشكو منها الحكومة المصرية ويحبذ الاصلاح

تكوين لجنة دولية بالقاهرة

وعلى أثر ذلك تكونت لجنة دولية فى القاهرة فى سنة ١٨٦٩ برئاسة نوبار نفسه يساعده مستشاره القانونى المسيو مونورى كسكرتير للجنة، ويمثل الدول القناصل والمندوبون القضائيون . ووالت اللجنة الانعقاد حتى وضعت تقريراً ابتدائياً لمشروع المحاكم المختلطة، وعرض نوبار قانونها على الدول وجله مستمد من القانون الفرنسى معدلا ببعض الأحكام الاسلامية التى تتفق وروح القانون الفرنسى. وكانت فرنسا منذ الساعة الأولى تعمل بوساطة ممثلها فى مصر المسيو « تريكو Tricou » على تثبيط المشروع ، وكذلك كانت تركيا ترى فى المشروع افتياتاً على حقوقها من حيث أن مصر تابعة لها ويجب أن تسير محاكمة الأجانب فيها على حسب قوانين الدولة ، أو على الأقل يجب أن تقوم تركيا بمفاوضة الدول رأساً دون مصر للاتفاق على مشروع الاصلاح القضائى . لذلك سافر نوبار إلى القسطنطينية مزوداً من الخديوى بالسلطة التامة لاتخاذ كل الاجراءات الممكنة لنجاح المشروع وصرف المال اللازم فى سبيل ذلك ، ففاوض نوبار الباب العالى وأجاب وزراء السلطان إلى الاقتراحات التى أبدوها على المشروع ، وبحسن سياسته ومهارته تمكن من كسب موافقة حكومة الباب العالى، ثم سافر بعد ذلك إلى أوربا ليقنع فرنسا بالموافقة على مشروعه ولكن قامت الحرب الفرنسية البروسية فجأة فوقفت المفاوضات .

نوبار باشا

د ٦

سماء
(ا

جهود نوبار لدى الدول

وفى سنة ١٨٧٢ عادت المفاوضات ثانياً غير أن الباب العالى كان قد غير رأيه الأول وعارض « عالى باشا » الصدر الأعظم فى الاصلاح فتدخلت الحكومتان الانجليزية والروسية فى الأمر ، فسحب الباب العالى اعتراضه

انعقاد اللجنة بالاستانة

وعقدت لجنة دولية فى القسطنطينية للبحث فى المشروع نهائياً وسعى نوبار سعياً جدياً فى إقناع المندوبين بضرورة منح المحاكم سلطة القضاء الجنائى غير أن الدول لم تعاضده فى ذلك ولم يجد إصرار الخديوى وتشديده على نوبار فى هذه النقطة (١) . وأخيراً اكتفى الخديوى بالموافقة على قصر حق القضاء الجنائى أمام هذه المحاكم على الجنايات التى ترتكب ضد قضاتها وموظفيها أثناء تأدية أعمالهم . أما القضايا المدنية بين الأجانب المختلفين فى التبعية أو بين الأجانب والوطنيين فكان للمحاكم الجديدة حق النظر فيها من غير تمييز لطبقات المتحاكمين (٢) . ولم يكن للحكومة حق التدخل فى أحكام هذه المحاكم ولو أنه كان من واجبها مساعدتها فى توقيع الأحكام اذا طلب اليها ذلك . وقد وافق أكثر الدول على مشروع المحاكم فى سنة ١٨٧٣ ، وفى نفس هذه السنة منحت تركيا الفرمان المشهور الذى أعطى الخديوى حق وضع القوانين الداخلية وعقد المعاهدات التجارية بدون استئذان الباب العالى ، فكان ذلك بمثابة موافقة الدولة على مشروع الاصلاح . ثم وافقت باقى

موافقة الدول

---

(١) راجع مجموعة الوثائق السياسية الخاصة بالاصلاح القضائي فى مصر

(٢) كما كان لها ايضا حق نظر قضايا العقار بين المتقاضين المنحدين فى التبعية .

الدول ما عدا فرنسا التى ترددت طويلا وامتنعت عن الموافقة على الرغم من احتجاج الغرفة التجارية للفرنسية بالاسكندرية ، واحتجاج شركة قناة السويس وتجار مرسيليا . وأخيراً اخطرت الحكومة المصرية فرنسا بأنها ستفتتح المحاكم المختلطة من غير اشتراك فرنسا ، وانها فى الوقت نفسه ستلغى المحكمة التجارية فى الاسكندرية وعند ذلك يصبح التجار الفرنسيون وليس لهم محكمة للمقاضاة أمامها ، فلم يسع فرنسا إلا الموافقة فى آخر الأمر فى ديسمبر سنة ١٨٧٥ ولم تعين قضاتها إلا فى الساعة الأخيرة .

افتتاح المحاكم

وعلى ذلك افتتحت محكمة الاسكندرية فى رأس سنة ١٨٧٦ افتتحها رياض باشا لأن نوبار كان قد سافر إلى أوربا مغضوباً عليه من الخديوى فى سنة ١٨٧٥ . وتقرر فتح ثلاث محاكم ابتدائية فى الاسكندرية وفى مصر وفى المنصورة عين لها سبعة عشر قاضياً أجنبياً واثنى عشر قاضياً وطنياً : ومن الأجانب ثلاث قضاة هولانديين ، ولكل من بلجيكا والسويد واليونان قاضيان ، ولكل من الدول العظمى وأمريكا والدانيمرقة قاض واحد ، وهذا لمنع التنافس الذى قد يقع حتما لو فتح المجال للدول العظمى ولتلافى ازدياد نفوذها فى البلاد . وأنشئت أيضاً محكمة عليا للاستئناف بالاسكندرية مكونة من أحد عشر قاضياً سبعة منهم من الأجانب وأربعة من المصريين ، ولهذه المحكمة حق الاشراف والادارة العامة . وينتخب القضاة حكوماتهم ، ويعينهم الخديوى بمرسوم منه ويصدرون أحكامهم باسمه . وأول رئيس أوربى لمحكمة الاستئناف

هو الدكتور «لابنا La penna» أحد كبار المحامين النمسويين . ويلاحظ من مقارنة عدد القضاة أن العنصر الأجنبى كان متغلباً على العنصر الوطنى ، وسبب ذلك رغبة الحكومات صاحبات الامتيازات فى أن يكون لكل منها قاض أو أكثر يمثلها فى كل قضية لو أمكن . قال الكاتب الانجليزى « مو برلى بل » متهكما « ان التوازن الدولى ليختل اذا لم يجلس قاض انجليزى وآخر فرنسى لينظرا فى قضية اسبيرو ديمترى ضد محمد على بشأن دين مقداره خمسة جنيهات ! »

الخديوى والمحاكم المختلطة

ومما لا شك فيه أن الخديوي رحب بانشاء هذه المحاكم لأنها قضت لدرجة عظيمة على نفوذ القناصل ، وتدخلهم الضار بسير العدالة والأمن العام ، ولأنه رأى فى إنشاء المحاكم دليلا يقدمه للدائنين على أنه ينوى الاحتفاظ بتعهداته المالية للاجانب ، إذ لا يخفى أن المحاكم الجديدة كانت فوق الحكومة ، ولو أنه من الوجهة العملية كان يتعذر أن تنفذ حكما على صاحب البلاد . وتنص إحدى مواد هذه المحاكم صراحة على أن لها حق محاكمة الحكومة والمصالح ودوائر الخديوى وأمراء الأسرة المالكة فى الأحوال التى تمس فيها مصالح الأجانب ، وعلى أن لها أيضاً حق النظر فى حقوق أى أجنبى تعتدى عليه الحكومة بالتشريع أو غيره ، وعلى أن لها حق تسجيل القوانين الجديدة ، وقد فسروا هذا الحق بأنه لا يجوز للحكومة إصدار قانون يغير الحالة المالية فى البلد من غير موافقة الدول التى وافقت على إنشاء هذه المحاكم . ولذلك اشترط ألا يتغير النظام المعمول به فى مدة التجربة وهى خمس سنوات .

وختاما للموضوع لا يسعنا إلا أن نتساءل عما إذا كان الخديوى قد علم بما فى هذه القوانين من تحديد لسلطته أولا . وأن مانعرفه من ذكاء الخديوى ومهارته يجعلنا نشك فى أن يكون نوبار قد غشه أو خدعه من غير علم ، على الرغم مما قاله الكاتب الانجليزى «ديسى» : «أن أحد رجال القانون فسر للخديوى ما تؤول اليه بعض المواد فقال الخديوى أنه كان يفضل أن تقطع يده على أن يوافق على مثل هذا [1]» وانا لنعتقد أن الخديوى كان عالماً بكل ماهنالك ، ولكنه لم يكترث ولم يعر الأمر أقل إهتمام معتمداً على قوته وعلى المستقبل ، وهذا كان شأنه فكثيراً ماأخطأ فهم القواعد والنتائج العامة . ومن سوء حظ الخديوى أنه غضب على نوبار منذ سنة ١٨٧٥ فسعى نوبار جهده فى أوربا للانتقام ومضى يقنع الدول باستعمال هذا السلاح الجديد ، سلاح المحاكم المختلطة ضد الخديوى كما سيجىء بعد

---

(١) «الخديوية المصرية» تاليف ديسي ص : ١٢٩

الفصل السادس

تحكم أصحاب الديون

قام محمد على باصلاحاته الخطيرة فى مصر بدون أن يلجأ إلى الأقتراض الأجنبى معتمدا على ما كان يستطيع جمعه من موارد الثروة فى البلاد ، كذلك لم يصرف خلفه عباس باشا أكثر من دخل حكومته ، ومن المؤكد أنه خلف بعده فى خزانة الحكومة مبلغا متوافرا من الذهب على الرغم من مساعيه فى جمع المال والأراضى لابنه « الهامى » . أما سعيد باشا فانه نهج منهج سلفيه إلى أن ورطه دلسبس فى شركة القناة فاحتاج إلى المال ليقوم بتعهداته للشركة وشراء ماتبقى من أسهمها ؛ ولذلك اضطر فى سنة ١٨٦٢ إلى عقد قرض بمبلغ ٣٫٢٩٢٫٨٠٠ جنيه وهو أول قرض عام أجنبى عقدته الحكومة المصرية .

اول حجر فى بناء الد

ولما جاء الخديوى اسماعيل صفى ديون سعيد باشا وعقد قرضاً جديداً سنة ١٨٦٤ بمبلغ ٥٫٧٠٤٫٢٠٠ جنيه لتسديدها ويكون سعيد إذن هو الذى وضع الحجر الآول فى بناء الدين المصرى . ولقد زادت ثروة البلاد فى مبدأ عهد الخديوى اسماعيل بسبب الحرب الأمريكية الأهلية وإلغاء الرقيق فى أمريكا ، ولكن منيت مصر مدة سنتين (١٨٦٤ — ١٨٦٦) بطاعون المواشى الذى هدد الزراعة بالعطل فاهتمت الحكومة وأمدت الفلاح بالمساعدة فاشترت له الغلال والمواشى والعدد

من الخارج ، وقد كلفها ذلك خمسة ملايين من الجنيهات . ثم احتاج اسماعيل للمال ليدفع الغرامة التى فرضها عليه امبراطور فرنسا لشركة القناة وقدرها ٣٫٣٦٠٫٠٠ جنيه ، وليقوم بنفقات الأشغال العامة التى كان يسير فيها بهمة فعقد قرضاً فى سنة ١٨٦٨ قيمته ١١٫٨٩٠٫٠٠٠ جنيها ، وكان فى الامكان أن يقف الخديوى عند هذا الحد لولا زيادة نفقات الحكومة بسبب المنافع العامة التى أنشأها وبسبب نفقات الاحتفال بالقناة ، وتضاعف الجزية لتركيا والهبات التى كان يرسلها لرجال الباب العالى ليستميلهم إلى إجابة طلباته .

أضف إلى ذلك أن الخديوى كان فى شؤونه الخاصة يسرف إسرافا غير محدود ، ويريد أن يقلد أعظم ملوك العالم فجمّل عاصمة ملكه بالمبانى والقصور وكون جيشاً عاملا استخدمه فى إنشاء دولة مترامية الأطراف فى أفريقية

ولما لم تكن ثروة مصر وحدها مع زيادة دخلها كافية لإبلاغه هذه الدرجة من الكمال ، عمد إلى القروض الصغيرة السائرة ذات الأرباح الباهظة ، ثم جاءت الحرب الفرنسية البروسية فسدت الأسواق المالية فى أوربا أمام الخديوى ولجأ وزيره اسماعيل صديق المفتش إلى إصدار إذون مالية تستحق الدفع فى مدد وجيزة ، ثم فكر فى عقد قروض داخلية . إذ الغريب عن الدين المصرى إنه دين أجنبى معقود مع الأجانب فى حين أن ديون الممالك الراقية جلها ديون أهلية داخلية .

وعلى ذلك طلب الخديوى فى سنة ١٨٧١ الاقتراض من أرباب الاطيان ؛ وتسهيلا لذلك أصدر قانون « المقابلة » الذى يقضى بدفع ستة أمثال ضريبة الأراضى مرة واحدة أو على ستة أقساط وفى مقابل ذلك تخفض

الضريبة إلى النصف باستمرار ، مع العلم بأن هذا القانون لم يمنع دفع الضريبة الأصلية حتى ينتهى المالك من دفع الأقساط . وظاهر أن هذا يؤدى لامحالة إلى خراب مالية الحكومة، إذ معناه أن الحكومة كانت تفضل أخذ ٢١ مليون جنيه تقريباً موزعة على بضعة أقساط أزاء تضحيتها بنصف ضريبة الأراضى وقدره قرب مليونى جنيه كل سنة تضحية مستمرة

قانون المقابلة

ولما كانت طلبات الخديوى آخذة فى الأزدياد لم يفده قانون المقابلة كثيراً، وخاصة لأنه كان اختيارياً فى أول الأمر، مع أن قانون المقابلة كما وضعه صديق باشا كان يقضى بضرورة صرف المال فى تسديد الدين لا فى دفع أرباحه أو القيام بأعمال أخرى . كما أن مشروع القرض الأهلى الذى أقرضه المفتش بربح ٩ ٪ المعروف بقرض «الروزنامة» لم يصادف نجاحا كبيراً، وكل ما جمعه هو مبلغ ١,٨٠٠,٠٠٠ جنيهاً . وفى سنة ١٨٧٣ زاد الدين السائر حتى وصل إلى ٢٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيها فلجأ الخديوى إلى مصرف « أوبنهيم » ووحد هذه الديون كلها فى قرض قيمته الأسمية ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً بفائدة ٧ ٪ فكان هذا القرض وبالا على الحكومة إذ لم يصلها منه فعلا إلا ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيها ، وضاع الباقى بسبب تكاليف القرض ونزول اسعار الأوراق المالية التى دفعت ضمن القرض، فلا عجب اذن اذا وجد المستر « كيف » المحقق الانجليزى الذى سبقت الاشارة إليه فى المقدمة أن القيمة الأسمية لجميع القروض هى ٥٥,٨٨٧,٠٠٠ جنيه ، وأن ما وصل الى الحكومة منها فعلا هو ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً

عقد قروض اخرى

وأن مادفعته الحكومة لغاية سنة ١٨٧٥ بصفة فوائد وتغطية للديون هو ٢٩٫٥٧٠٫٠٠٠ جنيه

وفى نوفمبر سنة ١٨٧٥ وصلت الحالة المالية الى أسوأ درجة وخاصة بسبب اشتباك الحكومة فى حرب الحبشة، وهمس الدائنون أن الخديوى سيحذو حذو السلطان عبد العزيز ويتوقف عن الدفع ، ومن المؤكد أن الخديوى فكر فى شىء من ذلك ولكن قناصل الدول حذروه نتيجته . ولما ذاع أمر هذه الإشاعة تزعزعت الثقة بالخديوى وامتنعت المصارف المالية عن تسليفه ، فاضطر إلى مفاوضة أحد مصارف فرنسا فى إصدار سندات على المالية بضمان أسهم الحكومة فى قناة السويس ، وخاطب الحكومة الفرنسية فى ذلك غير أن « ديكاز » وزير خارجية فرنسا لم يهتم بالمسأله لاشتغال حكومته فى ذلك الوقت بمشاكل داخلية خطيرة الشأن بعد انهزامها أمام بروسيا فى الحرب السبعينية . فلما علم اللورد « دربى » وزير خارجية انجلترا بذلك أوضح لحكومة فرنسا أن الحكومة الانجليزية تعمل كل مافى وسعها لتحول دون تملك الأيدى الأجنبية لاشياء تتوقف عليها مصالح انجلترا الضرورية » . وفى أقل من اسبوع تمكن « دزرائيلى » رئيس الوزراء وزعيم المحافظين من شراء الأسهم . وقد وافق البرلمان على ما فعله رئيس الوزراء أثناء العطلة البرلمانية

افتـ بيع اسهم القناة

أما المبلغ الذى تسلمه الخديوى وهو ٣٫٩٦٧٫٥٨٣ جنيها بالضبط فحسن الحالة بعض التحسين وأخّر حلول الأزمة . ثم أن الخديوى فطن لسوء الحالة وصمم على ادخال الاصلاحات اللازمة فطلب من الحكومة

الانجليزية مساعدته بارسال أحد موظفى المالية الانجليزية فأجابت الحكومة بارسال المستر « كيف Cave » عضو البرلمان والعضو فى مجلس الملك الخاص لاجراء تحقيق دقيق وتقديم تقرير واف عن حالة المالية فى البلاد ، وهذه سياسة غريبة جديدة من الحكومة الانجليزية لان الخديوى إنما طلب موظفا يكون تحت أمره لا محققا يعلن أسرار الحكومة.

وصل « كيف » فى ديسمبر سنة ١٨٧٥ وبعد البحث والتنقيب مدة شهرين قضاهما فى « قصر النزهة » بشبرا كتب تقريراً هاما عن حقيقة الحالة فى مصر قال فيه : « تشكو مصر من الجهل والاختلاس والاهمال والتبذير وهى الامراض المنتشرة فى الشرق . وتشكو كذلك من كثرة النفقات التى سببها إدخال مدنية الغرب فى البلاد، فقد انفقت أموال طائلة فى مشروعات لا تجدى نفعا وفى مشروعات منتجة ولكنها أنجزت خطأ أو بسرعة ». واقترح المستر « كيف » فى آخر التقرير إنشاء إدارة للمراقبة المالية يرأسها موظف انجليزى واقترح أيضاً ألا يعقد قرض ما لم توافق عليه إدارة الرقابة . وقال إن ثروة مصر ومواردها كافيان لدفع جميع ما عليها من الديون إذا حسنت إدارة البلاد [1]

تقرير مستر كيف

غير أنه مع اعتدال هذا التقرير وقبول الخديوى لما فيه من الاقتراحات نجم عنه أذى عظيم لعدم نشر التقرير بسرعة ولرفض الحكومة الانكليزية إعارة موظف مالى للقيام بالاصلاحات المطلوبة

(١) اوراق برلمانية « مصر » ١٨٧٦ . و « مصر كما هى » لماك كون ص : ٣٨٤

ولقيام « دزرائيلى » فى ٣ مارس سنة ١٨٧٦ فى البرلمان الانجليزى وإعلانه إن الخديوى رجا الحكومة الآ تذيع محتويات التقرير بالنسبة لسوء الحالة فى البلاد فزادت الحال خبالا وإشكالا ووقع هذا الخبر وقعاً مقلقاً فى الدوائر المالية ، وأراد الخديوى أن يصلح الحالة بأن طلب نشر التقرير رسمياً ولكن كل هذا لم يجد (١)

وقف دفع فوائد الدين

ولم يسع الخديوى إلا إصدار أمر عال فى ١٨ إبريل سنة ١٨٧٦ بايقاف الدفع مؤقتا . ومنذ ذلك اليوم بدأت المشكلة المالية المصرية وبدأ معها التدخل الأوربى فى شؤون الحكومة الداخلية . فانه لما ذعر الرأى العام الأوربى سعى الخديوى فى تهدئة الخواطر فأصدر مرسومين فى مايو سنة ١٨٧٦ الأول يقضى بتوحيد الدين العام الذى على الحكومة وعلى الدائرة السنية وجعل مجموعه مبلغ ٩١٫٠٠٠٫٠٠٠ بفائدة قدرها ٧٪ تسدد فى ٦٥ عاما ، وقد صدر هذا المرسوم بعد الاتفاق مع بعض المصارف الفرنسية التى كانت ترتاح إلى هذا القرار . وبمقتضى المرسوم الثانى قرر إنشا إدارة خاصة للدين يعين فيها موظفون من الأجانب لادارة شؤون الدين ، وكان قد حبط مشروع إنشاء مصرف أهلى له حق إصدار الأوراق المالية بالاتفاق مع الحكومة ويديره ثلاثة مندوبين فرنسى وانجليزى وايطالى بسبب معارضة انكلترا ، وهذه الادارة هى التى أطلق عليها « صندوق الدين المصرى العام » وعينت إيطاليا « باراڤلى » مندوبا عنها وعينت فرنسا « ده بلنيير » وعينت النمسا « ده كريمر » .

انشاء صندوق الدين

---

(٢) قال الخديوى عند ما علم بما وقع : « لقد حفروا لى قبرى »

أما الحكومة الانجليزية فأبت تعيين مندوب رسمى عنها واختار «المستر جوشن» فيما بعد الكبتن «بارنج Baring» مندوبا عن الدائنين الانجليز وخصص دخل أكبر مديريات القطر ضمانة لتسديد الأقساط. ويعتبر تكوين صندوق الدين أول تحديد فعلى لسلطة الخديوى إذ أصبحت لجنة الصندوق بمثابة حكومة مستقلة داخل الحكومة فى مصر. وقد كان من رأى الخديوى أولا أنه ليس ثمة خطر من اجتماع مندوبى الدائنين، ولكن مالبثت الحال أن تغيرت لما تدخلت الحكومات نفسها لصيانة مصالح الدائنين فأوجدت فى مصر حالة سياسية ليس لها مثيل فى تاريخ الحكومات المستقلة.

لجنة جوشن جوبير

ثم قام الخديوى باصلاحات إدارية فى وزارة المالية المصرية فعين فيها أحد خبراء الماليين من إيطاليا إسمه «شيوليا» ولكن على الرغم من كل ذلك عارضت الحكومة الانجليزية بحجة أن أصحاب الديون الثابتة وجلهم من الانجليز لم يكسبوا من وراء التعديل الجديد مثل ما كسبه الفرنسيون، وعلى ذلك اتفق أصحاب الديون من الانجليز على إرسال المستر «جوشن» المالى الكبير وعضو البرلمان وأحد الوزراء السابقين وانتخب الفرنسيون المسيو «جوبير» واتفقت الحكومتان على أن يقوم الاثنان باجراء تحقيق دقيق فى الحالة المالية. ومالبثا أن قدما تقريرهما وفيه يقترحان فصل ديون الدائرة السنية البالغ قدرها ٨ر٨١٥ر٠٠٠ جنيه وفصل بعض القروض الأولى عن الدين الموحد حتى أصبح بذلك ٥٩ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيها بفائدة قدرها ٧ ٪ يخصص منها ١ ٪ لاستهلاك

الدين سنويا وقدرت الدين الممتاز بمبلغ ١٧٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيها بفائدة قدرها ٥ ٪ بضمانة دخل السكة الحديدية وميناء الأسكندرية ، ويشمل هذا الدين القروض الأولى التى عملت أيام أن كانت الحالة المالية متحسنة فى بدء حكم اسماعيل . ويكون على ذلك مجموع الدين ٨٤٫٨٢٥٫٠٠٠ جنيه والأرباح المطلوبة سنويا ٥٫٤٦٦٫٠٠٠ جنيها [1] . فاذا فرضنا أن دخل الحكومة كان يبلغ ١٠٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه كما قدرت اللجنة فى سنة ١٨٧٦ يكون باقى الدخل مبلغ ٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيها تقريباً لمصروفات الحكومة الادارية جميعها وهو مبلغ كاف إذا كان الدخل حقيقة كما ذكرت اللجنة ولكننا نشك فى صحة هذا التقدير إذا ذكرنا أن دخل الحكومة فى بدء عهد الاحتلال لم يزد على ١١٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيها . ولا ننسى أن تقدير اللجنة كان يشمل إيراد « المقابلة » . ولضمان حسن السير اقترحت اللجنة تعيين مراقبين أحدهما انجليزى ويكون على رأس إدارة الإيرادات والثانى فرنسى ويكون على رأس مراجعة الحسابات وتعيين أجانب آخرين كرؤساء للمصالح . ووافقت أيضاً على تكوين « صندوق الدين العمومى » للنظر فيما يختص بالدين أولا فأولا . غير أنه من سوء الحظ أن اللجنة رأت أن تكون الفوائد ٧ ٪ أو ٦ ٪ بدلا من ٥ ٪ كما اقترح الخديوى حينئذ وعلى ذلك اشتد الضغط على الفلاح للحصول على الضرائب الثقيلة فى سنة كان نيلها منخفضاً وكانت الحرب قائمة بين الروسيا وتركيا ومعها قوات من مصر

---

(١) أوراق برلمانية : « مصر » من فيفيان إلى داربي ٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦

وإجابة لطلبات أصحاب الديون أقر الخديوى تعيين المستر « رومين Romaine » الانجليزى والمسيو « ده ملاريه de Malaret » الفرنسى كمراقبين ماليين الأول للدخل والثانى للمراجعة والدين . وفى هذه الآونة عزل « اسماعيل صديق » المفتش الذى لقى حتفه كما مر وطرد كثير من الوطنيين وعين بدلا منهم أجانب برواتب ضخمة

سوء الحال فى البلاد

وفى يوليو سنة ١٨٧٧ كتب معتمد انجلترا إلى حكومته يقول : « إن الحكومة المصرية مواظبة على دفع أقساط الدين ودفع الجزية على الرغم من نفقات الحرب ولكنه أبدى تخوفا من سوء العاقبة لأن الفلاحين كما ذكر كانوا يئنون من تحمل عبء ثقيل من الضرائب » وختم كلامه بأن قال : « إن الأمة الانجليزية تتحمل تبعة كبرى أزاء هذه الحال [1] » وعلى ذلك سرعان ما ظهرت الأزمة ثانيا فرفعت القضايا على الحكومة وعلى الدائرة السنية أمام المحاكم المختلطة، وقامت الجاليات الأجنبية وخاصة فى الاسكندرية بضجة عظيمة لظنهم أن الخديوى يريد خداعهم وأن لمصر والخديوى كنوزاً من المال كافية لدفع أقساط الدين المطلوب ، وحكمت المحاكم المختلطة فى أحوال كثيرة فى مصلحة الأجانب الدائنين ضد الحكومة والأمراء ولكن لم تستطع المحاكم تنفيذ الأحكام فاحتجت رسمياً لدى القناصل وأظهر الأجانب فى سلوكهم تمرداً وعيوبا أخذها عليهم الناس فنزعوا صورة الخديوى من البورصة وأنشئوا صحيفة خاصة ملئوها بالسخائم والشتائم وقدم بعضهم تقريراً إلى القناصل

(١) اوراق برلمانية « مصر » من فيفيان إلى داربى ١٢ يوليه سنه ١٨٧٧

يقولون فيه « إنهم فى حالة سيئة بسبب طرق التغرير والكذب التى اتبعتها الحكومة الخديوية بشدة منكرة منذ مدة » ولما وصل التقرير إلى بعض المعتمدين أهملوه ولم يعبئوا به [١]

لجنة التحقيق ١٨٧٨

وزاد اضطراب الخديوى وقلقه بسبب حدة الرأى العام فى مصر وفى الخارج ولعدم إمكان الحكومة القيام بمسئولياتها المالية وعند ذلك اقترحوا عليه إنشاء لجنة دولية عامة للتحقيق فى جميع شؤون الحكومة المالية والادارية فتردد اسماعيل أولا وعرض أن يكون بحث إيرادات الحكومة هو الغرض من إنشاء اللجنة [٢] وفعلا أصدر أمراً بذلك ولكنهم رأوا أن مثل هذا العمل المحدود لا يمكن أن ينتج أية فائدة عملية فألحوا على الخديوى حتى تألفت اللجنة بدكريتو خديوى بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٨٧٨ ولها السلطة التامة الواسعة فى التحقيق

والغريب فى أمر هذه اللجنة أنها شملت مندوبى الدول فى صندوق الدين أى أن الدائنين هم الذين تولوا التحقيق مع غريمهم الخديوى وأصبحت لهم سلطة الحكم عليه . وكان يمثل انجلترا فى اللجنة السير « رفرس ولسون Rivers Wilson » كوكيل للجنة والكبتن « بارنج » مندوب انجلترا فى صندوق الدين ويمثل فرنسا « ده بلنير » وكان رياض باشا الوكيل الثانى للجنة يمثل الحكومة المصرية . واحتيج إلى رئيس فاقترح اسم « غردون » أولا ولعدم تدربه على الاشغال المالية لم يلق اقتراحه

---

(١) أوراق برلمانية « مصر » من فيفيان إلى داربي ٨ فبراير سنة ١٨٧٨

(١) كتاب « مصر الحديثة » للورد كرومر جزء اول ص : ٤٣

قبولا وأخيراً عين المسيو « دلسبس » رئيسا ولكنه سافر إلى فرنسا وترك الأمر فى يد وكيل اللجنة السير « رفرس ولسون » وزميله الكبتن « بارنج » (اللورد كرومر فيما بعد) وكانت أفكار هذين العضوين متشبعة ضد الخديوى فسار التحقيق وبوادر الشقاق ظاهرة بين الخديوى واللجنة . وأول إهانة لحقت الخديوى جاءت باصرار اللجنة على دعوة شريف باشا وزير الحقانية للظهور أمامها ولم تكترث اللجنة لرغبة الخديوى فى أن شريف باشا يكتفى بتقديم معلوماته كتابة . وكانت نتيجة هذا التشبث أن استقال شريف ، ويظهر أن اللجنة أرادت فى هذه المسألة أن ترهب الموظفين وتعلن للملأ سلطانها على الخديوى ووزرائه

استقالة شريف

وأول ما استقر عليه رأى المحققين وقدموا به خطابا مبدئيا هو نقد سلطة الخديوى الشخصية الاستبدادية وأنه لا إصلاح إلا إذا حددت سلطة الخديوى وتألفت وزارة مسئولة ونزل الخديوى والأمراء عن أراضيهم للحكومة مقابل مخصصات تصرف لهم [1] ، فقبل الخديوى العمل بهذه الاقتراحات ونزل عن جزء عظيم من أملاكه يبلغ دخله ٤٢٣ر٠٠٠ جنيه كل سنة ودعا نوبار باشا من أوربا بالبرق ليفتتح العهد الجديد الذى اقترحته اللجنة وقبله الخديوى . وفى تلك الآونة فاه الخديوى بكلمته المشهورة مخاطبا السير « رفرس ولسون » قائلا : « ان بلادى لم تعد فى أفريقية بل انها أصبحت بالفعل جزءاً من

تأليف وزاره مسئولة

---

(١) « مصر الحديثة » للورد كرومر الجزء الأول ص ١١٢

أوربا وصار من الطبيعى ترك طرق الحكم القديمة وقيام نظام حكومى يتفق مع حالة البلاد الاجتماعية[1] » ، وكتب أيضاً خطابه الخطير ذا الأهمية الدستورية فى حكومة البلاد الى نوبار باشا فى ٢٨ اغسطس وفيه يقول « . . . وأريد عوضا عن الانفراد بالأمر الذى هو قاعدة الحكم فى بلادنا سلطة يكون لها حق الادارة العامة وتعادلها قوة موازنة من مجلس النظار بمعنى انى أروم القيام بالأمر من الآن فصاعداً باشتراك ومساعدة مجلس النظار ، وعلى هذا يجب أن يكون النظار متضامنين وأن يسرى العمل على حسب رأى الأغلبية ويكون لكم رياسة مجلس النظار وجعلت مسئوليته عليكم . وإنى أرى أن تشكيل هيئة نظارة حائزة لهذه المزايا ليس مخالفا لعوائدنا ولا لآرائنا وأفكارنا بل موافقا لأحكام الشريعة الغراء »[2]

وقد احتفظ نوبار فى هذه الوزارة بالخارجية والحقانية وأخذ رياض الداخلية وشريف الحربية وأسندت المعارف والأوقاف الى على مبارك . وقبل الخديوى تعيين السير رفرس ولسون للمالية والمسيو ده بلنيير للأشغال . وقبل أيضا إلغاء المراقبة الأجنبية على شريطة أن تعاد اذا ترك الوزارة أحد الوزيرين الأجنبيين . وبدأت الوزارة عملها بعقد قرض من مصرف « روتشليد » اليهودى بمبلغ ٨ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه بضمانة ممتلكات الأسرة الخديوية التى نزل عنها الأمراء وقدرها ٤٢٥ر٧٢٩ فدانا وهى التى عرفت بأراضى الدومين وعين مجلس لأدارتها

تعيين وزيرين أجنبيين

(١) اوراق برلمانيه ٢٣و٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨

(٢) دبكريتات سنة ١٨٧٨ (راجع حقائق الاخبار جزء ٢ ص : ٣٠٩

مكون من ثلاثة مندوبين انكليزى وفرنسى ووطنى .

الوزارة الجديدة والخديوى

وعلى أثر ذلك ظن الناس أن الأزمة قد انفرجت غير أن هذا النظام الدستورى لم يأت بالفائدة المرجوة لأن نوبار نفسه كان متعباً للخديوى ولم يتمكن الاثنان من العمل معاً باخلاص [1] . زد على ذلك أن نوبار لم يعرف اللغة العربية وعلى ذلك كان اتصاله بالشعب ضعيفاً وكان جل اعتماده فى وزارته على زميليه الأجنبيين وحكومتيهما ، وبلغ من جرأته أن حرم الخديوى كل سلطة ونفوذ وأصبح الخديوى فى وزارة نوبار صفراً على اليسار . والحقيقة أن وجود الأجانب فى الوزارة لم ينقذ الحالة فى شىء ما لأنهم عجزوا عن اكتساب عطف الخديوى ومودته وكان هذا أول إنذار بفشل التجربة ، ثم أن وجودهم قد ساعد على تغيير الرأى العام إذ رأى الناس أن الأجانب قد حلوا محل الوطنيين وأن البلاد تسام وتمتص دماؤها فى سبيل ارضاء الأجانب ودفع رواتبهم وفوائدهم المستحقة ، وزيادة على ذلك قد تحقق الناس من ميل الخديوى عنهم ورغبته فى التخلص منهم وعمل وسطاء الخديوى على تنشيط هذه الأفكار ولم تكن لجنة التحقيق قد انتهت بعد من وضع تقريرها النهائى عن الحالة المالية

ثم ما لبث أن ظهرت فى البلد بوادر حركة وطنية أخذت تزداد شيئاً فشيئاً ضد تداخل الأجانب فكان العلماء والأعيان يجتمعون فى

---

(١) اوراق برلمانية « مصر » من فيفيان ١١ يناير سنة ١٨٧٩

منزل السيد البكرى نقيب الأشراف ويرفعون الشكاوى للخديوى ويتهمون الوزارة بالخيانة وبمالأة الأعداء . وفى ١٨ فبراير سنة ١٨٧٨ قامت فى القاهرة مظاهرة خطيرة جديدة فى بابها بسبب إحالة ٢٫٥٠٠ ضابط من الجيش على الاستيداع بنصف راتب وكان لهم على الحكومة مبالغ متأخرة متراكمة فتجمهر ٤٠٠ ضابط بزعامة أحد مدرسى المدرسة الحربية البكباشى لطيف سليم واجتمع معهم عدد عظيم من الناس بالقرب من وزارة المالية ولما حضر نوبار والسير « رفرس ولسون » إلى ديوان الوزارة فى مركبة انقض عليهما الثوار وأهانوهما وكادت الحالة تفضى إلى مالا تحمد عقباه لولا أن حضر الخديوى بنفسه فى الحال ووعد بصرف مالهم على الحكومة وأمر الجمع بالانصراف فلما تأخروا قليلا أمر الجنود باطلاق الرصاص على المتظاهرين ارهابا وانتهت الحالة بسلام[1]

مظاهرة الضباط

وتعتبر هذه الحادثة أول نذير بالثورة العرابية ويتهم بعضهم الخديوى بأنه المحرض على الفتنة مع أن دلائل الحال تناقض ذلك فقد جرح أحد ياوران الخديوى أثناء الفتنة وتعرض شخص الخديوى نفسه للخطر ويجب ألا ننسى الخطر الذى يهدد الحكام المستبدين إذا هم سمحوا لجنودهم بحمل بنادقهم متى عرض لهم أن يطالبوا بحقوقهم . فمهما بلغ عطف الخديوى على الثائرين يصعب عليه أن يحبذ قيام فتنة مسلحة . وقد أثنى الجميع على الخطة التى سلكها الخديوى وجاء إليه القناصل يشكرونه على حسن تصرفه . فانتهز الخديوى الفرصة وأخبر القناصل بأنه لا يمكن أن يكون

(١) اوراق برلمانية « مصر » من فيفيان إلى داربى ١٩ فبراير سنة ١٨٧٩

مسئولا عن شيء فى البلد مالم تكن فى يده السلطة الكافية فأبلغ القناصل هذا الأمر لحكوماتهم وعاضد اللورد « ڤيڤيان » معتمد إنجلترا بمصر وقنصلها العام طلب الخديوى فى وضع شيء من السلطة فى يده ولكن كانت إرادة فيفيان مخالفة تماماً لارادة السير رفرس ولسون الذى كانت تعاضده الحكومة الانكليزية وكان من رأيه أن يترك الخديوى من غير سلطة شأن الملوك الدستوريين فى العالم كله وكان ولسون يجهل أحوال الشرق ومصر خاصة وما للخديوى من النفوذ والكلمة المسموعة فى البلاد ولم يكن له ما للمستر فيفيان من الخبرة السياسية وبعد النظر فى الأمور. أما ڤيڤيان فكان يرى أن حقائق الظروف تقضى بوضع السلطة فى يد إسماعيل الذى كان اسمه فوق كل شيء فى البلاد [١]. ولما سأل القناصل نوبار عما إذا كان يمكنه ضمان الأمن والنظام فى البلاد أجاب بالسلب والاستقال.

استقالة نوبار

وعرض الخديوى تأليف وزارة جديدة يحتفظ فيها الوزراء الأجانب بمراكزهم ولكن الحكومة الانكليزية أصرت على بقاء نوبار فى الوزارة [٢] غير أن فيفيان لم يوافق على بقائه وصرح الخديوى بأنه يقبل أى ضمانة تحدد سلطته ولكن لا يقبل نوبار ثانية فاقترح أن يكون للوزيرين الأجنبيين حق « الڤيتو Veto » أى حق منع تنفيذ قرارات مجلس الوزراء إذا لم يوافق عليها الوزيران وعاضدت الحكومة الفرنسية هذا الاقتراح [٣] فتألفت الوزارة نهائياً برئاسة الأمير توفيق باشا حتى

---

(١) « مصر الحديثة » للورد كرومر جزء اول ص : ٩٤ وما بعدها .

(٢) اوراق برلمانية مصر من سالسبورى إلى فيفيان ٢٧ فبراير سنة ١٨٧٩

(٣) « « من « السفير الانجليزى بباريس » ليونز إلى سالسبورى ٤ مارس سنة ١٨٧٩

وزارة الامير توفيق

يرأس مجلس الوزراء بدل أبيه وبقى رياض وزيراً للداخلية على الرغم من محاولة الخديوى نقله إلى وزارة أخرى وبقى الوزراء الأجانب كل فى وزارته. أما نوبار فأنه طلب إلى الخديوى أن يسمح له بالبقاء فى مصر فأجابه بشرط ألا يشتغل ضده بالسياسة ثم مالبث أن سافر إلى أوربا. وعلى ذلك تحسنت الحالة على وجه العموم ولم يبق إلا السير « رفرس ولسون » يعمل على الاضرار بمصلحة الخديوى وقد كان مستأثراً بكل سلطة فى الوزارة ولم يترك لتوفيق باشا ظلا من القوة وأخذ يعد مشروعاً مالياً فحواه إعلان افلاس الحكومة المصرية (١).

اسماعيل يقلب الحالة

ووصل خبر الافلاس إلى الخديوى فأفهمه خاصته والمقربون منه أن هذا عار على حكومة مصر. وعند ذلك ثارت ثائرة الناس من جديد وتوالت الاجتماعات بمنزل البكرى ثانية مطالبين بتكوين وزارة وطنية مسؤولة وإعادة إنعقاد مجلس النواب بحيث يعطى السلطة الكافية كأمثاله فى أوربا وتكون الوزارة مسؤولة أمامه. وأعد نواب الأهالى مشروعاً آخر لحل المشكلة المالية يخالف مشروع السير « رفرس ولسون » وقدموه للخديوى. ولم يمض شهر على تأليف الوزارة حتى دعا الخديوى قناصل الدول وأفهمهم أن هناك سخطا عاماً فى البلاد وأنه إزاء هذه الحالة سيتخذ تدابير جديدة. وقال الخديوى أن مصر ليست في حالة إفلاس وأنها قادرة على دفع جميع ما يطلب منها وإن الأمير توفيق قد قدم إستقالته إجابة للرأى العام وأن الوزارة الجديدة يجب أن تكون من عناصر وطنية بحتة وتكون مسؤولة أمام مجلس النواب (٢)

---

(١) اوراق برلمانية « مصر » من فيفيان إلى سالسبورى اول و٢ ابريل سنة ١٧٨٩

(١) « « « ٤ ابريل سنة ١٨٧٩

ثم إنه من غير استشارة ولا تردد كلف شريف باشا فى ٧ إبريل سنة ١٨٧٩ تأليف وزارة وطنية فتقلد شريف باشا الداخلية والخارجية وأشرك معه راغب باشا للمالية وزكى باشا للاشغال وذو الفقار باشا للحقانية وجاهين باشا للحربية وثابت باشا للمعارف وعمر باشا لطفى مفتشاً عاماً وله مركز فى مجلس الوزراء. وجل هؤلاء معروفون بولائهم للخديوى وحسن بلائهم فى جمع الضرائب فى الأيام العصيبة. وقد جاء فى خطاب الخديوى إلى شريف باشا مايأتى . . « إنى بصفة كونى رئيساً للدولة ومصر يا أرى من الواجب على أن أتبع رأى الأمة وأقوم باداء مايليق بها من جميع الأوجه الشرعية . ولكن لما رأيت ما كانت عليه النظارة السالفة استولى على الأسف الشديد لأن ذلك السير كان على غير رضا الملة والأهالى حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى فى جميع القلوب وحركها وكانت قبل ذلك فى غاية الهدوء والسكون. وطالما أخبرت النظار ووكلاء الدول وأنذرتهم فلم يتيقظوا ولم يلتفتوا. وزيادة على ذلك إن النتيجة التى وصل إليها ناظر المالية وأظهر بها أن البلاد فى حالة العدم والافلاس كانت سببا لتغيير قلوب الامة ونفورها من هيئة النظارة كل النفور. لذلك قد وكلت اليكم تشكيل هيئة النظارة بناء على الارادة الصادرة فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ وأن تكون هيئة هذه النظارة مشكلة من أعضاء وطنيين مصريين ومكلفة المسؤلية لدى مجلس الأمة [١]

تأليف وزارة شريف

---

(١) اوراق برلمانية « مصر » ٨ ابريل سنة ١٧٨٩ وديكريتات ٧ ابريل سنة ١٨٧٩

ولما كان هذا الخطاب بمثابة إنذار للوزراء الأجانب بالطرد استقالا واستقال معهما عدد من كبار الأجانب المعينين فى الوظائف الكبرى ثم استقالت لجنة التحقيق ورفعت قضية أمام المحاكم المختلطة على الحكومة وأسرعت بنشر تقريرها وفيه تقول : « أن البلد فى حالة إفلاس واقعة منذ سنة ١٨٧٦ وأن أرباح الديون يجب أن تخفض لأن البلاد لا يمكنها تحمل أكثر مما هى رازحة تحته » . غير أنها اقترحت ألا ينزل أصحاب الديون عن شىء مالم يضح المدينون بأقصى ما يمكنهم من التضحيات المعقولة[1] . والمدينون فى نظر اللجنة هم الفلاحون الذين يدفعون الضرائب وهذا خطأ لأن الفلاحين لم تؤخذ آراؤهم عند عقد هذه القروض وإذا كانت الحكومة مستدينة وليست قادرة على الدفع إلا إذا سامت رعاياها كل صنوف العذاب فان ذلك يكون منتهى الظلم . وكان الواجب فى مثل هذه الأحوال أن يتحمل الدائنون بعض التضحيات ولكن اللجنة لم تر ذلك مع أن الدائنين هم وحدهم مسؤولون عن نتيجة أعمالهم وهم الذين خاطروا بأموالهم فى الخارج حباً فى الكسب الكثير . وكانت القاعدة المعمول بها فى الحكومة الانجليزية على الأقل فى ذلك الوقت « أن الحكومة ترفض التدخل رسميا لحماية الأشخاص الذين اختاروا أن يضعوا رؤس أموالهم فى مشروعات أجنبية اذ عليهم أن يقبلوا ما تأتى به مخاطراتهم من مغانم ومغارم[2] ولكن يظهر أن مسألة مصر فى نظر

تقرير لجنة التحقيق

---

(١) اوراق برلمانية « مصر » ١٠ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢) « « « فيفيان إلى داربى ٢٣ فبراير سنة ١٨٧٨

الحكومة الانجليزية كانت مسألة استثنائية فنقضت تلك القاعدة الحكيمة بتدخلها . وقررت اللجنة أيضاً أن يكتفى الخديوى بأخذ راتب من الحكومة مقداره ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه وأن تزاد ضريبة الأراضى العشورية وكان أكثرها ملكا لكبار الأعيان والموظفين وذلك إلى أن يتاح مسح جميع الأراضى وتوزيع الضرائب عليها ، وقررت أيضا تصفية قرض المقابلة وقرض « الروزنامة » وعدم حسبانهما ضمن ديون الحكومة وقررت أن يكون ربح الدين الموحد ٥ ٪ بدل ٦ ٪ إذ رأت أنه من العبث فرض ضرائب جديدة وفعلا ألغت بعضها وخففت بعضاً آخر (بمقدار ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه)

وهذه الاقتراحات هى الأساس الذى سارت عليه لجنة التصفية التى تكونت سنة ١٨٨٠ . ويلاحظ هنا أن المشروع الوطنى الذى قدمه أعيان البلاد ونواب الأهالى كان يشير أيضاً بتخفيض أرباح الدين إلى ٥ ٪ ولكن قدرت لجنة التحقيق دخل الحكومة بمبلغ ٩ر٠٦٧ر٠٠٠ جنيها وقدره الوطنيون بمبلغ ٩ر٨٣٧ر٠٠٠ جنيهاً بزيادة ٨٠٠ر٠٠٠ جنيه عن تقدير اللجنة ، وأهم فارق بين المشروعين أن المشروع الوطنى لم يحدد نفقات الخديوى براتب خاص تدفعه الحكومة [1]

ولكن بينما كانت الحكومة الانجليزية تظهر استعدادها لارغام أصحاب الديون على احتمال بعض التضحيات كانت الحكومة الفرنسية متصلبة متعنته لدرجة غريبة غير معقولة حتى أصبح اهتمامها بالمركز المالى

(١) دبكربتاح سنة ١٨٧٩ (راجع كتاب حقائق الاخبار جزء ٢ ص : ٣٦٣)

فى مصر أكثر من اهتمامها بالمركز السياسى . فكان غرضها الوحيد حماية أصحاب الديون بأية طريقة كانت من غير تبصر سياسى أو إظهار إية عاطفة نحو أهل البلاد كما كانت تفعل الحكومة الانجليزية[1] . والقارىء للوثائق السياسية المتبادلة بين الحكومة الفرنسية فى ذلك الوقت وبين ممثليها فى مصر يدهش لتمكن المسألة المالية فى أذهان رجال السياسة الفرنسيين. ويظهر أن المسيو « وادنجتون » وزير خارجية فرنسا وهو من أصل انجليزى سكسونى قد اغفل مصالح فرنسا فى مصر مقابل احتفاظه بالاتفاق مع انجلترا التى كانت ترغب أيضاً فى انضمام فرنسا إليها فى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ . وبينما كان السبيل الوحيد لحل المشكلة المالية المصرية ومنع الحكومة الانجليزية من تحقيق مطامعها فى هذه البلاد هو باشراك جميع الدول فى البحث فى المسألة رأى الوزير الفرنسى أن يأخذ من المؤتمر عهداً بعدم المناقشة فى المسألة المصرية ووافق بسمرك والمؤتمر على ذلك . والحقيقة أن مؤتمر الدول بأوربا كان قد فقد كل اهتمام بالمسألة المصرية منذ أن سويت أزمة سنة ١٨٤٠ فقد كانت القسطنطينية حينئذ فى خطر خوفا من هجوم محمد على ومعنى ذلك أن السلم العام فى أوربا كان مهدداً لذلك اهتمت دول أوربا بمسألة مصر وبعدها لم تعد تهتم بها كثيراً . وعلى ذلك تقيدت فرنسا بلزوم السير مع انجلترا بمفردها خطوة بخطوة . وإذا ما اشترك اثنان فى معالجة أمر من الأمور كان تفوق واحد من الاثنين أمراً لازماً لا بدمنه وليس أدل على أى الدولتين كانت الغالبة من وضع السير رفرس ولسون فى المالية

---

(١) « مسألة مصر » تأليف ده مرسنيه ص : ١٦٨

وده بلنير الفرنسى فى وزارة الأشغال . وبهذا مهدت فرنسا لنفسها طريق انتحارها السياسى فى مصر وقضت على الجهود التى بذلتها حكومتها منذ بدء القرن التاسع عشر فى سبيل المحافظة على حكومة وطنية فى مصر حليفة لفرنسا مستقلة بقدر الامكان عن تركيا . فعملت فرنسا أكثر من أى دولة أخرى على إسقاط اسماعيل ولم تتردد نهائيا فى الالتجاء إلى الباب العالى لاصدار أمر بعزل الخديوى صاحب الحق الوراثى الذى كسبه محمد على صديق فرنسا الكبير (١)

وحاولت وزارة شريف الجديدة إرضاء أصحاب الديون الأجانب مع صيانة شرف وحقوق الحكومة المصرية فعين الخديوى فى مجلسه الخاص أعضاء من كبار الأجانب فى مصر، وعرض شريف باشا أن تعود المراقبة المالية ثانياً ، ولكن الحكومتين الانجليزية والفرنسية عارضتا فى ذلك واستعملتا لهجة شديدة ضد الخديوى فكتب المسيو ودنجتون وزير خارجية فرنسا واللورد سالسبورى وزير خارجية انجلترا يقولان « إذا أصر الخديوى على إهمال التعهدات الواجبة عليه على الرغم من تأكيداته السابقة ورفض مساعدة الوزراء الأوربيين له فانا نستخلص من ذلك انه لا يريد صداقتنا ولا يسع الحكومتين ازاء ذلك إلا حرية العمل لأنفسهم فى الدفاع عن مصالحهما فى مصر (٢) » غير ان اسماعيل أصر على تحديه لانجلترا وفرنسا واغتر بنجاحه فى طرد الوزراء الأجانب واسقاط وزارة

(١) انظر كتاب « مركز مصر الدولى » تأليف كوشري ص : ٨٢ — ٨٤

(٢) اوراق برلمانية « مصر » من سالسبورى الى فيفيان ٢٥ ابريل سنة ١٨٧٩

نوبار وعدم الاكتراث لاقتراحات لجنة التحقيق التى تمثل دائنى الحكومة نفسها اعتقادا بعدم امكان اتفاق أوربا على رأى ضده . والحقيقة ان الأسباب التى تذرع بها اسماعيل كانت قوية للغاية مع انها جاءت متأخرة . فالشعور الوطنى والدينى كان حقيقة متهيجاً ضد الأجانب وتدخلهم ، والنواب كانوا يريدون تخليص البلاد من ضائقتها ولو كان المشروع المالى الذى قدمه الخديوى للدول كان مبنيا على ضمانات حقيقية لأصحاب الديون ماوجدت الدول وجهاً للاعتراض ، فقد سأل معتمد النمسا حين أعلن الخديوى قلب الحالة : « هل نواب المجلس مستعدون لرهن أملاكهم ضماناً لنفاذ مشروعهم ؟ » فلم يجبه الخديوى إلا بتصميم جميع المصريين من الخديوى إلى أحقر عامل على بذل كل شىء فى سبيل عدم إعلان إفلاس البلاد [1]

تدخل بسمرك

غير أن بسمارك كان للخديوى بالمرصاد . فأن الحكومة الألمانية هى التى بدأت بالخطوة التى أودت بالخديوى فى النهاية ، وذلك انه لما نشر الخديوى قانوناً للتعديل المالى مغايراً للمشروع المقدم من لجنة التحقيق ومن غير استشارة الدول صممت ألمانيا على العمل « مع انها كانت قد تركت مالها فى مصر من المصالح التى هى جزء من مصالح أوربا فى أيدى الدولتين صاحبتى النفوذ فلم تعين مراقباً لصندوق الدين واكتفت بالمندوب النمسوى » . ففى ١١ مايو سنة ١٨٧٩ أعلن السفير الألمانى فى لندن « الكونت منستر » للورد سالسبورى « ان حكومة ألمانيا ازاء تصرفات الحكومة

(١) « مصر الحديثة » لكرومر جزء اول ص ١٠١

المصرية المتهوسة ونقضها للاتفاقات الدولية ترى من واجبها اتخاذ التدابير الفعالة بدون تأخير لحماية مصالحها المهددة وحماية المحاكم المختلطة وحماية رعاياها وذلك بأن تتشدد ازاء تصرفات الخديوى الاستبدادية[١]»

ويظن البعض ان «نوبار» هو الذى حرك بسمارك انتقاماً من فرنسا التى تكرهه ومن الخديوى الذى أهانه ومن انجلترا التى نسيته . ويقال أيضاً ان الخديوى أهان قنصل ألمانيا وبسمارك بكلمة قالها فى صراحة ووصلت اليه[٢] ومن المؤكد ان بيت «رتشيلد» المالى كان له ضلع فى تحريك بسمارك ضد الخديوى، ولا يبعد أن يكون السير رفرس واسون قد أراد الانتقام لنفسه فأوحى إلى بيت رتشيلد بالخطر الذى يهدد مصالحهم المالية إذا نجح اسماعيل فى خطته الجديدة نهائياً . وعند ذلك وقع الرعب فى قلوب أصحاب الأموال فاستنجدوا بيسمارك فتحرك هذا وهدد الحكومتين الانجليزية والفرنسية بالتداخل فعلا إذا لم يهما بحسم المسألة فلم يسعهما إلا تقرير عزل الخديوى[٣] . وعلى أى حال فان قنصل ألمانيا فى القاهرة كتب للخديوى بأن حكومته لا تعترف بدكريتو ٢٢ أبريل الشامل للتغييرات الجديدة . ثم تبعه قنصل النمسا ثم قنصل فرنسا ثم قنصل انجلترا . أما حكومة ايطاليا فاحتجت شفهياً .

اسباب تداخله

نصح الخديوي بالنزول

وفى ١٨ يونيه نصح للخديوى رسمياً بالنزول عن العرش لابنه توفيق وإلا آل العرش للأمير عبد الحليم بن محمد على فماطل الخديوى

---

(١) اوراق برلمانية من السكونت منستر الى لورد سالسبورى ١١ مايو سنة ١٨٧٩

(٢) « المسألة المصرية » تاليف مكنزي ص : ٣٣٤

(٣) راجع كتاب الاحتلال السرى لسير ولفرد بلنت

معتمداً على مساعدة الباب العالى كما وعد[١] ولكن الدول ألحفت ومهدت فرنسا طريق العنف بأن أرسلت المسيو « تريكو Tricou » ليكون ممثلا لها أمام الخديوى فى هذه المأمورية . وكان المسيو تريكو مكروهاً لدى الخديوى وقد سبق أن طلب من الحكومة الفرنسية سحبه من مصر .

أما فى السفارة البريطانية فقد استدعى اللورد «ڤيڤيان» إلى لندرة وتركت شؤون القنصلية فى أيدى « لاسل » . وقد جاء فى الكتاب الذى أرسله اللورد سالسبورى وفيه ينصح الأمير بالنزول عن العرش ما يأتى: «لئن كانت مصر مملكة ليس للدول نصيب فى تاريخها الماضى ولا يهم الدول منها مايصيبها فى المستقبل لكانت الطريقة المثلى هى أن تترك مصر بدون اهتمام أو تدخل بين الخديوى ورعاياه ، غير أن هذه سياسة يستحيل على انجلترا اتباعها فمصالح انجلترا وواجبها يحتمان عليها أن تبذل ما فى وسعها لتضع حداً لهذه المسائل ويظهر أن العقبة الوحيدة فى طريق الاصلاح هى شخص الخديوى وليس هناك شك فى أن تغير الخطة يتطلب تغير الحاكم »[٢]

فأنصت الخديوى لهذه الرسالة بكل اهتمام ثم أجاب القنصليين بأنه سيحيل المسألة على الباب العالى . قال تريكو : « ولكنكم تحديتم السلطان عشرين مرة وعملتم من غير مشورته » فأجاب الخديوى قائلا : « انى أتحداك أن تذكر حادثة واحدة » فلم يحر « تريكو »

رد الخديوي

---

(١) اوراق برلمانيه مصر ١٨ يونية سنة ١٨٧٩

(٢) اوراق برلمانية ، مصر ، سالسبورى إلى لاسل : ١٨ يونيه سنة ١٨٧٩

جوابا وخانته ذاكرته . عند ذلك أراد المستر « لاسل » أن ينقذ زميله فقال : « ولكن ياصاحب السمو ألا يحسن بك أن تظهر شيئاً من الاستقلال لأنهم ربما خدعوك فى القسطنطينية » . فأجاب الخديوى « حيث أنك ياعزيزى تنصحنى أن أظهر استقلالى بالنزول عن كل سلطة فلست أرى فائدة تعود علىّ من ذلك » فكان هذا الجواب بمثابة لطمة قوية أصابت القنصلين . وكانت الساعة حينئذ بعد نصف الليل فاستأذن الخديوى وتركهما [1] وأخذ يفكر فى اتخاذ طرق المقاومة إذا اقتضى الحال . وفى اليوم التالى ٢٦ يونيه لم يجد الباب العالى مخرجا من مأزقه ورأى أن الفرصة سانحة ليؤكد فيها سيادته على مصر فأرسل إلى مصر رسالتين برقيتين إحداهما بتولية توفيق باشا والأخرى بعزل الخديوى اسماعيل . فجاء شريف باشا وأعلم الخديوى بالرسالتين فأمر الخديوى باحضار توفيق باشا فتقابلا والدموع ملء العيون ونهض الوالد لأول مرة يحيى ابنه الاكبر

الباب العالى يعزل الخديوي

وفى ٣٠ يونيه سنة ١٨٧٩ غادر الخديوى اسماعيل القاهرة الى الاسكندرية ومعه أولاده وحريمه وجواهره وكل ما استطاع نقله فى الفترة الصغيرة التى حددت له على حسب أمر الدول . وكان منظر الفراق بينه وبين أحبابه وأهل عشيرته عند محطة القاهرة مؤلماً للغاية اذ كان الخديوى يعانق ابنه توفيق ويودع أرض مصر للمرة الأخيرة . وفى الاسكندرية ركب الخديوى باخرته « المحروسة » وودع الناس

---

(١) « خديويون وباشاوات » ص ١٧ وما بعدها

الوداع الأخير . ولما خرج رئيس اليخت من الميناء قرأ الأوامر المختومة التى سلمها اليه محافظ الثغر فكان فحواها ألاّ ينزل بأى أرض عثمانية فبعد أن كان قاصداً القسطنطينية أمره الخديوى فيمم ميناء نابلى حيث أعد له الملك « همبرت الأول » ملك ايطاليا قصر « لافافوريتا » مقاماً ، ويقال أن الملك قدم هذا الصنع الجميل مقابل بعض أموال كان قد اقترضها والده « فكتور عمانويل الثانى » من الخديوى ولم يقم بسدادها [١] .

سفره الي ايطاليا

ولقد عاش الخديوى فى مقامه الجديد عيشة راضية ساكنة حرم فيها على عشيرته التلفظ باسم مصر ولو أنه كان كثير الأمل فى الرجوع اليها [٢] . وكان الخديوى كثيراً ما يسافر الى باريس وبركسل ولندرة للرياضة وترويح النفس . وأخيراً سمح له بالمقام فى القسطنطينية فغادر ايطاليا وعاش فى قصر « ميركون » من سنة ١٨٨٧ الى سنة ١٨٩٥ فكانت هذه المرحلة من حياته أنكد أوقاته فقد أحاطه السلطان عبد الحميد الثانى بالعيون والجواسيس وحظر عليه الخروج من قصره وتوالت عليه الاسقام فتأثرت حالته الصحية وفاضت روحه فى ٣ مارس سنة ١٨٩٥ وعمره إذ ذاك خمس وستون سنة ، ونقلت رفاته الى القاهرة حيث دفن فى ١٣ مارس فى مسجد الرفاعى باحتفال كان بالغاً النهاية فى المهابة والجلال

***

(١) « مصر وكيف غرر بها » تأليف فارمان ص : ٢٧١

(٢) « مذكرات انجليزى فى مصر » الباوون كوسل بك ص ١٣٠

خاتمـــة اسماعيل

بذلك أسدل الستار على اسماعيل ولا شك أنه كان من أكبر الملوك الذين حكموا مصر استنارة وتقدما، ولولا اشتباكه مع الدول لكانت عاقبته خيراً وسلاماً ولكنه ألقى بنفسه فى تيار الاقتراض المالى واستمر يظهر بمظهر الآمن مع علمه بتسرب الضعف إلى ماليته ناسيا أن خير سياسة كان يجب أتباعها هى الاقتصاد فى المصروفات إلى أدنى حد ممكن والاعتماد الكلى على دخل البلاد دون غيرها، وكان يتحتم عليه بدلا من إجهاد نفسه فى ترقيع ماليته من حين إلى آخر من غير جدوى ان يعلن الحقيقة كلها عن الحالة بكل صراحة ويواجه الدول بكل جرأة وشرف وإخلاص، لأن خديوى مصر لم يكن أول من أعلن إفلاسه أو توقف عن دفع ديونه ففرنسا بعد الثورة الكبرى والنمسا بعد سنة ١٨٤٨ والبرتغال وتركيا واليونان كل هذه الحكومات وجدت نفسها يوما فى مأزق كمأزق مصر واضطر دائنوها إلى التضحية بشىء كثير. غير إنه عن سوء حظ اسماعيل إن أحاط به قوم مداهنون قالوا له إن إعلان الافلاس عار لا يناسب ذكر مصر وخديويها العظيم ولم يصدقه النصح مره إلا الأمير عبد الحليم إذ أرسل إليه من القسطنطينية كتاباً حسّن فيه للخديوى مشروع إعلان

الحقيقة بلا تردد [١] ولكن ماذا كان يفيد رأى الأمير وهو مغضوب عليه ! لقد ضاعت كلماته وسط الجو الفاسد الذى كان يحيط بالخديوى فى آخر أيامه

ولقد نهض الخديوى حقاً أكثر من مرة بعد سنة ١٨٧٦ وأبدى عزمه على إصلاح الحال ، فقبل الحكم الدستورى وأدخل الأجانب فى الادارة والوزارة ووصل الحال إلى أن ضحى الأمراء ثروتهم على مذبح الشرف الوطنى ونزل هو والأسرة الخديوية عن أراض واسعة . ولكن كل هذا لم يجد نفعاً لأنه جاء متأخراً بعد أن دبرت حكومات أوربا أمرها وسلكت خطة موضوعة ضد اسماعيل إذ صمم أصحاب الديون فى أوربا على أن يأخذوا كل مالهم ولا ينزلوا عن بارة واحدة مع أن مجموع ما وصل إلى أيديهم من الأرباح كان يعادل نصف رءوس أموالهم التى قدموها أو أكثر من النصف . وقد كان أصحاب الديون من كبار اليهود من ذوى المكانة والسيطرة فى انجلترا وفى فرنسا ولما ذعروا ونادوا بوجوب التدخل بالقوة قررت الحكومتان أن تتدخلا فى شؤون مصر الداخلية على الرغم من القواعد الدولية المعروفة واتفقتا على طريقة العمل فلما لم يأبه الخديوى لأمر الدول ، وبدأ فجمع حوله الرأى العام الوطنى مفضلا أن يسقط فى الميدان مهاجماً صممت الحكومتان على خلع اسماعيل . وماذا كانت تعمل الدول لو أن اسماعيل تشبه بجده العظيم فلم يذعن لأمرها ؟ هذا سؤال خليق بأن يفكر

(١) « مصر تحت حكم اسماعيل » تأليف جرولد . ص : ٢٤٦ بتاريخ ٤ مارس سنة ١٨٧٩

فيه القارىء ولكنه لا يستحق البحث الجدى لأن الخديوى كان لا يميل أصلا إلى تحكيم السلاح وعلى ذلك ولى وجهه نحو تركيا يريد الاحتماء بها . ولكن الأمر لم يكن بيد تركيا فسقط اسماعيل «ضحية سلطان المال» كما قالت صحيفة التيمس وهى لا يمكن اتهامها بالمغالاة فى مناصرة الخديوى

وما نبه أفكار أوربا وجعلها تسلك مسلك المتعنت واليائس فى آن واحد ألا تهيج الرأى العام ، والمظاهرة العسكرية التى قامت ضد نوبار وولسون (فبراير سنة ١٨٧٨) فغيرت أفكار أوربا من جهة مصر والمصريين فقد كانوا يعتبرونهم إلى قبيل هذه الحادثة أنعاما لا تصلح إلا للذبح أما الآن فاتضح لهم أن المصريين يمكنهم حقيقة ان يقفوا على أقدامهم وفى أيديهم الأسلحة مطالبين بحقوقهم ، فخشيت أوربا أن يأتى وقت تكون فيه السلطة لمثل هؤلاء المصريين وحينذاك لا يمنعهم شىء من اصدار قرارات ضائرة لمصالح الأجانب المالية . فالخوف من توقع مثل هذه القرارات هو الذى دعا الحكومات إلى التدخل متظاهرة بأن تدخلها انما قضت به دواعى اصلاح الحكومة مع أنه لم يكن هناك أدنى خوف من تفشى سوء الادارة والفوضى فى البلاد . بل الحقيقة هى أن الخديوى والأمة التى اجتمعت حوله فى آخر ايامه كانوا يريدون العمل على اصلاح الماضى . وما كاد الخديوى يبعد عن البلد حتى بدت دلائل الاضطراب والفوضى فى مصر والسودان ، وأيقن الجميع أن الحالة تستدعى حاكما قوى الشكيمة كاسماعيل . فالمسألة إذن ليست مسألة

حكومة بل هى مسألة أصحاب الديون الذين من أجلهم ذهب الخديوى ضحية

وسيبقى اسم اسماعيل فى التاريخ كأمير أتيحت له جميع الصفات والفرص التى كانت كفيلة بأن تجعله أهلا لحياة أعظم كثيراً من تلك التى عاشها لولا أنه كانت تعوزه صفات ضرورية أهمها الصبر . فقد كان الخديوى متسرعا فى الحكم على أخلاق الناس متسرعاً فى اختيار أصفيائه وفى عقد قروضه وتدبير مصالحه . ولما كان الخديوى رجلا تجول فى خلده أفكار عظام ومشروعات ضخمة اضطره تسرعه وقلة صبره إلى الافراط فى موارده واستعمال سلطته الفردية افراطاً خشى معه على سلامة ملكه وبلاده . فلو كان حوله أصدقاء يخلصون له النصح لزال الخطر . ولكن طبيعة أخلاق اسماعيل كانت تأبى أن يتدخل فى شؤونه أى انسان فلم يكن للنابهين الذين ظهروا فى عصره أية قيمة لا لسبب سوى أن إرادته كانت متغلبة على إرادة الجميع ، وأنه ليخالجنا الشك فى أن يكون إسماعيل قد سمع بأذنه كلمة حق عن حقيقة الحالة من أحد المقربين إذ لم يمكن ليجرؤ احد على ذلك . وأمامنا مثل إسماعيل باشا صديق المفتش الذى ما كاد يرفع صوته منذراً حتى لقى حتفه

ومن دواعى الأسف أن الخديوى لم يحرص على الاستمرار فى دعوة مجلس شورى النواب الذى أنشأه فى سنة ١٨٦٦ ، ولو عقد المجلس بنظام لتعلم النواب طرق العمل ولخلصوا الخديوى ومصر من أى سوء يمكن أن يهدد سلامتها . ولكن الخديوى لقلة صبره لم يقو على إحتمال وجود هيئة قد

تحول دون تنفيذ أغراضه بالسرعة التى يريدها . وزيادة على ذلك لم ينس الخديوى أنه خديوى بحق مقدس وأنه كان يعتقد ككثير من الملوك فى ذلك الوقت فى أن حكم البلاد بمجلس النواب خيانة لحقوقه وامتيازاته المقدسة

والمدهش أن الخديوى لم يتلق درساً من الكارثة التى أصابت معاصره العظيم نابليون الثالث امبراطور فرنسا فى سنة ١٨٧٠ . والذى كان يشبهه من وجوه كثيرة كما كان محمد على يشبه نابليون الأول من وجوه كثيرة أيضاً . فظل الخديوى يعتمد فى حكمه كما كان نابليون الثالث على وكلاء وعمال لا يصدقون النصح، ولا يحسنون صنعاً وحالت طبيعة الكرم فيه دون اكتناه الحقيقة فلما اقترب الخطر وتهدده ولى وجهه نحو الأمة فانحازت إلى جانبه ولكن بعد أن وقع المحظور وفات الوقت وسبق السيف العذل فلم يجد مندوحة عن التسليم لأمر القوة . وكان اسماعيل فى هذه الساعة العصيبة بمفرده أمام عدد كبير من الأعداء فقد هجره أصدقاؤه ولم يغن عنه كرمه فى الأيام السالفة شيئاً

أما الأمة ففوجئت « بالضربة السياسية » ولما أفاقت وفطنت لحقيقة الأحوال استولى عليها التذمر والسخط وكانت النتيجة أن قامت ثورة عرابى وما كان من فشلها . وكان أسماعيل يرقب بدقة من منفاه سير الأمور فى مصر، ولا بد أن يكون قد سر لأنه رأى الأمة قد انتقمت له بثورتها ، ولكن الأمة دفعت ثمن انتقامها غالياً وضاع على الخديوى كل أمل فى الرجوع إلى مصر حياً

*
* *

ولما أن وصلت رفات العزيز وساروا بنعشه فى ميدان الأوبرا وسط حزن شامل وقف النعش أمام تمثال ابراهيم الكبير كانما الفقيد يقول كلمة الوداع لوالده فاغرورقت العيون وشخصت الأبصار واستولى الخشوع على الناس من هول الموقف وكأنما التمثال يشير بأصبعه الى عاقبة غرور الانسان الفانى وجهوده الضائعة سبحانك اللهم «مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شىء قدير».

ولئن كانت هفوات اسماعيل الفانى كثيرة فان حسنات إسماعيل الخالد أكثر وأبقى. فمصر لا تنسى دولة إسماعيل واصلاحاته، والعالم سيذكر على الدوام خدمات إسماعيل للمدنية وللعلم، وسوف يتحدث الناس جيلا بعد جيل بشخصية الخديوى إسماعيل منبعث القوة والجمال والذكاء.

عهد الخديوى توفيق

تمهيد

لو كانت الظروف التى دعى فيها توفيق إلى تولى حكم البلاد ظروفا عادية لاستطاع بما أوتى من صفات الاعتدال والطيبة وحب الاصلاح أن يضطلع بالأعمال وأن يسير بالبلاد سيراً حثيثاً نحو الرقى والتقدم، ولكن الظروف التى أحاطت بتوفيق فى أول عهده كانت تتطلب أميراً أصلب عوداً وأحد ذكاء وأقوى عزيمة وأشد إيماناً. فقد كان توفيق فى مركزه أشبه بمركز الملك لويس السادس عشر فى فرنسا أبان الثورة الفرنسية، كلاهما ساير الثورة فى مبدئها ثم مالبثا أن ضعفت نفساهما وخار إيمانهما بالثورة أمام تهديد الدول فاتهمها الشعب بعدم الاخلاص للوطن ووصمهما بالخيانة. وإذا كانت خاتمة توفيق قد اختلفت لحسن سمعة البلاد عن خاتمة شبيهه ملك فرنسا فلأن الثورة هناك كانت ثورة أهلية جارفة ظافرة طاغية. أما هنا فكانت ثورة عسكرية ما كادت تظهر بوادر انهزامها فى ميدان الحرب حتى أنكرها نافخوها وانتقض عليها الجميع وبذا اعتز جانب الخديوى وحلفائه وخسرت قضية البلاد.

سيرته

ولد توفيق أكبر أنجال الخديوى اسماعيل فى سنة ١٨٥٢ وتعلم بمصر ولم يرسله والده إلى الخارج لاكمال تعليمه بل أبقاه بجواره ليتمرس بالأعمال، فنشأ محدود النظر ضيق الأطلاع خجولا يتهيب الأجانب،

يتكلم الفرنسية ولكنه لايجيدها . غير أنه استفاد كثيراً من بقائه بجانب والده العظيم اذ أخذ يتقلب منذ أن بلغ عمره التاسعة عشرة فى وظائف عدة أهمها رياسة المجلس المخصوص ونظارة الداخلية والأشغال وأخيراً رياسة مجلس النظار ، واستطاع توفيق أن يعرف دقائق الأدارة المصرية وأن يدرس اخلاق وحاجات مواطنيه عن كثب مما كان له أحسن الأثر فى أول عهد الاصلاحات .

ولما بلغ توفيق الحادية والعشرين زوجه والده من الأميرة أمينه إبنة الهامى باشا بن عباس الأول وكانت رحمة الله عليها على جانب عظيم من الثروة والذكاء والكمال والكرم وقد أخلص توفيق لها وأخلصت له فكانت حياتهما الزوجية مضرب المثل من حيث العفة والسعادة والهناء وذلك فى زمن ساد فيه تعدد الزوجات وخاصة بين ملوك وأمراء الشرق . وقد ولد لهما الابن الأكبر عباس حلمى الخديوى السابق سنة ١٨٧٤ وولد الأمير محمد على سنة ١٨٧٦ . ثم الأميرتان خديجة ونعمت الله . وكان توفيق فى السابعة والعشرين من عمره حين وافاه تلغراف الصدر الأعظم علاء الدين التونسى بتولية عرش مصر بعد عزل اسماعيل .

الفصل الأول

قبل الثورة العرابية

اثر عزل الخديوى اسماعيل

اعتلى توفيق أريكة الملك على أثر حادث فذ لم يسبق له مثيل فى تاريخ الحكم بالبلاد منذ أن أقام دعائمه محمد على الكبير فى أوائل القرن التاسع عشر. فقد كان « أفندينا » كما عرف حكام البلاد من أسرة محمد على مصدر جميع السلطات، منه تصدر الأوامر وإليه ترجع جميع الامور، لاراد لكلمته، ومشيئته هى القانون، فما هى إلا سنوات معدودة انقضت فى آخر عهد الخديوى اسماعيل حتى رأى المصريون لفرط دهشتهم مناظر غريبة لاعهد لهم بها، فمن موظفين أجانب تضاعف عددهم وتكاثروا فى المصالح المختلفة، إلى محاكم مختلطة وسع سلطانها كل شىء حتى حق مقاضاة الخديوى والحكم عليه، إلى اشتراك فعلى من جانب انجلترا وفرنسا فى أدارة شئون البلاد، وأخيراً إلى مس السيادة الشرعية العليا وعزل أفندينا نفسه ونفيه عن البلاد.

هذا هو الحادث التاريخى الذى ضرب الحكومة الخديوية فى الصميم فأظهر ضعفها وأذلها وقلل من شأنها فى نظر الأجانب وأهل البلاد، وهذا هو السر فى ضعف توفيق ومن تلاه من الولاة بعد اذ علموا أنهم يجوز عليهم ما جاز على اسماعيل العظيم، وبعد أن أيقنوا أن العرش الذى يجلسون عليه لايكفى أن تستند قوائمه إلى الحق الشرعى الوراثى أو إلى قوة الشعب ومشيئته بل وجدوا أن لابد لهم من تكئة أجنبية تحول

الخديوى توفيق

دون تزعزع قوائم العرش إذا ماهزتها أعاصير السياسة أو المال

لذلك لم يكن غريباً أن يسير توفيق من أول الأمر وفق رغبة الدول بعد أن رأى بعينيه قساوة الدرس الذى ألقى على والده، وكان طبيعيا أيضاً أن يتضعضع أثر الطاعة والمهابة والنظام فى نفوس المصريين عامة وأن تنزع ميول الوطنيين إلى حب الكفاح وتخليص الوطن من مظاهر الذلة والانصياع إلى الأجنبى، وسنرى فيما يأتى كيف تطور التدخل الأجنبى من تدخل مالى إلى تدخل سياسى إلى احتلال للبلاد، وكيف نمت فكرة الكفاح بين الوطنيين حتى تلقفها الجيش الذى استبد واسرف فخاق به الخزلان. كل هذا وتوفيق متردد متخوف لا يكاد ينتهج طريقاً حتى يسارع إلى النكوص إلى أن اختل توازن القوى فى داخل البلاد ووجدت الثغرة التى دخل منها الأجنبى فأمّن الخديوى بعد خوف وثبته على العرش، ووقف من ورائه يحكم البلاد باسمه

الحالة السياسية فى بدء عهد توفيق

أراد الخديوى توفيق فى أول عهده أن يساير الرأي العام الوطنى الذى ظهر فى أواخر عهد الخديوى إسماعيل فلما قدم شريف باشا رئيس الوزراء إستقالته بناء على الخطط الدستورية قبلها الخديوى ولكنه كلفه باعادة تشكيلها وأصدر إليه خطابه الشهير فى ٣ يوليه سنة ١٨٧٩ الذى فيه يقول:

توفيق والحكومة الدستورية

« . . . . ولعلمى أن الحكومة الخديوية يلزم أن تكون شورية ونظارها مسئولين فانى اتخذت هذه القاعدة مسلكا لا أتحول عنه فعلينا تأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها ليكون لها الاقتدار على تنقيح القوانين وتصحيح الموازين . . . » . وبذلك أيد توفيق دكريتو ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ القاضى بمسئولية الوزارة كما أيد الرأى القائل بتوسيع سلطة مجلس النواب . وكوّن شريف باشا الوزارة واحتفظ فيها بالداخلية والخارجية وعهد بنظارة الأشغال لمصطفى فهمى باشا والمالية لاسماعيل أيوب باشا . وأهم المسائل التي شغلت البال فى ذلك الوقت مسألة الفرمان أو التقليد الخاص بتولية توفيق . فان الباب العالى أراد أن ينتهز الفرصة على أثر عزل الخديوى إسماعيل فالغى فرمان سنة ١٨٧٣ الشامل لأهم الامتيازات التى كانت تتمتع بها مصر فى عهد الخديوى السابق ، وظل الناس يترقبون صدور الفرمان الجديد بفارغ الصبر ليروا فيه مدى ما ترك للخديوية من الحقوق .

مسألة الفرمان

وكان أهم ما كسبته مصر من الحقوق فى عهد اسماعيل ما يأتى :

(١) تنظيم وراثة العرش للأبن الأكبر (٢) حق مصر فى عقد المعاهدات والاتفاقات التجارية مع الدول (٣) حق عقد القروض المالية (٤) حق زيادة الجيش .

أما من حيث الحق الأول فان انجلترا وفرنسا اتفقتا على ضرورة التمسك به ، والدليل على ذلك تأييدهما لتولية توفيق دون الأمير عبد الحليم أكبر أفراد الاسرة الخديوية والذى كان يسعى لتولى العرش بعد اسماعيل

أما الحق الثانى فكان من مصلحة الدول التمسك به ضمانا لحرية التجارة فى مصر ، وبفضل الحاح حكومة فرنسا جاء الفرمان الجديد مؤيداً لهذا الحق بشرط تقديم صور الاتفاقات التى تعقدها مصر مع ممثلى الدول قبل إعلانها وبشرط عدم معارضتها للمعاهدات السياسية التى عقدتها الدولة العلية مع الدول ، ويلاحظ هنا أن تقديم صور المعاهدات للباب العالى لم يكن للموافقة بل كان لمجرد العلم بها . أما الحق الثالث فقد كان الرأى السائد عدم تجديده نظرا لما جره على مصر من المتاعب المالية ، غير أن مصلحة أصحاب الديون كانت تقتضى بقاء حق إمكان عقد القروض المالية لا للاستهلاك بل لتسوية الديون ، فبقى هذا الحق بهذا الشرط وبالاتفاق مع الدائنين أو وكلائهم قبل عقد القروض

أما بخصوص عدد الجيش فقد أعاد الفرمان تحديد العدد كما كان أولا فى فرمان سنة ١٨٤١ وهو ١٨٠٠٠ مع حفظ الحق فى زيادته إذا كانت تركيا فى حالة حرب

ومن النصوص التى ورد ذكرها فى الفرمان الجديد عدم جواز ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها ، أو ترك جزء من الأراضى المصرية إلى الغير بأى حال ، وهو تحفظ جديد يشعر بما كان يساور الباب العالى من القلق بخصوص أرض مصر والسودان . وقد أرسل الباب العالى الفرمان الجديد بعد أن اتفق مع الحكومتين على مواده وبعد أن هددته الحكومتان بأنه إذا لم يذعن لأرائهما فان مصر قد تتخلص نهائياً من السيادة العثمانية . وقد قرىء الفرمان رسمياً بالقلعة فى ١٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ .

أما المسألة الثانية التى شغلت بال الحكومة فهى مدى تداخل الأجانب فى حكومة البلاد . فقد لاحظنا أنه بمقتضى دكريتو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ تعين مراقبان أجنبيان أحدهما انجليزى لمراقبة الايراد والثانى فرنسى لمراقبة المنصرف ، ثم تطورت الحال سنة ١٨٧٨ حين تكونت وزارة نوبار فقد أشرك معه المراقبين بصفة وزيرين أحدهما للمالية وهو الانجليزى والآخر للأشغال وهو الفرنسى ، ثم استقالت وزارة نوبار وخلفه الأمير توفيق مع بقاء الوزيرين الأجنبيين ، وأخيراً أعد اسماعيل حركته السياسية الخطيرة فعين شريف رئيسا للوزارة وأقال الوزيرين الأجنبيين وكان بمقتضى الاتفاق الذى تم بين الدولتين أنه فى حالة استعفاء أو إقالة الوزيرين أو أحدهما تعود المراقبة التى انشئت بدكريتو سنة ١٨٧٦ كما كانت . وفعلا طلب شريف إعادة تعيين المراقبين فلم تجب الحكومتان طلبه وانتهى الأمر بعزل اسماعيل . والآن وقد انقضى عهد اسماعيل واعتلى العرش خديوى جديد فى ظروف أكثر موافقة فان شريف باشا كتب من جديد يطلب إعادة تعيين المراقبين فعينت فرنسا مسيو « دى بلنيير de Blignières » وعينت انجلترا السير « افلن بارنج Evelyn Baring » أولا ثم السير « أوكلند كلفن Colvin »[1] وعند ما دارت المناقشات فى مدى الحقوق التى تكون للمراقبة رؤى أن تكون مهمتهما مقصورة على البحث والمحاسبة والمراجعة والتفتيش دون إسناد أى عمل إدارى أو تنفيذي لهما ورؤى أن يسمح لهما بحضور مجلس الوزراء وأن يكون لهما حق

الاجانب والمراقبة الثانية

إعادة المراقبين

حقوق المراقبين

(١) فى بوليه سنة ١٨٨٠ تعين السير افلن بارنج مستشارا ماليا فى مجلس حاكم الهند العام

عرض الاقتراحات بشرط أن يكون رأيهما استشاريا فقط . وأهم ماجدّ بشأن المراقبين إن اشترط عدم جواز فصلهما بدون أخذ رأى حكومتيهما وبذا تغيرت المراقبة فبعد إن كانت اداة مصرية تابعة للحكومة المصرية صارت إداة سياسية تابعة للدولتين صاحبتى الامتياز فى الشئون المصرية . وبعد أن كان المراقبان يقتسمان العمل صارا يعملان بالتضامن فى كل مايعرض لهما من الأمور وبذا خف ما كانت تشعر به فرنسا من الغيرة والحسد بسبب قلة أهمية الأعمال التى كان يقوم بها ممثلها نسبيا .

استقالة وزارة شريف

ثم نظر شريف إلى المسألة الأساسية الكبرى وهى تحديد سلطة الخديوى ، وقد عانت البلاد من جرّاء الاستبداد فى الماضى ما عانت . وكان من رأيه أن لا يقتصر الأمر على وجود وزارة مسئولة عن أعمالها ، بل لابد من توسيع اختصاص مجلس النواب أو الشورى كما جاء فى خطاب الخديوى للوزارة والذى يعتبر بمثابة منهاج لها ، فقدم شريف مشروعا للدستور لم يوافق عليه الخديوى لأنه كان يرى أن البلاد لم تتهيأ بعد لقبول الأساليب الدستورية على النمط الأوربى ، وقد شجعه على هذا الرفض مساعى رجال بلاطه من جهة وبعض ممثلى الدول من جهة أخرى فاستقالت وزارة شريف فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ وقرر الخديوى فى أول الأمر أن يحكم البلاد بلا وزارة ، غير أنه عدل بسرعة عن هذه الطريقة المحفوفة بالخطر ودعا رياض باشا من أوربا وكلفه فى ٢٢ سبتمبر تأليف وزارة جديدة فشكل وزارة احتفظ فيها بالداخلية وعين مصطفى فهمى للخارجية وعثمان رفقى للحربية وعلى مبارك

للأشغال وحسين فخرى للحقانية ومحمود سامى البارودى للأوقاف .

وزارة رياض باشا

وكان رياض معروفا بآرائه الحرة ضد الاستبداد فى آخر عهد اسماعيل وكان مع ذلك إداريا نزيها مقتصداً يحبه المصريون لاستقامته وشدة تمسكه بالدين ويهابه الجميع لشدته ونزاهته . أما المصريون المتعلمون فكانوا لا يميلون لرياض لأنه كان جامداً متكبراً يمثل الأراء التركية القديمة ويشتد على الوطنيين ويتعقب حركاتهم ، وكان رياض أقل من شريف اقداما وصراحة ودون نوبار فى معالجة الشئون السياسية العامة . أما رياض فكان يفوقهما فى حسن الادارة واتقان التفاصيل رغم قلة حيلته أحيانا . وهناك ميزة أخرى لم تكن لزميليه وهى ميله لحركة الجامعة الاسلامية

اخلاقه

واستطاع رياض أن يتفق مع الخديوى فأرضاه بأن جعل له حق رياسة المجلس متى أراد وفى الوقت نفسه احتفظ بمغزى دكريتو ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ فاستقرت الأمور نوعا فى البلاد وزال القلق الذى ساور النامس فى آخر عهد اسماعيل وأخذ المراقبان يقدمان النصح للحكومة فى غير املاء أو تشدد ، فساد الوفاق بين الجميع وانتعشت البلاد ونفذت إصلاحات جمة فى جميع مرافق البلاد .

الحالة الاقتصادية والمالية

وطبيعى أن توجه جهود الحكومة مع المراقبين الى تحسين الحالة الاقتصادية بعد أن ارتبكت شئون البلاد المالية أيما ارتباك ، فبدئ أولا بتنظيم دفع الأموال الاميريه وتحديد مواعيد الاقساط وعددها . ثم

تكونت لجنة لتعديل البرامج وتوسيع نطاق التربية والتعليم وزيادة ميزانية وزارتى المعارف والاشغال ، وألغيت الضرائب الدنيئة التى كانت فرضت فى أواخر سنى اسماعيل وأثقلت كاهل الأهالى مثل ضريبة الملح والعوائد الداخلية ورسوم القبانة ورسوم بيع المواشى ورسم الجلود ورسم السفن . أماقانون المقابلة فقررت الحكومة الغاؤه فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ أيضا رغم ما كان فى ذلك من الغبن على أعيان البلاد الذين بلغ مقدار ماسددوه من مال المقابلة ١٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه تقريبا واكتفت الحكومة بأن زادت فى ضريبة الأراضى العشورية وقدرت هذه الزيادة بمبلغ ١٥٠٫٠٠٠ جنيه سنوياً خصصتها لتعويض دائنى المقابلة مدة ٥٠ سنة

تصفية الدين

ثم نظرت الحكومة فى وضع علاقات الحكومة المصرية مع دائنيها على أساس مستقر صحيح فصدر دكريتو فى ١٢ ابريل سنة ١٨٨٠ بتكوين لجنة لتصفية الديون برياسة « السير رفرس ولسون » وعضوية مندوبى الدول الأربع فى صندوق الدين وكان مندوب الحكومة المصرية بطرس غالى ، وانضم إليهم مندوب فرنسى آخر ليوازن العضوين الانجليزيين ومندوب لألمانيا . وكان أساس عمل اللجنة التقرير الذى أصدرته لجنة التحقيق الكبرى سنة ١٨٧٨ إذ كانت هيئة اللجنتين واحدة تقريباً . أما المراقبان فبقيا بعيدين عن اللجنة يحضران لها العمل ويعاونان الحكومة المصرية إذا ما حاولت اللجنة أن تتشدد . وفعلا كان أول ماتقدما به من الاقتراحات أن ذكرا أن سبب فشل المحاولات

السابقة لتنظيم الديون وتسديد أرباحها هو عدم مواجهة اللجان لحقيقة الحال فى البلاد فمثلا فى سنة ١٨٧٦ حددت فائدة الدين الموحد ٦ ٪ وفى تقرير لجنة التحقيق الكبرى اقترح تخفيضها إلى ٥ ٪ والآن تقدم المراقبان باقتراح جعلها ٤ ٪ فقط فدلوا بذلك على صحة تقديرهما لحالة البلاد الاقتصادية وبذا تهيأ الدائنون لقبول التخفيض الجديد

وبعد أن أتمت اللجنة اقتراحاتها أخذت ضماناً من دولها بقبول قراراتها نهائياً وإن هذه القرارات تأخذ صورة قانون توافق عليه المحكمة المختلطة بمصر. وفى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ أعلنت قرارات اللجنة ولم تعلن المذكرة الايضاحية لعدم موافقة جميع الأعضاء عليها. وتعتبر هذه القرارات الأساس القانونى لدائنى مصر وللميزانية المصرية. وأهم هذه القرارات :

قرارات لجنة التصفية

بلغ مجموع الديون ٩٨ر٧٤٨ر٩٣٠ جنيه.

منها الدين الموحد ٥٨ر٠٤٠ر٣٢٦

وتضمنه الجمارك وضريبة الدخان وضرائب مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط بعد خصم ٧ ٪ للمصروفات. والفائدة ٤ ٪.

الدين الممتاز ٢٢ر٦٨٩ر٨٠٠ وتضمنه إيرادات السكة الحديد والتلغرافات وميناء اسكندرية وسعر فائدته ٥ ٪

الدائرة السنية والخاصة ٩ر٥١٨ر٨٠٤

قرض رتشيلد ٨ر٥٠٠ر٠٠٠

ويقوم صندوق الدين بخدمة هذين الدينين الأولين وجمع المال اللازم لهما

لايجوز القيام بأى قرض بدون موافقة لجنة صندوق الدين

إلغاء دين المقابلة وتعويض الذين دفعوه بمبلغ ١٥٠ر٠٠٠ سنوياً لمدة خمسين سنة

تكوين مجلس إدارة دولى يتولى شؤون الدائرة السنية وتحديد فائدة قرضها ٤٪. واحتياطياً ٥٪. إذا أمكن.

قدرت الايرادات لسنة ١٨٨٠-١٨٨١ بمبلغ ٨ر٣٦٢ر٠٠٠ — ٨ر٤١٢ر٠٠٠ ج لما بعدها. وقدر لمصروفات الادارة: — ٤ر٥٢٠ر٠٠٠ ج

اثر صدور القانون

وقد كان لاصدار هذه القرارات بصفة قانون باسم الخديوى توفيق أحسن الأثر إذ أمن الدائنون على أرباحهم بعد قلق واضطراب دام خمس سنوات، وشعر الخديوى بتحسن مركزه لأن أعقد مشكلة فى البلاد وهى المشكلة التى كانت سبباً فى سوء خاتمة إسماعيل قد سويت تسوية قانونية دائمة مضمونة بوجود المراقبين، وفرح المصريون عامة بهذه التسوية لأنها خفضت عبء الفوائد الباهظة التى كان مطلوبا دفعها للدائن أولا، ولأن القانون قد خصص جزءاً طيباً من الايراد لحسن إدارة شئون البلاد ولأصلاح التعليم والرى فيها. أما كبار الملاك الذين دفعوا دين المقابلة فقد أهملت اللجنة شأنهم ولم تعاملهم معاملة الأجانب. ولم يكن منتظراً أن توافق اللجنة على مشروع يقضى فى النهاية بحرمان ميزانية البلاد من نصف إيراد أموال الأراضى. أضف إلى ذلك أن ما يقرب من نصف المتحصل من هذا الدين لم يصل إلى يد الحكومة

بل تسرب إلى جيوب الآخرين . وقد نسب الملاك هـذا الغبن فى معاملتهم إلى ضعف الخديوى وحكومته وتفوق نفوذ الأجانب فى المصالح . لذلك سنرى أنه رغم صفاء الجو السياسى وتسوية المشاكل السياسية والمالية ، ورغم استقرار النظام الخديوى والوزارة فى الظاهر فقد كانت بواطن الأمور تخفى مفاجآت لم تكن فى الحسبان

الحالة الاجتماعية والفكرية

علمنا فى الجزء الأول من هذا الكتاب كيف أن محمد على وضع أساس الاصلاحات الكبرى التى أثرت فى تطور الحالة الاجتماعية والفكرية فى البلاد ، وعرفنا كيف وجه محمد على هذه الاصلاحات وكل هاتيك القوى لخدمة الجيش والبحرية قبل كل شىء لا لخدمة الجمهور ، فكان الرقى مقصوراً على الاوساط الحربية والدوائر المتصلة بها ، ثم مالبث الجيش أن انكمش عقب حوادث سنة ١٨٤٠ و١٨٤١ فقل الاهتمام بالجيش وبدأ التقهقر يصيب كل شىء حتى مرافق الجيش . وجاء عباس الأول فقضى بجموده على كثير من آثار محمد على وعاد بالبلاد إلى سباتها الأول ، ولولا أن محمد على كان قد قضى على سلطة العلماء وثروتهم بتحويل أملاك الوقف إليه لعاد العلماء إلى ما كان لهم من النفوذ على أهل البلاد قبيل الحملة الفرنسية . ثم جاء عهد سعيد وصدر قانون ملكية الأراضى وانتهج سعيد سياسة مقرونة بالعطف والتشجيع للمصريين فانتعش الفلاح فى عهده وبدأ يتمتع بثمرة محصوله ومجهوده . وعلى الرغم من تردد سياسة سعيد بشأن التعليم فان الحالة العامة أخذت تتحسن بسبب قلة الحروب

التى اشتركت فيها مصر بعد ١٨٤١ ولرواج المحصولات المصرية ولاختلاط المصريين بالأجانب الذين بدأوا يفدون على البلاد بكثرة غير معهودة من قبل . ثم جاء عهد إسماعيل وقد فصلنا الكلام على الانقلاب الاقتصادى الذى تم فى عهده بسبب انتشار زراعة القطن ورواج سوقه وبسبب الاصلاحات العديدة التى قام بها الخديوى وخاصة من ناحية التعليم ونشر المدارس وإرسال البعثات وتشجيع العلماء والمتعلمين .

على أنه من ألزم مقومات النهضة الفكرية فى أى بلد ضمان الحريات واستقلال القضاء واستتباب العدل فيه ، وهذه جميعها لم تتوافر فى مصر فى العهود السابقة ، فالحريات كانت بيد الوالى والسلطات القضائية والتنفيذية تقوم بها فى الحقيقة هيئة واحدة هى الادارة التى تستمد وحيها من الوالى . أما « قانون الشاهنامه » الذى أصدره السلطان عبد المجيد بمساعى وزيره المصلح رشيد باشا فى سنة ١٨٣٩ وفيه أمن الناس على أرواحهم وأملاكهم فقد أحدث تأثيراً حسناً فى وقته ثم تناساه الناس والولاة لأن المعول على مبلغ تشرب الناس والقائمين بالأمر بروح القوانين لا على مجرد اصدارها .

أما فى آخر عهد اسماعيل فان شيئاً من هذه الشرائط قد بدأ يوجد ، فوجدت المحاكم المختلطة على أساس قضائى مستقل صحيح . ومجرد وجود هذه المحاكم فى البلاد كان كافياً لرفع كلمة القانون وتحسين حال التقاضى الأهلى عاجلا أو آجلا . وفى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦ دعا اسماعيل مجلسا لشورى النواب بلغ عدد أعضائه ٧٥ اختارهم الحكام من بين العمد وأعيان البلاد وسراتها ، وعلى الرغم من أن اجتماع المجلس

كان لمدة قصيرة ، وأنه كان مجلساً استشاريا بحتاً وإن نظام المعارضة النيابية لم يكن معروفا لدى أعضائه ، فان اجتماع المجلس وتشاور الأعضاء فى الأمور المعروضة وظهور عدد مهما كان قليلا من الأعضاء المستنيرين لقيادة المجلس مثل عبد السلام المويلحى كان ايذانا ببدء حياة نيابية جديدة لا بد أن تنمو وتزدهر على ممر الأيام . وقد رأينا كيف استغل الخديوى اسماعيل اجتماع المجلس فى يناير سنة ١٨٧٩ فشجعه على بحث شئون الدولة العامة والاشتراك فى سياسة البلاد فأخذ المجلس يطالب بمسئولية الوزارة أمامه ، ويحضر المشروعات المالية ليعارض بها ما قررته لجنة التحقيق الكبرى والوزراء الأجانب ، ورأينا أيضا كيف قوى الرأى العام خارج المجلس على أثر ظهور جمال الدين الأفغانى وانتشار تعاليمه بين النابهين من طلبة الأزهر وغيرهم فى ذلك العصر ، وبسبب ظهور الصحافة واقبال الناس على قرائتها

ظهور جمال الدين الافغانى

أما جمال الدين الأفغانى فكان عالما قد اتخذ العالم الاسلامى موطنا له فأخلص فى خدمته أيما اخلاص ، وخصص حياته وجهوده لنشر تعاليم الاسلام الصحيحة وتفسيرها تفسيراً عصرياً مستنيراً يتفق مع روح النقد والبحث العلمى الحديث ، وكان من مميزاته أن جمع بين الفلسفة الدينية والعلوم السياسية الحديثة فكان إذا حل ببلد إسلامى لم يقتصر على دروس الدين والفلسفة بل كان يمزج دروسه بالدعوة إلى المبادىء الدستورية لمحاربة الجهل والاستبداد والتداخل الأجنبى .

نزل جمال الدين فى مصر فى سنة ١٨٧١ وعمره إذ ذاك ٣٢ سنة فوجد

أرضا صالحة لبذر بذوره ، إذ استمال إليه الخديوى ووزيره رياض باشا فقررت له الحكومة إعانة شهرية قدرها عشرة جنيهات ، وأخذ يلقى دروسه بالأزهر فى أول الأمر فلما رأى ما عليه بعض شيوخ الأزهر من الجمود جعل يلقى دروسه بمنزله على من التف حوله من المستنيرين من طلبة الأزهر والموظفين وغيرهم . وقد ظهرت آثار تعاليمه بسرعة فبدأ تلاميذه يعالجون الموضوعات العمرانية والسياسية والاجتماعية وينشرون رسائلهم فى الجرائد التى أخذت تظهر فى ذلك الوقت ، فتنبهت مشاعر الناس واستفاقوا من جمود وغفلة استولت عليهم سنين طويلة .

ظهور الجرائد واثرها

وكانت « الوقائع المصرية » أقدم الجرائد التى تصدرها الحكومة المصرية منذ عهد محمد على ، وفى عهد إسماعيل ساعدت الحكومة على إصدار مجلتى « يعسوب الطب » و « روضة المدارس » الأولى علمية والثانية أدبية .

ثم جاء عام ١٨٧٧ وفيه وقعت الحرب الروسية التركية بما فيها من حوادث ووقائع ومفاجآت مثيرة ، فاهتم الرأى العام فى مصر بتتبع سير الحرب لا بسبب اشتراك حملة مصرية مع الأتراك فحسب ولكن لاتصال المصريين الوثيق بمركز الخلافة ولشدة تعلقهم بالجامعة الاسلامية وبحركة التعاون على صد تيار الاستعمار الأوربى . وقد أثارت هذه الحرب وسياسة الدول وخاصة إنجلترا أزاءها أخذا وردا ونقاشا بين الناس فظهرت الجرائد محققة لرغبات قرائها ، وأخذت تنشر كل مايهم الناس عن الحرب وتفتح صفحاتها لتبادل الآراء ، ثم أخذت تتشجع وتكتب

بحذر فى السياسة المصرية العامة محبذةً فى أول الأمر، ثم لما اشتد ساعدها نوعا أخذت تنقد هذه السياسة. وكان إسماعيل فى ذلك الوقت قد أخذ يستشعر الألم من ازدياد نفوذ الأجانب ويعد العدة للتخلص من « المراقبة الثنائية » فكان فى صالحه أن يشجع حركة ظهور الجرائد والكتابة فيها ظنا منه أنها ستكون فى يده سلاحا يقاتل به النفوذ الأجنبى وفاته أن سلاح الصحافة بحدين فكما أنه يصلح لقتال النفوذ الاجنبى فانه قد ينقلب ضده فى أى وقت بايعاز من الجانب الآخر.

ومن الجرائد الذى ظهرت إذ ذاك « أبو نظارة » وصاحبها إسرائيلى مصرى وجريدة « مصر » لأديب إسحاق أحد أدباء السوريين الذين وفدوا إلى مصر بكثرة فى هذه الآونة و « الاهرام » لسليم تكلا وأخيه بشاره (سنة ١٨٧٥) وجريدة « مرآة الشرق » لابراهيم اللقانى أحد الكتاب المصريين و « الوطن » لميخائيل عبد السيد ١٨٧٧.

وكان جمال الدين وتلاميذه يكتبون فى هذه الجرائد ويتصلون بالجمهور إتصالا فكريا مباشراً، وكان لكتابتهم أكبر الاثر فى توجيه الأفكار ضد الحكومة الاستبدادية والنفوذ الأجنبى، وما انتهى عهد الخديوى اسماعيل إلا وبالبلاد رأى عام تمثله الصحافة، ومجلس لشورى النواب كاد يظفر بجميع الحقوق التى كان يتمتع بها مجالس النواب فى أوربا فى ذلك الوقت

وقد جاء فشل اسماعيل فى النهاية وعزله بوساطة الدول وإرغام المصريين صاغرين على قبول أوامر الاجنبى من الأسباب التى زادت

فى ثورة النفوس ضد التداخل الأجنبى ، فلما رفض توفيق مشروع الدستور الذى قدمته وزارة شريف وخالف بذلك سابق وعده وعهده واضطر شريف إلى الاستقالة ليحل محله رياض الذى قبل وجهة نظر الخديوى وممثلى الدولتين فلم يقدم دستوراً ولا دعا المجلس القديم إلى الانعقاد ، بدأ القلق يساور النفوس وجعل النامى يجتمعون ويتشاورون فى مصير بلادهم وقد ظهرت بوادر السياسة الجديدة فنفى جمال الدين الافغانى إلى جدة سنة ١٨٧٩ ، وظهر قانون التصفية وفيه من الغبن لكبار الملاك بالغاء دين المقابلة مافيه فتألفت جمعية سياسية بحلوان تعتبر نواة للحزب الوطنى الذى كان يقول بمبدأ مصر للمصريين ، وكان من مؤسسيه شريف باشا وشاهين باشا وراغب باشا ، وكانت حلوان اذ ذاك سكنا للطبقات الراقية التى آثرت أن تكون قريبة من ولى الأمر .

وكما تألفت الجمعيات السياسية العلنية كذلك تألفت الجمعيات السرية من بين الضباط المصريين وبذلك تولدت العناصر التى أدت إلى الثورة العرابية .

الفصل الثانى

الثورة العرابية

لم تكن الثورة العرابية فتنة دموية أريد بها اقصاء شخص الحاكم أو حزبه وإجلاس آخرين مكانهم كما كان يحدث عادة فى بلاد الشرق ، وكذلك لم تكن انقلابا شعبياً منظما ساهمت فيه الأمة بكل قواها لنصرة مبادىء معينة كما يحدث أحيانا فى الغرب ، بل كانت الثورة العرابية من طابع خاص بها إذ جمعت بين البداوة الشرقية والمدنية الغربية . فهى فى ذاتها ثورة طبيعية ذات صفة دينية قامت ضد تدخل الأجنبى وافتئاته على حقوق البلاد وجل أهلها مسلمون ، وهى أيضا ثورة قامت لنصرة مبادىء وآراء معينة يراد بها تثبيت الحكم الدستورى فى البلاد وضمان مبادىء الحرية والعدل والمساواة للجميع . وهذا الغرض الأخير وحده كاف لأن يسمو بالثورة العرابية فى نظر التاريخ الى مصاف الثورات الدستورية التى قامت فى أوربا وامتاز بها تاريخ القرن التاسع عشر . ولو نجحت الثورة العرابية كما نجحت مثيلاتها لأحدثت فى تاريخ البلاد إنقلابا وتطوراً بعيد المدى ولكنها فشلت فشلا مخزيا فاضحا فأصبحت الثورة « هوجة » هوجاء ونقطة سوداء فى تاريخ البلاد . ويرجع فشلها إلى الأسباب الآتية :

احمد عرابى

١ — الزعامة العسكرية

أولا — لأن زعامة الحركة كانت بيد العسكرية، والعسكرية فئة تمتاز حقاً بنظامها واستقامتها وقوتها ولكنها تجهل السياسة وأساليبها ولا يهمها من العلم والمعرفة إلا ما كان خاصاً بالحروب. والعسكرية فى كل البلاد شديدة الاعتداد بنفسها، عظيمة الازدراء لغيرها من المهن. وهذا طبيعى لمن نصبوا أنفسهم لخدمة غيرهم وكان من أقدس واجباتهم أن يقدموا أرواحهم فى أى وقت فى سبيل هذه الخدمة. فالعسكرية إذا ما تفوقت فى بلد فهى إما أن تضم الجمهور لصفوفها وإما أن تخضعه لها قوة واقتداراً وهذا وجه الخطر من الزعامة الحربية

٢ — الثورة لم تكن شعبية

ثانيا — لم تكن الثورة شعبية منظمة بالمعنى الصحيح، أى أن الشعب اكتفى بامداد الثوار بالرجال والمؤنة والاعانات المادية والمالية ولكنه لم يشترك فعلا كما اشترك مثلا فى حركة سنة ١٩١٩، ويكفى فى انتقاد الثورة أن تكون الثورة العرابية فى مبدئها ضد بعض العناصر المكونة للأمة مثل الجركس والأتراك، وأن الأقباط من المصريين كانوا متخوفين من الحركة بل منهم من أوذى فعلا، ويظهر من كتابات المعاصرين أن كثيراً من العناصر الوطنية التى انضمت إلى الثوار كانوا مكرهين أو مدفوعين بحكم الظروف، فلما أفلتوا من يد العسكرية انضموا إلى المعسكر الاخر حتى أن بعضهم باع الثوار وخططهم بثمن بخس. وهذا يؤيد أن الأيمان بالثورة سنة ١٨٨٢ لم يكن عقيدة متغلغلة فى نفوس القوم بجميع طبقاتهم

٣ — المجاهرة بالعدوان ضد الخديوى

ثالثا — من أهم أسباب الفشل أن الثوار جاهروا فى آخر الأمر بعدوانهم للخديوى ، ومركز الخديوية فى مصر يستمد قوته السياسية من معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ التى اشتركت فيها دول أوربا العظمى، فأى مساس بمركز الخديوية حتى ولو من جانب سلطان تركيا كان مقضيا عليه بالفشل مالم تكن الدول هى المحرضة على ذلك .

وقد كانت الدول وخاصة انجلترا وفرنسا فى صف الخديوى تؤيدانه وتعملان على ذلك بالقوة . فكان بديهياً أن يؤدى عصيان الثوار للخديوى إلى تدخل الدولتين أو احداهما ضدهم ، وان ينقلب الكفاح الدستورى بين نواب الامة والجيش من جهة وبين حكومة الخديوى من جهة أخرى إلى حرب خارجية لايستوى فيها المدافع والمهاجم. زد على ذلك ما كان لمنصب الخديوى من الاحترام والمهابة فى نظر المصريين جميعا يدلنا على ذلك ما شمل البلاد من الهدوء والسكينة فى أثناء الثورة وبعد الهزيمة . فإعلان العصيان ضد الخديوى كان نوعا من الأسراف الذى شوه أغراض الثورة وأودى بها إلى أسوأ نهاية .

رابعا — أن الثوار حاولوا أن يصيبوا غرضين فى آن واحد فأرادوا اصلاح نظام الحكومة الداخلى من جهة وعملوا على مناوأة الأجانب من جهة أخرى ، فاخفقوا فى الغرضين . ولو اكتفوا فى أول الأمر بالغرض الأول وهو الأهم حتى إذا ما نجحوا فيه واصلحوا من شئونهم الداخلية على أساس وطيد من الولاء للحكم القائم وجهوا سياستهم للقضاء

على التدخل الأجنبى لكانوا إلى النجاح أقرب، ولكن الدول لم تمهلهم فما كادت تظهر بوادر الفتنة الداخلية حتى انتهزت الدول الفرصة وقضت على الثورة فى مهدها .

هذه أهم عناصر الضعف فى الثورة العرابية وهناك أسباب أخرى سنفصلها فى سياق الكلام . والآن وقد وصفنا الثورة وعرفنا قدرها نعود فنذكر أوائلها ونتتبع حوادثها

اسباب سوء حال العسكرية

قلنا أن الثورة كانت عسكرية قبل كل شىء والعسكرية كانت إحدى النواحى التى أصابها العطب فى آخر أيام الخديوى اسماعيل ، فزيادة على هبوط الروح المعنوية بين الضباط بسبب الهزائم المتكررة أمام الحبشة وبسبب تقليل عدد الجيش رغبة فى الاقتصاد ، فان روح التمرد والتذمر كانت سائدة بين الجميع . أما التمرد فقد عرفنا كيف تظاهر الضباط فى سنة ١٨٧٨ ضد وزارة نوبار وكيف اعتدوا عليه وعلى «رفرس ولسون» وكيف استغل الخديوى اسماعيل الحادث لمصلحته فتخلص من الوزارة وكان يمقتها ، وبذا تعلم الضباط الدرس الأول فى الثورة واستطاعوا إسقاط وزارة مكروهة دون أن ينالهم عقاب ما .

أما التذمر فيرجع إلى تفوق العنصر الجركسى والتركى فى الجيش ، وسوء معاملة الضباط المصريين عامة ، وقصر الترقى والالقاب على الضباط غير المصريين . وليست هذه الظاهرة فى الجيش بالشىء الجديد أو المستغرب إذا علمنا أن الجيش المصرى منذ ولادته فى عهد محمد على يترأسه ضباط يختارون من بين الطبقات الممتازة وهى طبقة الأتراك والمماليك التى كان

يتدرب أبناؤها من حداثتهم على الكر والفر وركوب الخيل واستعمال السيف . أما المصريون فنشأوا فى صفوف الجيش يهابون الأتراك ويخشون بأسهم ولا يجرءون على الشكوى منهم، وكان الممتازون منهم يترقون إلى الرتب الأولى وندر من كان يصل منهم إلى الرتب العليا وأقصى ما كانوا يصلون اليه رتبة « بكباشى » .

وكان سعيد باشا شديد الاهتمام بترقية العنصر الوطنى فأمر العمد والمشايخ والأعيان بادخال أبنائهم الجيش، وكان يشجعهم ويرقى منهم من تظهر نجابته. ثم زاد عدد الجيش فى عهد اسماعيل وانفتح المجال أمامه لتنظيم الأعمال التى قام بها من فتوح حربية وبعثات استكشافية، واضطر اسماعيل إلى استخدام عدد من الضباط الأجانب وخاصة من الأمريكيين فتدرب الضباط الوطنيون على مختلف الأعمال وتفتحت أذهانهم وتنبهوا إلى حقوقهم فى الترقى وفطنوا إلى خطر السياسة القديمة التى حبذت تمييز الطبقات فى الجيش، واشتدت حماستهم فى آخر عهد الخديوى اسماعيل حين ظهرت بوادر النهضة الوطنية التى رعاها جمال الدين الأفغانى وتلاميذه بأقوالهم وكتاباتهم ، وشجعها اسماعيل نفسه كما بينا

وكان وزير الحربية فى وزارة رياض ضابطا شركسيا اسمه « عثمان رفقى » عرف بتعصبه لأبناء جنسه من الضباط وكان سبباً فى إصدار قرارات وقوانين جديدة أملتها سياسة الاقتصاد فى ذلك الوقت، ومن ذلك أنهم قرروا إنقاص عدد الايات الجيش ، وأخذوا يستغنون عن كثير من الضباط المصريين، وأصدروا قانون القرعة سنة ١٨٨٠ وبمقتضاه جعلت

وزير الحربية وقوانينه الجديدة

مدة الخدمة العسكرية أربع سنوات بدلا من خمس وكان الضباط المصريون الذين ترقوا من « تحت السلاح » يرون فى هذا الاقتصاد ضرراً بصالح الجنود المصريين الذين يرغبون فى الترقى فى الجيش إذ لم يكن يكفى لتدريبهم وتعليمهم مدة الأربع السنوات ، ورأى الوطنيون فى كل ذلك اضطهادا لهم ونكاية بهم فزادت البغضاء بين الضباط الوطنيين وناظر الحربية ، واشتد العداء بين الفريقين لدرجة خطيرة جعلت الضباط الوطنيين يلجأون إلى أخطر الأسلحة يستعملونها فى الذود عن حقوقهم وذلك انهم أخذوا يستميلون العساكر إليهم ويوغرون صدورهم ضد الآخرين ثم جعلوا يعقدون الجمعيات السرية لتدبير الخطط فى الخفاء للوصول إلى مرغوبهم .

سخط الضباط الوطنيين

وكان زعماء هذه الحركة من الضباط « على فهمى الديب » قائد الحرس وكان بحكم وظيفته مقربا من الخديوى يتحدث إليه عن أعمال ناظر الحربية وعن شكاوى الوطنيين وآلامهم وآمالهم وكان الخديوى لضعفه يتظاهر بميله لمساعدة الحركة ولو أنه فى الحقيقة كان يمقتها ويخشاها . « وعبد العال حلمى » أمير الالاى السادس السودانى « واحمد عبد الغفار » قائد الفرسان « وعلى الروبى » أحد الضباط وهو الرأس المفكر « وأحمد عرابى » أمير الالاى الرابع وهو أقوى الضباط شخصية وأفصحهم لسانا واثبتهم جنانا وهو الزعيم الذى اختاره الجيش وتمسك به الشعب فى أثناء الحركة التى عرفت باسمه .

زعماء الضباط

سيرة احمد عرابي

ولد أحمد عرابى من أبوين صالحين سنة ١٢٥٧ هجرية فى قرية صغيرة قريبة من الزقازيق اسمها « هرية رزنة » وأدخله والده وكان شيخا للناحية مكتب القرية فتعلم فيه مبادىء القراءة والكتابة وحفظ القرآن ثم تعلم الحساب والخط على صراف القرية، وسافر إلى مصر حيث التحق بالجامع الأزهر وتعلم شيئاً من الفقه والحديث والنحو وعاد إلى بلدته إلى أن كان عهد سعيد وقد أمر المشايخ بارسال أولادهم إلى الجيش فالتحق بالالاى السعيدى بالقناطر الخيرية ، ولمعرفته بالقراءة والكتابة والحساب أخذ يترقى بسرعة من وكيل « بلوك أمين » إلى « جاويش » ثم أخذ يدرس قوانين التعليم فى الجيش لمختلف الدرجات ففاز فى الاختبارات ورقى إلى رتبة « ملازم » وأخذ يترقى حتى وصل إلى رتبة « قائمقام » وظل كذلك فى عهد إسماعيل واشترك فى حرب الحبشة بوظيفة مأمور مهمات بمصوع، وفى أوائل عهد توفيق رقى مع عدد من الضباط الوطنيين إلى رتبة « أمير الاى » وكان عرابى قد تزوج من ابنة مرضعة إلهامى باشا صهر الخديوى توفيق وبذا أمكنه أن يتصل برجال السراى .

ولكنه رغم وصوله إلى هذه المرتبة فان أخلاقه الأولى لم تتغير فقد ظل إلى النهاية رجلا بدوياً شديد التمسك بدينه يباهى بما حفظه فى الأزهر من آيات وأحاديث، ويردد ما قرأه من سير الأولين ومن تاريخ نابليون بونابرت وكان سعيد باشا قد أهدى اليه ترجمة عربية لتاريخ ذلك الرجل العظيم . وقد أثرت فيه تربيته الدينية الأولى فكان يكثر من اقامة حلقات الذكر ويعتقد فى بركات أولياء الله وفى التمائم والرقى

وفى كثير من الخزعبلات التى ليست من الدين فى شىء ، وقد غالى فى ذلك كثيراً حتى أنه أقام فى ليلة موقعة التل الكبير حلقة كبرى للذكر دعا اليها من المنيا بالتلغراف زعيم إحدى الطرق الصوفية وأتباعه . كل هذا يدل دلالة واضحة على أن عرابى لم يكن يفضل الفلاح المصرى الساذج بكثير من العلم أو المعرفة .

فلما أخذ عثمان رفقى ناظر الجهادية ينفذ قراراته ويستغنى عن الضباط المصريين ويولى بدلهم من الجركس وغيرهم ذهب كثير من الضباط المصريين ومنهم من ذكرنا أسماءهم إلى منزل عرابى وتباحثوا فى ضرورة منع تنفيذ قانون القرعة الجديد ووضع نظم جديدة لضمان المساواة فى الترقى، وتحالفوا على أن يكونوا يداً واحدة فى تنفيذ طلباتهم وأن يكون عرابى رئيسهم المتكلم باسمهم وأقسموا على ذلك ، ثم أخذ الزعماء فى نشر الدعوة بين سائر الضباط فى باقى الألايات وأخذ المواثيق عليهم بضرورة مناوأة الجراكسة والتضامن فى العمل حتى يفوزوا برغباتهم

استعداد الضباط للعمل

ولما تم ذلك وتقدمت التقارير من الضباط حرر الزعماء شكوى رفعوها إلى مجلس الوزراء بالنيابة عن جميع الضباط وفيها يطلبون عزل «عثمان رفقى» ناظر الجهادية ، وكانت اللهجة التى كتبت بها الشكوى شديدة ومثيرة لغضب أولياء الأمور فحاول رياض باشا أن يقنعهم بسحبها ووعد أنه يعمل على إنصافهم فلم يفلح . ولما عرضت المسألة أمام الخديوى غضب غضباً شديداً لتدخل الجيش فى شئون الحكومة التنفيذية وشق عليه أن يملى الضباط ارادتهم ، وصمم على تأديب الزعماء الثلاثة أحمد عرابى

عريضة الضباط لمجلس الوزراء

وعلى فهمي وعبد العال حامى فانعقد مجلس النظار برياسة الخديوى ولم يدع إليه المراقبان وتقرر تكوين مجلس عسكرى لمحاكمة الضباط الثلاثة برياسة الجنرال «أستون باشا» رئيس أركان حرب . وقد جاء فى الأمر الصادر لناظر الجهادية بتشكيل المجلس المذكور مايأتى :

محاكمة الضباط الثلاثة

« بناء على الأفكار الفاسدة والحركات المضرة المتوقعة من كل من أحمد عرابى بك وعبد العال بك حشيش وعلى بك فهمى خلافالقانون والنظام العسكرى قد تقرر توقيف الثلاثة الضباط المذكورين واحالة محاكمتهم على مجلس عسكرى ولهذا أصدرنا أمرنا هذا لكم كى تجروا توقيف الضباط المذكورين مع أخذ الاحتياطات الكافية لعدم وقوع أدنى مايخل بالنظام العمومى تحت كفالتكم . . . »

ويلاحظ هنا أن مجلس الوزراء قد قرر وقف الضباط ومحاكمتهم ولم يقرر سجنهم، كما نلاحظ أيضاً أن المجلس وضع تنفيذ القرار بيد ناظر الحربية و« تحت كفالته » وهذا يدل ضمنا على أن رياض باشا لم يكن من رأيه استعمال الشدة مع الضباط خوفاً مما عساه أن يقع من الاضطراب

وبناء على ذلك دعى الضباط الثلاثة إلى وزارة الجهادية التى كان مقرها ثكنة قصر النيل دون أن يذكر سبب الدعوة، غير أن فحوى قرار مجلس الوزراء كان قدوصل إلى علم الضباط ، ويقال أن قنصل فرنسا العام البارون « ده رنج de Ring » [1] الذى كان يعطف على حركة الضباط ويكره رياض باشا هو الذى اوصل قرارات المجلس إلى عرابى

---

(١) ولما ظهرت علاقة القنصل بالضباط طلب الخديوى من حكومة فرنسا ابعاد «رنج» فأبعد فى فبراير سنة ١٨٨١

وزملائه ولذا أمكنهم عمل الترتيبات اللازمة لاحباط مشروع ناظر الجهادية إذا ما أراد بهم سوءاً. فاتفقوا على أنه إذا تأخر وجود الضباط داخل قصر النيل تحضر العساكر والضباط لاخراجهم بالقوة.

هجوم العساكر على ثكنة قصر النيل

وفعلا حالما وصل الضباط إلى مكان الوزارة جردوهم من سيوفهم واعتقلوهم بحراسة بعض الضباط الجراكسة الصغار، وأصدر ناظر الحربية قراراً بتعيين سواهم على الألايات. فلما وصلت الأخبار إلى الضباط والعساكر تحرك ألاى محمود فهمى برياسة الضابط محمد عبيد وهجم على المكان بمظاهرة كبيرة تهشمت فيها المقاعد والمكاتب والثريات وتمكن عثمان رفقى ناظر الجهادية من مغادرة المكان دون أن يلحقه أذى أما الضباط الثلاثة ففك أسرهم وعلى الرغم من أنهم كانوا معزولين من وظائفهم فانهم ساروا على رأس الجنود والضباط وقصدوا إلى سراى عابدين وطلبوا عزل ناظر الجهادية وأصروا على البقاء حتى يجاب طلبهم فلم يسع الخديوى سوى القبول؛ وطلب الضباط الصفح والعفو من الخديوى فعفا عنهم وأعادهم إلى ألاياتهم. وفى ٦ فبراير ١٨٨١ صدر الأمر بعزل عثمان رفقى وتعيين محمود سامى البارودى ناظراً للجهادية

إجابة مطالبهم

ويعتبر هذا التقهقر السريع من جانب الحكومة بعد ما قررته من استعمال الشدة دليلا ظاهرا على ضعف الحكومة وترددها وسوء تقديرها للمسائل والظروف المحيطة بها، فلو أن المجلس قرر النظر فى إنصاف الضباط وبدأ يحقق المسائل المنسوبة لناظر الحربية لانتهى

نقد تصرف الحكومة

حادث الشكوى بسلام ، أو لو كانت الحكومة جادة حقيقة فى القضاء على الفتنة فى مهدها لاستعملت القوة علنا وإلى النهاية مع اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بالمحافظة على النظام العام ، ولكنها عجزت عن اتباع أحد الطريقين المعقولين وكان فشلها أمام قادة الجيش مقدمة لحوادث أشد خطورة واسوأ عاقبة .

بين الجيش ووزارة رياض

كان المنظور بعد ذلك أن تبذل المساعى من جانب الخديوى والحكومة لاسترضاء الضباط الوطنيين وذلك بانصافهم والعمل على تحقيق مطالبهم شيئاً فشيئاً مع إبعادهم عن مواطن الخطر حتى بذلك تزول أسباب الاستياء والمعارضة ويعود النظام والطمأنينة إلى نفوس القوم . ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل فان سياسة الضعف والتردد والتجسس على الوطنيين لم تتغير ، وزاد عليها أن وجد شىء من سوء التفاهم بين السراى ووزارة رياض لصلابة رياض أزاء مطالب رجال البلاط

ومهما يكن السبب فأن عدم تعاون السراى والوزارة قد أضعف جانب الحكومة و بقدر هذا الضعف كان اعتزاز أمراء الجيش بقوتهم وبانتصارهم ، ولذا زال كل أمل فى التوفيق بينهما فجعل كل جانب يرتاب فى نيات وحركات الجانب الآخر ويقف منه على حذر ، وخاصة ضباط الجيش الذين فقدوا كل ثقة فى الحكومة واستولى عليهم الخوف وترقبوا أن تبطش بهم الوزارة فى الوقت المناسب ، لذلك اتصل عرابى بقناصل الدول يعلمهم بقضية الضباط الوطنيين ويطمئنهم على راحة الأجانب وصيانة مصالحهم بالبلاد ويطلب معاونتهم فى إجابة

مطالب الجيش وكانوا قد طلبوا إصلاحات جمه أهمها إصدار قانون ثابت للترقى فى الجيش وزيادة مرتبات الضباط والعساكر . وفعلا أصدر الخديوى قراراً بزيادة المرتبات وأمر بتشكيل لجنة لبحث التعديلات المراد إدخالها فى نظام الجيش وكان عرابى أحد أعضاء اللجنة .

وفى هذه الأثناء كانت سمعة أمراء الجيش وعلى رأسهم عرابى قد ملأت أرجاء البلاد وتسربت محبة عرابى من الجيش إلى الأكثرية من العمد والمشايخ والأهالى فبدأ يتصل بهؤلاء ويذيع فيهم مطاعن على وزارة رياض وعلى تدخل الأجانب فى شئون الحكومة وينشر الدعوة لعزلها واقامة وزارة جديدة على قواعد دستورية .

بين الخديوى والجيش

وحدث بينما كان الخديوى بالاسكندرية فى شهر يوليو صيف ذلك العام ان صدمت عربةُ أحد الجنود فمات، فما كان من زملائه الا انهم حملوه الى سراى رأس التين وعرضوا أمرهم أمام الخديوى فوعدهم بالنظر غير أن الخديوى استاء من تصرف الجنود وأمر بمحاكمتهم أمام مجلس عسكرى فقرر المجلس عقابهم ، فتدخل عبد العال بك أمير الألاى وطلب من وزير الحربية أن يرجو الخديوى فى ابدال الحكم ، وكان عبد العال حانقاً لأن بعض الضباط من ألايه قدموا شكوى ضده فتكونت لجنة لفحصها ووجدت الشكوى لا أصل لها فقضت على الضباط باحالتهم الى الاستيداع فلم يوافق الخديوى وأعيد الضباط الى فرقهم، وبذا استفحل الخلاف بين الوزير والخديوى فلما وصل الأمر الى الخديوى زاد استياؤه وأساء الظن فى اخلاص محمود سامى فدعا

استقالة محمود سامي واثرها

الخديوى الوزراء الى الاجتماع وقدم محمود سامى استقالته فى ٢ أغسطس سنة ١٨٨١ وتعين بدله داود يكن باشا صهر الخديوى فأخذ هذا يشدد فى تنفيذ الأوامر ومنع الاجتماعات فى المنازل وجعل يتجول بنفسه ليرى مبلغ تنفيذ أوامره وليعاقب المسىء ، فخنق الضباط لقبول استقالة محمود سامى أولاً ولتضييق الرقابة عليهم وعلى منازلهم ثانياً ولعدم تنفيذ الاصلاحات المقترحة لاجهادية ثالثا وأشيع فى ذلك الوقت أن الحكومة استصدرت فتوى من شيخ الاسلام بجواز قتل الضباط فوقع الرعب فى قلوبهم وظنوا ان الحكومة والخديوى واقفان لهم بالمرصاد فآثروا أن يستبقوا الحوادث فما ان صدرت الأوامر بنقل الآلاى الثالث من المشاة من القلعة الى الاسكندرية حتى أعلن الآلاى مخالفة الأمر إذ أشيع بين الجنود أن القصد تشتيت القوى والقاء الجنود فى النيل عند كبرى كفر الزيات

وانتهز عرابى الفرصة فاجتمع بكبار رؤساء الحزب الوطنى أمثال محمود سامى وسلطان وشريف وكان قد تجمع لديهم عرائض من الأهالى يطالبون بعزل الوزارة وتشكيل مجلس النواب واتفقوا على أن يقوم الجيش بمظاهرة سلمية تأييداً لمطالب الأمة ، وكتب عرابى الى الخديوى والحكومة يعلمهم انه سيحضر على رأس الجيش الى سراى عابدين فى اليوم التالى ليعرض مطالب الأمة على الخديوى ، وأخطر عرابى القناصل بالأمر وليؤكد لهم اخلاد الناس الى السكون وعدم المساس بمصالح الأجانب . فلما كان يوم ٩ سبتمبر اجتمع الخديوى والوزراء « والسير اوكلند كولفن » المراقب الانجليزى وذلك

لاستعداد لمظاهرة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

لتغيب القنصل العام فقر الرأى على ان يحاول الخديوى النصح للألايات بالعدول ، وفعلاقام الخديوى من سراى الاسماعيلية وذهب ومن معه الى ألاى الحرس فتظاهروا بالامتثال وتوزع الضباط والجند للحراسة ثم قصد الى القلعة وقوبل بمثل ما قوبل به من ألاى الحرس ، ثم قصد الى العباسية ليلحق بألاى عرابى فوجد انه قد سار نحو عابدين على رأس قوة مكونة من ٢٥٠٠ جندى و ١٨ مدفعاً أخذوا أماكنهم فى ميدان عابدين وخلفهم عدد لا يحصى من الخلق فقصد الى السراى ودخل من أحد الأبواب الجانبية ومعه « كولثن »

مساعى الخديوى

مظاهرة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

وكان « كولثن » من موظفى حكومة الهند خبيراً بحوادث الفتن والاضطراب فلم يضعف ولم يتردد فى نصح الخديوى بالظهور بمنتهى الثبات والشجاعة وأن لا ينسى أنه أمير البلاد وأن عرابى لا يجرؤ أن يعصى له أمرا ، فلما وصل الخديوى ومن معه الى السراى خرج الى الساحة ومعه كولثن ويحيط به على مسافة قصيرة بعض كبار الضباط. وسار الخديوى الى الساحة بقدم ثابتة ورباطة جأش . وكان ذلك عصر الجمعة ١٥ شوال ١٢٩٨ — ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وهو يوم فذ فى تاريخ نهضة البلاد الوطنية إذ فيه لم يكتف الجيش بعرض مطالب الجهادية بل كان على رأس المطالب دعوة مجلس النواب للانعقاد . وكان عرابى وحوله كبار الضباط فى وسط الميدان فتقدم نحو الخديوى وما أن رآه الخديوى يتقدم ممتطياً جواده وشاهراً سيفه حتى صاح به أن انزل فنزل عرابى وسار نحو الخديوى وحوله حراسه شاكى السلاح وأدى

موقف الخديوى

التحية ، فنادى به الخديوى أن أغمد سيفك فلبى الأمر ، وسأله الخديوى عن معنى كل هذا فأجاب عرابى أن للأمة ثلاثة مطالب

أولا — عزل جميع الوزراء وتعيين وزارة جديدة

ثانيا — دعوة مجلس النواب للانعقاد

ثالثا — زيادة الجيش إلى ١٨٠٠٠

وقال عرابى ان الجيش قد أتى للحصول على هذه المطالب بالنيابة عن الأمة ولن يبرح ذلك المكان حتى يحظى بها . فقال الخديوى ان هذه الطلبات ليست من خصائص الجهادية واتجه إلى « كولفن » كأنه يريد منه إبداء رأيه فأشار إليه بعدم بحث هذه المطالب مع الضباط وأن يدخل السراى ويتركه لمفاوضتهم . فدخل الخديوى السراى وكان بها الوزراء وقناصل الدول واستأنف « كولفن » الكلام مع عرابى وظل معه إلى أن حضر نائب القنصل العام وهو « شارلس كوكسن Cookson » قنصل الأسكندرية . قال القنصل مخاطبا عرابى : ان الطلب الأول من خصائص مولاك ، وطلب تشكيل مجلس النواب من خصائص الأمة ، وزيادة الجيش لا لزوم لها لأن البلاد فى حالة سلم وسياسة الاقتصاد تطلب ذلك . فقال عرابى إنه نائب عن الأهلين فى تنفيذ هذه الطلبات بواسطة هؤلاء العساكر وهم أولادهم واخوتهم فهم القوة التى ينفذ بها كل ما يعود على الوطن بالمنفعة والصلاح ، فأعلمهم القنصل بخطورة استعمال القوة . وبعد أخذ ورد صمم عرابى على ضرورة إسقاط الوزارة قبل انصراف الجند فقبل الخديوى ووعد باجابة الطلبين الآخرين فى الوقت المناسب

اصرار عرابى على طلبانه

واتفق على دعوة شريف باشا لتكوين الوزارة الجديدة وكان شريف فى ذلك الوقت يعد أكبر رأس للحزب الوطنى فابتهج الضباط والجنود وهتفوا بحياة الخديوى وتركوا الميدان إلى معسكراتهم بمنتهى الهدوء والنظام، وطلب الضباط مقابلة الخديوى فأذن لهم وتصافى الجميع

اهمية هذه المظاهرة

وإنا لنسجل هنا هذا النصر بمزيد الأعجاب والفخر لا لأهمية المطلب النيابى الذى وعد الخديوى باجابته، فحسب بل للروح الوطنية العالية التى سادت الجميع فى ظروف دقيقة وفى جو محمل بالكهرباء تتردد فيه أنفاس الجميع سراعا تلهفا لما عساه أن يحصل، فلو أن كلمة بسيطة من أحد الجانبين نبت عن الصواب، أولو أن ايماءة جاءت فى غير موضعها لسببت كارثة للبلاد، ولكن الجانبين احتفظا بحدود الواجب وتمسكا بفضيلة الكرم وضبط النفس فانتهى اليوم بفوز وطنى عظيم. وخليق بعرابى أن يفاخر بهذا النصر أمام المجلس الذى حاكمه إذ يقول: «إن البلاد التى لم يكن بها مجلس نيابى يحفظ للأمة حقوقها فى كافة ممالك الأرض يحصل فيها أكثر من ذلك بحيث يسفك فيها كثير من الدماء وهذا لا يخفى على كل متذكر لأن الحاكم المستبد لا يسلّم فى الشورى بسهولة، ونحن بحمد الله تعالى لم يحصل منا أدنى شىء يخل بالراحة.»

الفصل الثالث

بداية عهد جديد

أما شريف باشا فبعد مفاوضات بينه وبين كبار الأعيان ونواب البلاد من جهة وبين ضباط الجيش من جهة أخرى قبل تأليف الوزارة فى ١٤ سبتمبر ١٨٨١ ، ومن أعضاء الوزارة مصطفى فهمى للخارجية ومحمود سامى البارودى للحربية واحتفظ شريف بالداخلية واسماعيل أيوب للأشغال وقدرى للحقانية ومحمد زكى للمعارف وعين بطرس غالى كبيراً لكتاب المجلس ، ومع أن شريف كان قد اشترط عند قبوله الوزارة أن يخلد الجيش الى السكون ، وأن يمتثل عرابى وزملاؤه لأوامر الحكومة بالانتقال بجنودهم من القاهرة فان انتصار الجيش فى يوم ٩ سبتمبر ونجاحه فى املاء مطالبه أمام الخديوى على أطراف الأسنة قد أودى بسلطة الخديوى وجعل للجيش نفوذاً وسلطاناً فوق نفوذ وسلطان الحكومة

يدلك على ذلك الخطابات التى كتبها أحمد عرابى وزملاؤه إلى قناصل الدول لمناسبة مظاهرة يوم ٩ سبتمبر ففيها يتعهدون لهم بحفظ السلام وصيانة الأمن العام وحماية مصالح رعايا الدول الأجنبية الصديقة ، مع أن الحكومة كانت قائمة ولا يصح أن يتولى مسئولية النظام العام سوى السلطات المشروعة . وقد كتب « السير ادوارد

محمد شريف باشا

مصطفى رياض باشا

مالت » عقب حادثة ٩ سبتمبر يقول « ان الخديوى يائس ولم تعد له ثقة فى اخلاص الضباط له . ولا رجاء البتة فى راحة أو استقرار إلا بقمع الجيش ، هذا رأى الخديوى وكلما مضت الأيام اتسعت رقعة الخلاف »

خطة شريف باشا

على أن شريف باشا لم يكن بالوزير الذى يقبل أن يكون آلة فى يد الجيش، فقد وضع لوزارته خطة صريحة منذ البداية وهى أن يعمل أولا على تنفيذ القوانين العسكرية التى اقترحتها اللجنة التى شكلت لاصلاح رجال الجهادية فى عهد محمود سامى البارودى وكان عرابى أحد أعضائها ثم يأمر بنقل الوحدات التى يترأس عليها عرابى وعبد العال خارج القاهرة ومتى صفا الجو من الروح العسكرية أشار على الخديوى بدعوة مجلس النواب وعرض عليه مشروع الدستور الجديد ، وكان من رأيه أنه اذا اجتمع مجلس النواب انتقلت الزعامة الوطنية من الجيش الى النواب وأمكن الوزارة أن تعتمد على مؤازرة النواب فى مشروعاتها التى كانت تقضى باصلاح النظام الحكومى مع مراعاة مركز البلاد من حيث علاقاته مع الأجانب فيما يختص بشئون الدين . هذه هى الخطة الحكيمة التى سارت عليها وزارة شريف باشا والتى كان من شأنها أن تصل بالبلاد إلى الغاية الوطنية المطلوبة لولا تدخل الدول واسراف الجيش كما سنرى

وتنفيذاً لهذه الخطة ذكر شريف فى كتابه للخديوى فى بدء تأليف الوزارة ، أن المراقبة الثنائية التى قوبلت فى أول الأمر

بالطعن والنقد قد ساعدت الحكومة وأدت خدمات تذكر فى سبيل استقرار الحالة المالية ، وأن الوزارة لذلك تشير بابقاء المراقبة بالنظام الذى وضع لها فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ . ومن هذا يتضح أن شريف باشا المشهور بوطنيته وعطفه على الحركة الدستورية كان يرى أن التفاهم مع حكومتى انجلترا وفرنسا أمر ضرورى ولو فى أول الأمر لحسن سير الأمور المالية والسياسية فى البلاد

وفى ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨١ صدرت القوانين العسكرية الخاصة بالترقيات والاستيداع والمعاشات والأجازات فارتاح الحزب العسكرى لصدور هذه القوانين وأعلنوا إخلاصهم للوزارة ، وكان فى ذلك الوقت عدد كبير من أعيان البلاد ونوابها أمثال عبد السلام المويلحي والشريعى ومحمد سلطان وأمين الشمسى والشيخ على الليثى فقدموا لشريف باشا عريضة يلتمسون فيها انتخاب المجلس النيابى ودعوته للانعقاد بحيث يكون له ما لمجالس الأمم الأوربية المتمدينة من الحقوق ، فأخذ شريف يعد قانونا أساسيا لمجلس النواب الجديد وأصدر الخديوى فى ١٨ اكتوبر سنة ١٨٨١ أمراً بانتخاب الأعضاء بحسب قانون سنة ١٨٦٦ القديم ودعوتهم للاجتماع فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١

دعوة مجلس الشورى للانعقاد

وعلى أثر ذلك تقرر إرسال عرابى وألايه الى رأس الوادى بمديرية الشرقية ، والألاى السودانى برياسة عبد العال حلمى إلى دمياط فامتثلا للأوامر ، ولكن عرابى لم يغادر القاهرة كضابط عادى بل كزعيم وطنى كبير إذ طاف فى شوارع القاهرة وهو فى طريقه إلى المحطة

انتقال عرابي الى رأس الوادى

واستقبل بحماسة شديدة أدت إلى مظاهرة كبرى فى المحطة خطب فيها عبد الله النديم خطيب الثورة وآخرون من الوطنيين، ونثرت على الجنود الزهور والرياحين ووزعت عليهم الحلوى وتكررت هذه المظاهر على المحطات الأخرى إلى الزقازيق حيث بقى عرابى وجنوده موضع الاحترام والاحتفاء من الجميع

* * *

بدء تدخل تركيا والدول

وفى أثناء ذلك كانت الحوادث الأخيرة قد وصلت إلى تركيا فاشتم منها الباب العالى رائحة الثورة وتزعزع حكومة الخديوى، وأراد أن يعيد حكومة مصر إلى سابق تبعيتها مباشرة للدولة، وقد شاهدنا هذه الرغبة من جانب الباب العالى عقب عزل الخديوى اسماعيل وتنصيب توفيق. وكان عرابى قد بدأ يكاتب الباب العالى ويشرح له مطالب الوطنيين ومظالم الضباط المصريين ويشكو له تدخل المراقبين الأجانب فى شئون البلاد وتسلط المسيحيين على مصالح رعايا السلطان. ومع أن غرض الحركة الوطنية التى يمثلها الجيش هو تحديد سلطة الخديوى وإقامة حكومة نيابية دستورية وهو غرض لا يمكن أن يلقى استحسان السلطان أو تأييداً منه اذ كان هذا منافياً لخطة الباب العالى فى سياسة الدولة العثمانية، إلا أن الباب العالى لفرط رغبته فى انتهاز الفرص لم يسعه سوى المبادرة بارسال وفد صغير على رأسه المشير على نظامى باشا أحد الياوران وعلى فؤاد بك لتحية الخديوى وللبحث فى حالة الجيش وتعرف أسباب الفتنة والشكوى، فوصل نظامى باشا فى ١٠ أكتوبر سنة ١٨٨١

ارسال وفد تركى الى مصر

وكانت ثائرة الجيش قد هدأت وبدأت الحكومة فى تنفيذ مشروعاتها فى جو يدل ظاهره على استقرار الحالة واستتباب النظام فاكتفى نظامى باشا بمقابلة الخديوى وحضور الولائم وزيارة بعض المصالح والألاى الثانى بقصر النيل وأميره طلبه عصمت ، وكان نظامى يخطب فى الجند حاثا على طاعة الخديوى ممثل السلطان فى البلاد ويقول من بعض الخديوى فقد عصى السلطان .

ارسال سفن حربية انجليزية وفرنسية

ولما رأت الحكومتان الانجليزية والفرنسية نشاط تركيا السياسى فى مصر أوجستا خيفة فأرسلتا إلى ممثليهما يشيران عليهما بالترحيب برسل السلطان ومنعهم من التدخل فى حكومة البلاد بأى صفة ثم بدا للحكومتين فجأة أن رعاياهم فى مصر قد يحتاجون إلى موئل يلجأون إليه إذا اضطرب النظام فى البلاد فأرسلتا سفينتين حربيتين لا بصفة مظاهرة بحرية أمام المياه المصرية بل بمثابة رد عملى على حضور الوفد التركى إذ لم يقع فى البلاد مايبرر إرسال هذه السفن ، فغضبت تركيا وأبلغت الدول أن وجود السفن يثير النفوس فى مصر وربما أدى ذلك إلى حدوث ثورة

أما الخديوى والحكومة المصرية والجيش والحزب الوطنى فانهم جميعاً أخذوا على غرة لأنهم لم يتوقعوا أن ينشط الباب العالى ويرسل إلى البلاد رسلا من لدنه ليدلل على أن تركيا هى صاحبة السيادة فى مصر ومن يدرى ماقد يؤدى إليه مثل هذا التدخل ؟ لذلك انصرفت الحكومة إلى مطالبة انجلترا وفرنسا بتقصير أمد هذه الزيارة وفعلا بذلت المساعى

فى القسطنطينية وفى مصر لعودة الوفد، فطلبت تركيا أن تنسحب السفن الحربية الانجليزية والفرنسية أولا، فأبلغ اللورد «دفرين Dufferin» سفير انجلترا لدى الباب العالى أن السفن ستغادر الميناء فى نفس اليوم الذى يبحر فيه الوفد التركى. وفى يوم ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ سافر الوفد وأقلعت السفن، وعاد شريف يحاول تنفيذ خطته بدعوة مجلس النواب إلى الانعقاد بعد أن هدأ الجو بانتقال الجنود ورؤسائهم إلى داخل البلاد وعودة الوفد التركى إلى بلاده. فأصدر الخديوى عقب مغادرة الوفد للقاهرة أمراً بتعيين محمد سلطان باشا رئيساً لمجلس النواب، ولما تم الانتخاب بحسب الطريقة القديمة وهى أن يتولى العمد والمشايخ اختيار واحد أو اثنين عن كل مديرية وثلاثة عن القاهرة واثنين عن الأسكندرية وواحد عن دمياط اجتمع النواب فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ وكان مؤلفاً من ٨٢ عضواً وقد افتتحه الخديوى بخطاب جاء فيه :

سفر الوفد التركى واقلاع السفن

افتتاح مجلس النواب ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١

« أبدى لحضرات النواب ممنونيتى من اجتماعهم لأجل أن ينوبوا عن الأهالى فى الأمور العائدة عليهم بالنفع. وفى علم الجميع أنى من وقت ما استلمت زمام الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب ولكن تأخر افتتاحه للآن بسبب المشكلات التى كانت محيطة بالحكومة فأما الآن فنحمد الله تعالى على مايسر لنا من رفع المشكلات المالية بمساعدة الدول المتحابة . . . . فلم يبق مانع من المبادرة إلى ما أنا متشوف لحصوله وهو مجلس النواب الذى أنا فاتحه فى هذا اليوم باجتماعكم.

« فعلى المجلس أن يكون مساعداً للحكومة مخلصاً فى خدمة الوطن منحصرة أفكاره ومذاكراته فى المنافع العمومية مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة مع الدول سالكا المسلك المعتدل والمنهج القويم . . . فالواجب علينا الاعتدال والتأنى وحسن التبصر وأن نكون يداً واحدة فى إتمام الأعمال النافعة متوسلين بعناية الله تعالى وإمداد رسوله الكريم . »

وقد رد المجلس على خطاب الخديوى وسرّ الخديوى من روح الاعتدال والحكمة التى بدت فى خطب النواب وصرح للسير « إدوارد مالت » بأنه منشرح من مسلك النواب ومتفائل خيراً وأن البلاد داخلة فى دور إصلاح وتقدم .

مسائل الخلاف بين المجلس والحكومة

وأخذ المجلس يباشر تنظيم شئونه وأخذت الوزارة تعد القانون الأساسى للمجلس لعرضه عليه بأقرب فرصة . وكان أمام الحكومة مسألتان لابد لها من أخذ رأى الدولتين فيهما قبل عرض القانون لعلاقتهما بالمسألة المالية . أما الأولى فهى ميزانية الجيش وكان من رأى وزير الحربية وضباط الجيش أن تزاد الميزانية بحيث تستطيع الوزارة إبلاغ عدد الجيش إلى ١٨٠٠٠ وهو العدد المنصوص عليه فى الفرمانات وكانت المراقبة المالية تميل إلى زيادة ميزانية الجيش لدرجة ما ولكنها كانت تعارض فى زيادة عدد الجيش وكان شريف من رأى المراقبين وأخيراً قر الرأى على تحديد ميزانية الجيش ٥٢٢٫٠٠٠ جنيه بزيادة ١٥٤٠٠٠ جنيه على ما كانت عليه فى العام الماضى وكان المطلوب أن تزاد الميزانية ١٢٦٠٠٠ جنيه أخرى .

أما المسألة الثانية فكانت أدق وأشد خطورة من المسألة الأولى وكانت الصخرة التى تحطمت عليها سفينة الآمال الوطنية التى كان ينتظرها الشعب من الوزارة والمجلس بفارغ الصبر. وذلك أن الوزارة رأت أن قانون سنة ١٨٦٦ أصبح لا يلائم حالة البلاد وما وصلت إليه من الرقى فزادت فى حقوق المجلس وتوسيع اختصاصه وقررت أن يكون للنواب حق النظر فى القوانين والنفقات العمومية وأن لا ينفذ قانون ما لم يوافق عليه المجلس. وقررت مبدأ مسئولية الوزارة لدرجة ما.

حق مناقشة الميزانية

أما حق مناقشة الميزانية والموافقة عليها فرأى شريف أن هذا من شأنه أن يعرض مسألة الديون وقانون التصفية والمراقبة الثنائية لتدخل النواب وهو أمر لا تستطيع الحكومتان قبوله وقد اتفق مع ممثلى الحكومتين على ذلك. وكان من رأى شريف أن أى احتكاك مع الأجانب بخصوص الدين أو المراقبة قد يؤدى إلى سوء تفاهم وإلى وقف تنفيذ سائر الاصلاحات التى يراها المجلس، لذلك جاء القانون الأساسى خلوا من حق مناقشة الميزانية

وفى ٢ يناير سنة ١٨٨٢ حمل شريف اللائحة الجديدة وعرضها على المجلس وتكونت لجنة من ١٦ عضواً لبحثها فاقترحت اللجنة رد اللائحة لمجلس النظار لتعديلها فيما يختص بالموافقة على الميزانية، وقالت اللجنة أن مجلس شورى النواب بما له من حق الرقابة العامة على الادارة العامة فى البلاد له أن يناقش الميزانية ويعترض عليها إذا رأى وجها لذلك، هذا مع احترام المجلس لتعهدات الحكومة المصرية بشأن الدين

والجزية وقانون التصفية . وكان المراقبان من أشد المعارضين لمنح المجلس هذا الحق لأنهما يفقدان بذلك سلطانهما وتفوق رأيهما فى المسائل المالية والادارية ويصبحان مسئولين أمام مجلس النواب بعد أن كان اتصالهم بالخديوى وحكومته مباشرة ، وقالا إن مناقشة المجلس للميزانية معناه المساس بالتعهدات الدولية التى أخذت مصر على عاتقها تنفيذها بمقتضى قانون التصفية سنة ١٨٨٠

آراء المراقبين

ويجدر هنا أن نذكر رأى «السير اكلند كولفن» المراقب الانجليزى إذ يقول فى مذكرته التى أرسلها إلى الحكومة الانجليزية فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ « إنه ليس من السياسة أن تصاب الحركة الوطنية فى مصر بالفشل ، بل الأولى تشجيعها ولكن لابد من وقفها عند حدها ولا يتيسر لها التطور والنجاح إلا إذا عرف النواب حدودهم . فالمسألة المالية والمراقبة الثنائية يجب أن يكونا بعيدين عن متناول المجلس وإلا تزعزعت الثقة المالية وعادت الأمور إلى ما كانت عليه قبل الاصلاح» . أما رأى المراقب الفرنسى فكان ضد النزول عن شىء من الحقوق للمجلس خوفا على مصلحة الدائنين الأجانب وكذلك كان رأى الحكومة الفرنسية

وبينما كانت المفاوضات جارية بين المجلس والوزارة وبين الوزارة والقناصل بشأن هذا الخلاف وصل إلى الحكومة فى ٨ يناير سنة ١٨٨٢ مذكرة مشتركة من الحكومتين الانجليزية والفرنسية كانت سبباً فى تهيج الخواطر وتطور الحوادث تطوراً خطيراً سريعاً ، وكانت الوزارة إذ ذاك قد أحدثت بعض تغييرات إرضاء للجيش فعينت عرابى وكيلا

المذكرة المشتركة ٨ يناير سنة ١٨٨٢

للحربية بدلا من إفلاطون باشا وعينت الشيخ الأمبابى شيخاً للأزهر بدلا من الشيخ العباسى الذى اتهم باصدار فتوى قتل الثائرين . وهذه التعيينات الجديدة لها مغزاها وهو أن الحزب العسكرى بعد أن انزوى لدرجة ما على أثر دعوة مجلس شورى النواب للاجتماع قد بدأ ينشط بسبب الخلاف الذى شجر بين المجلس والحكومة .

تدخل الدول

لما وقعت حوادث أول فبراير و٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ظهر للدول أن النظام فى مصر قد بدأ يتقلقل وأن مصالح الأجانب فى البلاد قد تعرضت فى مصر للتلف فى أى وقت ، فبدأت انجلترا وفرنسا بصفة كونهما صاحبتى الامتياز فى مراقبة مصالح الدائنين الأجانب بمصر تفكران فى طريقة لتوطيد مركز الحكومة الخديوية فى البلاد فى حدود الحقوق الممنوحة لها بمقتضى فرمانات الباب العالى ومعاهدة لندن ١٨٤٠ ، وكان من الطبيعى أن يتجه نظر الدولتين إلى تركيا صاحبة السيادة لتتدخل لحسم الخلاف بين الخديوى والجيش . وكانت انجلترا بحسب سياستها التقليدية ترمى إلى تقوية الدولة العثمانية وضمان سلامة ممتلكاتها ولكنها كانت تخشى أن يؤدى تدخلها فى مصر إلى احتلالها البلاد وإعادتها الى نفوذها الأول . وكان من رأى انجلترا بعد أن قويت مصالحها فى مصر بسبب فتح قناة السويس وشراء أسهم

خطة انجلترا

الخديوى فيها أن تبقى مصر متمتعة باستقلالها الذاتى بارشاد المراقبة الأوربية ، لذلك كانت ترى فى تدخل تركيا ضرراً لمصالحها . على أن احتلال مصر بجنود تركية كان أخف وقعا عند الحكومة الانجليزية من احتلالها بجنود فرنسية .

خطة فرنسا

أما فرنسا فان سياستها كانت ترمى الى اغفال سيادة تركيا على مصر وعدم تمكينها من إعادة نفوذها فى البلاد ، وكان من رأيها أنه اذا تطلبت الأحوال إرسال قوة فانها تفضل إرسال قوة فرنسية انجليزية فى مصر على إرسال قوة تركية . من هذا يتضح أن الحكومتين كانتا تعارضان فى إعادة نفوذ تركيا فى مصر ولذا كان موقفهما حاسما عند ما قررت تركيا إرسال وفد نظامى باشا . ويتضح أيضا أن بين الحكومتين خلافا فى الرأى فبينما انجلترا كانت تفضل إذا دعت الحال أن تحتل البلاد قوة تركية لمدة معينة ، فان فرنسا كانت تفضل أن تحتلها قوة فرنسية انجليزية .

أما عن باقى الدول فان روسيا كانت منضمة إلى حليفتها فرنسا تعاضدها فى سياستها أمام الباب العالى وفى مصر ، وإيطاليا بدأت تميل إلى جانب انجلترا وخاصة بعد أن احتلت فرنسا تونس فى ذلك العام وكانت ايطاليا تطمع فى بسط نفوذها الاستعمارى على جزء من ساحل البحر الأبيض المواجه لها . أما ألمانيا فكانت سياستها بعد انتصارها على فرنسا فى الحرب السبعينية أن تفرق بين انجلترا وفرنسا ، وكان من رأيها أن مصر خير ميدان تختلف فيه الدولتان

على أن الحالة فى مصر لم تكن قد وصلت بعد إلى حد اليأس من الاتفاق ، وكان شريف لا يزال يمنى نفسه بأن استمرار الحياة النيابية سيؤدى حتما إلى تقليل أهمية الجيش ، وأنه يستطيع أن يستند الى معاضدة المجلس وإبعاد الجيش عن السياسة . ولكن الدول كانت لمصر بالمرصاد تترقب الفرصة للتدخل وبسط النفوذ ، ففى أول الأمر اقترحت حكومة فرنسا على انجلترا إرسال قائدين يحكمان الجيش فى مصر أحدهما فرنسى والآخر انجليزى ، وطبيعى أن يقابل الاقتراح بالرفض من جميع النواحى لأن الشعور فى مصر كان ثائراً ضد تغلب النفوذ الأجنبى فى البلاد فوجود القائدين يكون بمثابة اطفاء الحريق بصب الزيت . فلما جاء «غمبتا Gambetta» على رأس وزارة فرنسا اختط لنفسه خطة حربية وساق انجلترا أمام فرنسا فى كل ما اقترح خاصا بالسياسة المصرية ولو طالت مدة وجود « غمبتا » على رأس الحكومة الفرنسية لدخلت الجنود الفرنسية مصر إما وحدها أو بالاشتراك مع انجلترا ولحال دون احتلال انجلترا البلاد بمفردها .

اقتراحات الحكومة الفرنسية

فلما تسلم «غمبتا» العمل كتب إلى الحكومة الانجليزية يخبرها بأن الوقت قد حان للاتفاق على سياسة مشتركة قوية إزاء المسألة المصرية وكان من رأى غمبتا تدعيم مركز الخديوى وإبقاء مصر تحت المراقبة الثنائية بدون إرسال جيش احتلال إذا أمكن ، وإذا تعذر ذلك فبإرسال جيش احتلال فرنسى أو انجليزى . وبفضل هذا الأسلوب الجرىء استطاع غمبتا أن يكسب لجانبه اللورد جرانفل وزير خارجية انجلترا

وكان بطبعه حذراً شديد الاحتراس لا يريد أن يتقيد بأية خطة معينة لحل المسألة المصرية . فلما اجتمع المجلس النيابى فى مصر كتب غمبتا يقترح إرسال مذكرة مشتركة لتقوية جانب الخديوى والمراقبة فأشار « سير أدوارد مالت » قنصل انجلترا بمصر على حكومته بأنه إذا كان المقصود من المذكرة تشجيع الخديوى على معارضة المجلس النيابى الجديد فان النتيجة ستكون فوزاً للحزب العسكرى وللباب العالى واندحاراً لشريف الذى ينظر إلى المجلس بعين الرجاء والأمل ، ومع ذلك وبالرغم من المذكرة التى كتبها « كولفن » المراقب الانجليزى وفيها ينصح بتشجيع الحركة الوطنية مع ضرورة وقفها عند حدودها المشروعة بمنع المجلس من مناقشة الميزانية والتعرض للمصالح التى يديرها الأوربيون فان الحكومة الانجليزية قبلت مذكرة الحكومة الفرنسية . وقدمت المذكرة المشتركة إلى الخديوى فى ٨ يناير سنة ١٨٨٢ وفيها توجه الحكومة الخطاب إلى قنصلها فتقول : —

نص المذكرة المشتركة

« كلفنا كم أكثر من مرة أن تبلغوا الجناب الخديوى وحكومته رغبة حكومتى فرنسا وانجلترا فى مساعدته ومساعدة حكومته للتغلب على ما يعترضهم من مصاعب متنوعة من شأنها أن تعوق سير الأعمال العامة فى مصر . إن الحكومتين منفقتان تماماً فى الخطة التى تتبعانها بشأن مصر ، وقد تبادلت الحكومتان المذاكرة بهذا الشأن لمناسبة اجتماع مجلس شورى النواب . فبناء على ذلك أرجوكم أن تصرحوا للخديوى أن حكومتى فرنسا وانجلترا تريان فى بقائه على أريكة الملك بحسب

الشروط التى نصت عليها الفرامانات واعترفت بها الدولتان خير ضمان فى الحاضر والمستقبل لحسن النظام واطراد التقدم والسعادة فى البلاد .

« إن الحكومتين متفقتان كل الاتفاق على ضرورة منع أسباب الارتباك سواء كانت هذه الأسباب داخلية أم خارجية ويكون من شأنها تهديد النظام القائم فى مصر وذلك بتوحيد جهودهما. ولا يخالجهما شك فى أن إعلان هذا التصريح الرسمى سيمنع حدوث ماعسى أن يطرأ من الأخطار التى قد تتعرض لها حكومة الخديوى . . . . . .

« والحكومتان متفقتان بأن الخديوى سيجد من هذا التصريح الثقة والقوة اللتين يحتاج إليهما فى إدارة شئون مصر وأهلها ». وبعد أن قرئت المذكرة كلفهما الخديوى بتبليغ حكومتهما شكره على اهتمام حكومتيهما

نقد المذكرة

هذه هى المذكرة المشتركة المشهورة التى قضت على آمال شريف فى إمكان الاعتماد على المجلس النيابى فى اتباع سياسة الاعتدال والتعاون مع الأجانب التى كان يشير بها . فان المذكرة جاءت دليلا كافياً على سوء نية الدولتين نحو مصر والحركة الوطنية ، وأنهما تريدان التدخل فى شئون البلاد الداخلية بطرق غير مشروعة عابثتين بحقوق السلطان وبرغبة الأهلين وعلى ذلك سرعان ماتوثقت العرى بين المجلس والجيش وأصبح الجيش وعلى رأسه عرابى النصير الذى يركن إليه النواب والشعب فى الدفاع عن حقوقهم ضد الاستبداد وتدخل الأجانب . أما عن مركز الخديوى فان المذكرة وقبولها وتبليغ الشكر من أجل إرسالها كل ذلك قد أضعف من مركزه فى نظر النواب والجند إذا اعتبره الجميع ألعوبة

فى يد الحكومتين وأنهما تريدانه على العبث بالحقوق التى كسبها المجلس

وأما فى نظر شريف والأوساط السياسية فى مصر فقد كانت المذكرة بمثابة قنبلة فجائية وقعت فعكرت الجو وهدمت كل الأمانى الحسنة التى كانت ترجى من وزارة شريف ، إذ ليس هناك شك فى أن الدولتين قد أخطأتا فى الظن بأن الحركة فى البلاد مقصورة على الجيش وفاتهم أن الحركة كانت وطنية أيضاً ، وأنهما بعدم عطفهما على المجلس النيابى قد رمتا بالنواب فى أحضان الجيش وكانتا سبباً فى اثارة النفوس والتعجيل بالثورة

وقد ذكر شريف باشا للقنصلين عقب تقديم المذكرة أنه بسبب هذه المذكرة سيعتبر الخديوى عدو الاصلاح ، وأن الدول تريد أن تضعف الصلات بين تركيا ومصر ، وأنها تكره المجلس النيابى وتريد أن تتدخل حيث لا مبرر لتدخلها . وقد كتب قنصل إنجلترا فى مصر يؤيد هذه الآراء لحكومته ويبدى لها أن الأمور كانت سائرة سيراً حسناً وأن المصريين كانوا يعتبرون انجلترا نصيرة للآراء الحرة إلى أن جاءت المذكرة فوحدت بين جميع الأحزاب إذ اعتقد الجميع أن إنجلترا وفرنسا تريدان قمعها وظلمها ، وأن إنجلترا مسوقة وراء فرنسا ذات المطامع الاستعمارية التى ظهرت آثارها فى تونس .

وحاول شريف وحاولت الحكومة الانجليزية على أثر ما وصلها من ممثليها اصلاح الموقف إما بارسال مذكرة تفسيرية أو بارسال رد

من حكومة الخديوى ولكن الحكومة الفرنسية رأت عدم مس المذكرة بشىء وأن الموقف يجب أن يبقى كما هو وأن على مصر أن تسمع فتسكت !

الخلاف بين الوزارة والمجلس

وعلى ذلك بقى أثر المذكرة بدون أى تغيير وازدادت الحالة حرجاً لتفاقم الخلاف بين الحكومة ولجنة الستة عشر وعلى رأسها سلطان باشا ويظهر أن وسطاء السوء قد استغلوا هذا الخلاف فصاروا يحرضون كل جانب بالاصرار على موقفه وعلى ذلك فشلت جميع المحاولات التى اقترحت للوصول إلى اتفاق بشأن الميزانية ، فمن جانب الحكومة اقترح شريف أن يجعل للمجلس حق ابداء الرغبات بشأن الميزانية فكان رد اللجنة أن للمجلس حق مناقشة جميع أقسام الميزانية وأخذ الصوت عليها ما عدا الأقسام الخاصة بالجزية وقانون تصفية الديون والالتزامات الدولية . فرفض الاقتراح بحجة أن مناقشة الميزانية والتصويت عليها بواسطة المجلس يعتبر خرقاً للتعهدات الدولية . ثم اقترح أن يعين عدد من النواب مساو لعدد من الوزراء ويشترك الجميع فى بحث الميزانية ويكون للرئيس الصوت المرجح ، وظن الجميع أن هذا الاقتراح سيرضى الدولتين . ولكن حكومة فرنسا وعلى رأسها غمبتا رفضت الاقتراح رفضا باتا فى ٢٣ يناير سنة ١٨٨٢ وكذا فعلت الحكومة الانجليزية ولو أن رفضها كان أخف وقعا من رفض فرنسا اذ كانت انجلترا تميل الى السماح بأن يناقش النواب أبواب المنصرف لا الأيراد . وأخيراً عرضت الحكومة آخر اقتراح يمكن قبوله وهو أن يكون للمجلس حق

ابداء الرغبات لا فى مجموع ميرانية كل وزارة فحسب بل فى كل أقسام وأبواب الميزانية فرفضت اللجنة الاقتراح ، وأخيراً أبلغ القنصلان شريف أنهما مستعدان لعرض ما يقترحه النواب بخصوص الميزانية على حكومتيهما لأخذ الرأى بشرط أن يتفق النواب والحكومة أولا على جميع مواد اللائحة . فعرض شريف هذا الرأى على المجلس فاعترضت اللجنة على تدخل الحكومتين فى شأن اللائحة . وكان قد اجتمع زعماء الجيش والحزب الوطنى وقرروا إسقاط وزارة شريف . ويحسن هنا أن نشير الى وجهة نظر كل من الجانبين

جهة نظر النواب

كان النواب يعتقدون أن لهم حق الرقابة العامة على مصالح البلاد ومواردها وأنهم يأبون أن تصبح بلادهم مرهونة لمصلحة الدين فلا يسمح لهم حتى بمناقشة جزء الميزانية غير المخصص لدفع الدين . وكانوا يعتقدون أن هناك بلاداً مدينة بل ومفلسة ومع ذلك بقيت تلك البلاد حرة فى اختيار الحكومة التى توافق أهلها . أما فى مصر حيث أصحاب الديون متمتعون بحقوق وامتيازات مضمونة فان الدول تأبى على مصر بالاتفاق مع خديويها أن تدخل بعض اصلاحات يتطلبها نظام الحكم . ويظهر أن النواب والحزب العسكرى قد أساءوا تقدير الظروف الخارجية فظنوا اعتدال شريف جبناً واستسلاماً لرغبات الدولتين وقرروا أن الوقت قد حان لأن يتسلم رجالهم زمام الحكم ليقودوا البلاد إلى الغرض الأسمى غير عابئين بما يعترضهم من صعاب . أليس الجيش منهم ومعهم فماذا يهم ؟

محمود سامى البارودى

أما شريف فكان يرى ضرورة السير فى الاصلاحات بحذر حتى لاتتدخل الدولتان وتقضيان على كل شىء . وكان شريف يعلم مبلغ قوة المراقبة الثنائية وقوة الدولتين فى حماية مصالح الدائنين والأجانب فلم ير بداً من اتباع سياسة الاعتدال المقرونة بالحزم والرغبة فى الاصلاح

الفصل الرابع

وزارة الثورة

وفى آخر يناير سنة ١٨٨٢ ذهبت لجنة مكونة من خمسة عشر عضوا من النواب لمقابلة الخديوى وعرض ما قر الرأى عليه بشأن الرياسة واسقاط وزارة شريف ، فاجتمع شريف وقنصلا الدولتين عند الخديوى ورفض شريف البقاء فى الحكم وقدم استقالته ، فاستدعى الخديوى اللجنة وسألهم عمن يختارون للوزارة فأبوا الافصاح عن غرضهم بحجة أنه ليس من حقهم واكتفوا بأن طلبوا تعيين من يتفق معهم فى وجهة نظرهم ثم أشار بعض الأعيان على الخديوى بتعيين محمود سامى البارودى وفى ٥ فبراير سنة ١٨٨٢ تعين محمود سامى باشا البارودى رئيساً للوزارة وعرابى بك وزيراً للحربية ومحمود باشا فهمى للأشغال ومصطفى باشا فهمى للخارجية والحقانية وعبد الله باشا فكرى للمعارف وحسن الشريعى باشا للأوقاف واسماعيل أيوب باشا للمالية

استقالة وزارة شريف

تعيين محمود سامى البارودى

وجميع هؤلاء الوزراء ماعدا مصطفى فهمى كانوا من أنصار الحزب الوطنى أو العسكرى . أما مصطفى فهمى فكان قد اختص بوزارة الخارجية فى الوزارات الأخيرة وذلك لمرونته واعتدال أخلاقه .

أما رئيس النظار الجديد « محمود سامي البارودى » فكان أذكى العرابيين وأكثرهم خبرة وتمرساً بالأعمال الحكومية وكان طموحاً للمعالى يسعى

سيرة محمود سامي البارودي

إلى المناصب ويتقرب من أصحاب السلطة ويستمليهم إليه بكل الطرق. فقد عمل محمود سامى مع رياض ونوبار وشريف، وكان متضامنا مع شريف فى وزارته الأخيرة ومع ذلك لم يجد أقل غضاضة فى الانتقاض عليه فى النهاية. ويرجع أول عهده بالوظائف إلى عهد الخديوى إسماعيل اذ تزوج محمود سامى من ابنة مرضعة الخديوى فاستطاع بفضل زواجه أن يشغل إحدى الوظائف بالسراى ثم أخذ يرتقى فى مثل هـذه الوظائف إلى أن قطع صلاته بزوجته لأسباب داخلية، وكان يظن فى أول الأمر أن انفصاله من زوجته سيوغر صدر الخديوى إسماعيل عليه غير أن لباقته وحسن سياسته مكناه من كسب الخديوى لجانبه، وما لبث أن تزوج من أسرة منصور يكن باشا صهر الخديوى، ومن ذلك الوقت أخذ نجم محمود فى الصعود فكان من قواد الفرسان فى الحملة التى أرسلها إسماعيل بقيادة ابنه الأمير حسن للاشتراك مع الأتراك فى الحرب الروسية التركية عام ١٨٧٧ ولما عاد عين حكمداراً على القاهرة. ويقال أنه كان على علم سابق بما وقع من ضباط الجيش ضد وزارة نوبار ورفرس ولسون فى أول فبراير سنة ١٨٧٩ ولما ألف شريف وزارته فى تلك السنة عينه وزيرا للأوقاف، ولما سقطت وزارة شريف بسبب اللائحة الأساسية دخل سامى فى وزارة رياض كوزير للأوقاف أيضا، ولما قامت حركة الضباط ضد عثمان رفقى وزير الحربية كان محمود سامى هو الوزير المختار للحربية ثم استقال ووقعت حادثة ٩ سبتمبر وتألفت وزارة شريف.

وكان سامى البارودى وزيراً للحربية على كره من شريف. فلما وقعت

الأزمة بين الحكومة ومجلس النواب اقتنص سامى الفرصة وأخذ يعمل مع العرابيين حتى رشحوه لرياسة الوزارة، فلم يسع سلطان باشا رئيس المجلس إلا أن يشير على الخديوى بتعيين محمود سامى البارودى رئيساً للوزارة إجابة لرغبة الجيش . وبذا جاء تعيين محمود سامى بناء على اقتراح الجهادية والنواب ولم يكن بناء على دعوة من الخديوى . والحقيقة أن محمود سامى لم يكن له من الرياسة إلا اسمها إذ كان عرابى مسيطراً على الوزراء وعلى كل شىء فى الحكومة . وما كاد يعلن خبر تأليف الوزارة الجديدة وتغلب المجلس على الحكومة حتى قامت الأفراح والولائم فى كل مكان ابتهاجا بذلك النصر، وأصبح بيت عرابى كعبة يحج إليها الأعيان وطلاب الحاجات من كل صقع حتى امتلأ بيته بالزائرين وهداياهم

الشيخ محمد عبده

وكان يساعد العرابيين فى ذلك الوقت بالفكر والقلم واللسان الاستاذ الأمام الشيخ محمد عبده الذى يعد بحق فى طليعة المصلحين المفكرين فى مصر بل وفى الشرق الاسلامى . وقد درس فى الأزهر ثم لما هبط مصر جمال الدين الأفغانى كان محمد عبده من أنبغ تلاميذه، فكان يعمل مع استاذه فى تحرير المقالات الاجتماعية والسياسية فى الجرائد الوطنية ولما سقطت وزارة شريف فى أول عهد الخديوى توفيق ونفى جمال الدين الأفغانى إلى جده أخرج محمد عبده من وظيفة التدريس بدار العلوم وأمر بالبقاء بقريته بالبحيرة، غير أن رياض باشا مع ما اشتهر به من عطفه على حركة الجامعة الاسلامية سعى له حتى عينه سنة ١٨٨٠ لرياسة تحرير «الوقائع الرسمية» فاتخذ محمد عبده من الجريدة ميدانا لنشر دعاية اصلاحية

فى الدين والعمران ، وكان يختلف عن استاذه جمال الدين فى أنه لم يكن من أنصار الطفرة بل كان يؤمن بالتدرج والتطور ، ولذا كان من رأيه أن يعم التعليم الصحيح وينتشر بين الناس حتى يثبت بذلك النظام الدستورى فى البلاد وتقوى جذوره فى نفوس القوم ، واستمر محمد عبده يؤازر الوطنيين ويشترك معهم فى وضع الخطط حتى جاءت وزارة محمود سامى البارودى فكان محمد عبده من أكبر الرؤوس المفكرة بجانب الوزارة

وكان يؤازر الوزارة جماعة من الكتاب والمفكرين الأجانب بمصر

الكتاب الاجانب

مثل « ولفرد اسكون بلنت Blunt » الانجليزى وهو شاعر مثر انجليزى كان يزور مصر فى شتاء سنة ١٨٨١ — ١٨٨٢ وكان يميل إلى معاشرة الأعراب والمسلمين ويعتقد فى امكان تجديد الأمم العربية على أساس إسلامى صحيح ، فلما علم بحركة الوطنيين فى مصر ساهم فى الحركة بكل قواه فكان يشجع العرابيين ويتوسط بينهم وبين القنصل الانجليزى والحكومة الانجليزية وقد دافع عن عرابى إلى النهاية . ومن الكتاب الأجانب الذين ساعدوا العرابيين « جريجورى Gregory » الانجليزى والمسيو « نينيه Ninet » السويسرى

لائحة المجلس الجديدة

وكان يظن فى أول الأمر أن الوزارة الجديدة سوف تتعثر فى أذيال الارتباك والفشل بمجرد اضطلاعها بالأعمال ، ولكن الوزارة سارت فى بداية عهدها بروح المسالمة والاعتدال . وفى ٨ فبراير سنة ١٨٨٢ قدم محمود سامى للمجلس مشروع اللائحة الأساسية بحسب ما اقترحته لجنة الستة عشر فوافق عليه المجلس وأهم ماجاء فيه خاصا بنظر الميزانية هو : المادة الحادية والثلاثون : ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة

السنوية تقدم لمجلس الوزراء سنويا لغاية الخامس من شهر نوفمبر بالأكثر

المادة الرابعة والثلاثون : لا يجوز للمجلس أن ينظر فى دفعيات الويركو (الجزية) المقرر للاستانة أو الدين العمومى أو فيما التزمت به الحكومة فى أمر الدين بناء على لائحة التصفية أو المعاهدات التى حصلت بينها وبين الحكومات الأجنبية .

المادة الخامسة والثلاثون : ترسل الميزانية إلى مجلس النواب فينظرها ويبحث فيها (بمراعاة البند السابق) ويعين لها لجنة من أعضائه مساوية بالعدد والرأى لأعضاء مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعا فى الميزانية ويقرروها بالاتفاق أو بالأكثرية

أما عن المسئولية الوزارية فجاء فى القانون ما يأتى : —

المادة الحادية والعشرون : النظار متكافلون فى المسئولية أمام مجلس النواب

المادة الثانية والعشرون : كل من النظار مسئول عن إجراءاته المتعلقة بوظيفته

المادة الثالثة والعشرون : إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخابرات وبيان الأسباب ولم تستعف النظارة فللحضرة الخديوية ان تأمر بفض مجلس النواب وتحديد الانتخاب على شرط أن لا تتجاوز الفتره ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الانفضاض .

المادة الرابعة والعشرون : إذا صدق المجلس الثانى على رأى المجلس الأول ينفذ الرأى المذكور قطعيا

ويتضح من هذه المواد أن المجلس راعى الحدود الموضوعة له ولم يتعداها إذ نص فى صلب القانون على عدم النظر فيما له علاقة بالدين والتزامات الحكومة نحو الأجانب ، وقد أوصى محمود سامى فى خطابه للمجلس عند نظر اللائحة بالمحافظة على حدود هذا القانون ومراعاة هذه الحدود حتى تكون جميع الأعمال والأفكار منحصرة فى دوائرها ، وقد أقيمت الاحتفالات فى جميع أنحاء القطر وخاصة فى القاهرة والاسكندرية ابتهاجاً بالموافقة على القانون الأساسى كما أقرته لجنة المجلس .

ازدياد نفوذ الجيش

غير أن روح الاعتدال لم تدم طويلا ، وسرعان ما ظهر إسراف الجيش وعلى رأسه عرابى فى كل شأن من شئون الدولة ، إذ قررت الوزارة زيادة عدد ألايات الجيش وزيادة مرتبات الضباط والعساكر دون أى اكتراث لرأى المراقبين أو لايرادات الدولة . ثم قررت ترقية كثيرين من الضباط بعد أن أحالت عددا كبيرا من الجراكسة والأتراك إلى الاستيداع ومع أن قانون الترقية العسكرية كان يقضى بامتحان الضباط قبل ترقيتهم فان عرابى قرر ترقيتهم لمجرد اقتناعه بكفايتهم ولعدم رغبة الضباط والعساكر فى عمل الامتحانات . وكان الخديوى قد أنعم على عرابى برتبة الباشاوية فطلبها عرابى أيضاً لرفقائه عبد العال وطلبه عصمت وعلى فهمى . ولما أحس الجيش بازدياد نفوذه وتفوق كلمته طغى رجاله وإستهانوا بالسلطات العامة فضعفت هيبة الحكومة وخاصة فى الأقاليم حيث اضطرب الأمن

وهاجر الأعيان إلى القاهرة يتزلفون إلى الجيش وقواده . ولما انفض مجلس شورى النواب فى مارس ١٨٨٢ حسب القانون لم يبق شك فى أن النهضة الدستورية التى كان يرجوها شريف وسلطان والمويلحى والشمسى والشريعى وأمثالهم قد تحولت إلى قيام حكم الجيش والسيف فى الجميع .

موقف الدول

سقوط وزارة غمبتا في فرنسا

هذه الأحوال التى كانت فى مجموعها تشير إلى قرب وقوع حوادث ذات بال قد لفتت من جديد نظر الدولتين وخاصة بعد إن أصبح مركز المراقبين فى الحكومة بدون جدوى . وكانت وزارة «غمبتا Gambetta» فى فرنسا قد سقطت فى نفس الوقت بالتقريب الذى فيه سقطت وزارة شريف فى مصر وجاء بعد « غمبتا » « ده فرسينه de Freycinet » وكان على عكس غمبتا بطيئاً متردداً لم يكوّن لحكومته سياسة محدودة بشأن مصر . ويلوح أن خطته السياسية كانت سلبية نظرية أكثر منها إيجابية عملية ، فكان يرى وجوب عدم تدخل تركيا كما كان يرى عدم تدخل فرنسا أو إنجلترا بمفردهما بل إحالة المسألة إلى مجمع الدول . غير أن فرنسا كانت على كل حال قد ارتبطت بالمذكرة المشتركة التى قدمت لمصر فى ٨ يناير سنة ١٨٨٢ فى عهد « غمبتا » ولم يبق إلا الاتفاق مع إنجلترا على طريقة التدخل متى حان وقته . وكانت تركيا قد أرسلت احتجاجا للدول على أثر تقديم المذكرة المشتركة فجاءها الرد من النمسا والمانيا وإيطاليا والروسيا بأن هذه الدول ترغب فى بقاء الحالة الحاضرة فى مصر على ما هى

خطة ده فرسنيه

عليه بحسب الفرمانات التى منحها السلطان للخديوى، وإن هذه الحالة الحاضرة لايمكن أن يلحقها أى تعديل إلا بموافقة الدول مع الباب العالى فجاء هذا الجواب هادماً لكل ما كان يجول بخاطر الباب العالى من الآمال بشأن إنفراده فى تثبيت سلطانه بمصر واحداث ما يراه من التغييرات.

أما حكومتا انجلترا وفرنسا فبعد أن كانتا فى عهد « غمبتا » تعتمدان على جهودهما الخاصة أرادتا بعد ذهاب غمبتا ووصول احتجاج الحكومة التركية أن تشركا الدول معهما فأرسلت الحكومتان فى ١١ فبراير سنة ١٨٨٢ الى الدول كتاباً دوريا تستعلمان فيه عن استعداد الدول لمبادلة الآراء معهما بشأن الأحوال فى مصر، وقد ذكرت الحكومتان أن الحالة فيها لا تتطلب التدخل الآن ولكن اذا حدث مايدعو للتدخل فان الحكومتين ترغبان أن يكون هذا التدخل بناء على رغبة صادرة من الدول، ولذا يستحسن أن يدعى الباب العالى للاشتراك فى التداول أيضاً.

اشتراك باقي دول اوربا

وقد رحبت الدول بهذه الدعوة وأعلنت استعدادها للاشتراك فى المباحثة وبقيت تنتظر تطور الحوادث أو ما تعرضه عليها الحكومتان من الاقتراحات، وأخذت الحكومتان تفكران فى مختلف الاقتراحات من غير جدوى فاقترح « لورد جرانفل Granville » مثلا أن يرسل مندوبان ممتازان للعمل مع القنصلين والمراقبين، واقترح «فرسنيه» عزل الخديوى وتعيين الأمير عبد الحليم أكبر أفراد الأسرة الخديوية مكانه وقد رفضت الحكومة الانجليزية الاقتراح الأخير لأنه يعد خيانة

للخديوى بعد أن شجعته الحكومتان ووعدتاه بالمساعدة

وبينما الحكومتان فى أخذورد للوصول الى حل يتفقان عليه بشأن الحالة فى مصر اذا بازمة سياسية خطيرة قد حلت بمصر على أثر حادث غريب وذلك انه لما أسرف عرابى فى ترقية أنصاره من ضباط الجيش دون الضباط الأتراك أو الجراكسة تذمر الأخيرون وبدأوا يجتمعون ويتشاورون فيما آل اليه أمرهم ، ووصل إلى مسامع عرابى أنهم يريدون اغتياله هو وكبار ضباطه فأصدر أمره فى ١٩ — ٢٢ ابريل سنة ١٨٨٢ بالقبض على ٤٨ ضابطا من بينهم عثمان رفقى وزير الحربية السابق .

حادث محاكمة لضباط الجراكسة

وسرعان ما تألف مجلس عسكرى برياسة الفريق راشد حسنى لمحاكمة المتهمين ، فحقق معهم المجلس فى جلسات سرية لم يسمح للمتهمين فيها بالدفاع عن أنفسهم، وقضى على أربعين منهم بالتجريد وبالنفى المؤبد فى السودان ومن هؤلاء عثمان رفقى . وظاهر أن هذا الحكم على مثل هذا العدد من الضباط لمجرد تفكيرهم فى الانتقام من عرابى وزملائه كان فى نهاية القسوة ، فلما عرض الحكم على الخديوى للموافقة تردد كعادته لا عن سوء قصد لأنه هو الذى أمر بعقد المجلس العسكرى وتوسيع نطاق التحقيق، ولكن لعلمه بأن الحكم جاء جائراً وعرضة للنقد . وعلى ذلك شاور ممثلى الدول فى الحكم فنصحوه باستعمال الرأفة، ولزيادة الاحتياط رأى أن يعرض الأمر على الباب العالى لأن تنزيل عثمان رفقى باشا من رتبته كان من حق السلطان نظريا ، فما كاد الوزراء يسمعون بذلك حتى اهتاجت خواطرهم واشتطوا فى خطابهم مع الخديوى واتهموه بانه صار

فظاعة الحكم

موقف الخديوى

آلة فى يد قناصل الدول ، وانه بالرجوع الى تحكيم الباب العالى قد نزل عن الاستقلال الداخلى للبلاد وجعل من مصر ولاية عثمانية بسيطة . ووصل الغضب بالوزراء الى درجة أن رئيس الوزراء أبلغ القنصلين دهشته من تصرف الخديوى وأنه إذا جاء الأمر بالغاء حكم المجلس فان الأمر لاينفذ وانهم سيعارضون ولو بالقوة وصول مندوبى السلطان

وكان الوزير يعلم بطبيعة الحال مقدار كراهية الحكومتين وخاصة حكومة فرنسا لأقل تدخل من جانب تركيا فى شئون مصر . لذلك لما وصل الى علم الحكومتين رغبة الخديوى فى استشارة الباب العالى واستعداد هذا للتدخل بطريقة ما سارعتا بنصح الخديوى بعدم انتظار أمر الباب العالى وإصدار أمره باستبدال العقوبة من لقاء نفسه، وعلى ذلك أصدر الخديوى قراراً فى ٩ مايو بتعديل الحكم الى نفى الضباط خارج مصر دون تعيين السودان ، فعز على عرابى ومحمود سامى أن ترغم الوزارة والجيش فى أمر كهذا يهمهم شخصياً إذ كانت المؤامرة فى نظرهم مدبرة ضدهم

تعديل الحكم

وعلى ذلك اشتد الجفاء بين الوزراء والخديوى وتوترت العلاقات بينهما بدرجة أن الوزراء لم يكتفوا بعدم الاتصال بالخديوى بل عملوا على إبعاده عن الحكم، فاجتمع مجلس الوزراء وقرر أن الخلاف بينهم وبين الخديوى يقتضى عرض موضوع الخلاف على مجلس النواب فأصدروا فى ١٢ مايو دعوة بعقد مجلس الشورى دون عرض الأمر على الخديوى وفعلا اجتمع الاعضاء، ولكن وطنيتهم أملت عليهم خطة حكيمة إذ

الجفاء بين الوزراء والخديوى

الوزراء يدعون مجلس النواب

أبوا أن يجتمعوا بصفة رسمية ، واكتفوا باجتماعهم فى منزل سلطان باشا رئيس المجلس

ويعتبر دعوة المجلس بدون أمر الخديوى أول عمل ثورى قامت به الوزارة ، وحاول النواب ورئيسهم أن يصلحوا بين الخديوى ووزرائه فلم يفلحوا وأصر الخديوى على موقفه ، وأخيراً رؤى أن يوافق الخديوى على ابقاء الوزراء دون رئيسهم لما وقع منه فى حق الخديوى ، فرضى الخديوى وعرض رياسة الوزراء على مصطفى فهمى باشا فأبى وبذلك عادت المشكلة الى ما كانت عليه ، وقد اقتنع الجميع بأنه مادامت العسكرية متفوقة فى البلاد تعذر قيام وزارة جديدة تقبل مسئولية الحكم ولذا لم يكن هناك بد من بقاء الوزارة الى أن تسنح الفرصة ، وفعلا هدأت الحال نوعا ونفى الضباط المحكوم عليهم الى سوريا ومنها الى القسطنطينية

مصطفى فهمي يرفض تأليف الوزارة

وكانت حكومة فرنسا قد خشيت تدخل تركيا ففاتح «دى فرسنيه» رئيس حكومة فرنسا الحكومة الانجليزية فى ضرورة إرسال أسطول بحرى الى الاسكندرية مكون من ست سفن لكل دولة ، وأن تكتب الدولتان لمنع تركيا من التدخل ، وأن تخطر الدول ويطلب إليها الاشتراك فى نصح الباب العالى بالامتناع عن التدخل . وقد وافقت الحكومتان مبدئياً على إمكان دعوة تركيا للاشتراك معهما ولكنهما لم يعلنا هذه الرغبة فكان ذلك سبباً فى فشل الغرض الذى من أجله أرسلت الدولتان أسطوليهما .

ارسال اسطول انجليزى وفرنسى إلى الاسكندرية

ولما شاع الخبر خشى الناس عواقب وجود السفن الحربية وأظهر محمود

اثر وصول الاسطول

سامى وعرابى وأنصارهم استعدادهم للمصالحة وخدمة الخديوى باخلاص وعادت العلاقات فى الظاهر بين الخديوى والوزراء الى مجاريها، وفى ١٩ مايو سنة ١٨٨٢ وصلت السفن الانجليزية بقيادة أمير البحر « بوشامب سيمور Beauchamp Seymour » والسفن الفرنسية بقيادة أمير البحر « كنراد Conrad » ولو أشركت الحكومتان معهما تركيا لهدأت الحال ولأيقن النواب والضباط أن تركيا بالاتفاق مع الدولتين تريد حماية الخديوى وتأييد مركزه .

اثر عدم اشتراك تركيا

وكانت الحكومة الفرنسية ترجو على أثر ارسال الأساطيل أن يتشجع الخديوى ويقيل وزراءه ويعين وزارة معتدلة قوية يرأسها رجل معروف كشريف باشا ، ولكن عدم اشتراك تركيا مع الدولتين أضاع الثمرة من ارسال السفن اذ اعتقد الجميع أن الباب العالى لا يوافق على تدخل الحكومتين لتأييد مركز الخديوى ، وأن نيات الدولتين نحو مصر غير خالصة فعاد التحالف القديم بين النواب والجيش للدفاع عن مصالح البلاد ضد تدخل الأجانب ، وأخذ عرابى ينظر فى استعداد البلاد من الوجهة الحربية، وبذا تزعزعت الثقة فى بقاء الحالة الحاضرة وأخذ الأجانب يغادرون البلاد بكثرة ، وأخيراً رأى قنصلا الحكومتين أن الفرصة قد سنحت لعرض انذارهما النهائى وهو ما كان يجول بخاطرهما ومهدا له منذ أن وصلت السفن الحربية فقدما فى ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ مذكرة لرئيس الوزارة طلبا فيها

الانذار النهائي

١ — ابعاد عرابى عن مصر بصفة مؤقتة محتفظا برتبه ونياشينه

٢ — ارسال عبد العال حلمى وعلى فهمى الى قرائم فى داخل القطر محتفظين أيضاً بالمرتب والرتب

٣ — استقالة الوزارة القائمة بالأمر

وعلى أثر ذلك انقطعت العلاقات بين ممثلى الدول والوزارة كما قطع المراقبان « مسيو برديف » الذى عين بدلا من « ده بلنيير » والسير « أوكلندكولفن » علاقاتهما مع الوزارة .

ولما عرض الأمر على الوزراء أنكروا حق تدخل الدولتين . ولما علموا أن الخديوى قبل هـذه الشروط قدمت الوزارة إستقالتها فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ وكتبوا فى الوقت نفسه احتجاجاً أرسلوه للخديوى قالوا فيه بما أنه قبل الشروط التى قدمتها الدولتان فيكون قد وافق على تدخل الأجانب مخالفا بذلك الفرمانات السلطانية . ولم يكن فى استطاعة الوزارة أن تؤخر استقالتها بعد أن قبل الخديوى الشروط وإلا عدت الوزارة ثائرة علناً ، وقد كانت الفرصة سانحة للقبض على ناصية الحال لولا تطرف العسكرية ، فقد دعى شريف لتأليف الوزارة فلم يقو على ذلك بسبب نفوذ العسكرية وعدم رضوخهم ، وكان قد اشترط أن يقبل العرابيون تنفيذ المذكرة الأخيرة ، فلم يقبلوا بالطبع ورفض الوزارة رغم تأييد مسيو دفرسنيه له رسمياً فى برقية أرسلها إلى قنصل فرنسا بمصر ثم زال الأمل فى إمكان تعيين وزارة قوية تضطلع بالأعمال . وما لبث الحال أن تفاقمت بسبب تهديد العسكرية والبوليس للحكومة بأنه اذا لم يعد عرابى للحربية فى ظرف ١٢ ساعة فانهم يصبحون غير مسئولين

استقالة وزارة محمود سامي

الجيش والبوليس يطلب عرابى

عما يحدث . كل هذا والخديوى مصمم على عدم التحول عن عزمه حتى ولو كان فى اصراره خطر على حياته .

ولما تباطأت الدولتان فى مطالبة الباب العالى بالتدخل لوضع حد لعصيان العسكرية أبدى الخديوى رغبته فى حضور ضابط عثمانى كبير يوقف العسكرية عند حدها فتردد ممثلا الدولتين . وأخيراً وقع ما أرغم الخديوى على إعادة تعيين عرابى وزيراً للحربية إذ حضر فى ٢٨ مايو سلطان باشا والنواب والأعيان وممثلو الطوائف المختلفة ومنهم شيخ الاسلام وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود والتمسوا من الخديوى إعادة تعيين عرابى وزيراً للحربية فرفض الخديوى ولكنهم ألحوا فى الرجاء والاستعطاف قائلين إنه إذا كان الخديوى يرى أن يعرض حياته للخطر فان عليه واجب صيانة حياتهم وحياة شعبه من الخطر . وعلى ذلك قبل الخديوى إعادة تعيين عرابى للحربية وقبل عرابى أن يكفل الأمن والنظام العام أمام قناصل الدول الأخرى

إعادة تعيين عرابى للحربية

وفى نفس ذلك اليوم أرسل الخديوى يطلب مندوباً عثمانياً فقررت الحكومة العثمانية فى ٤ يونيه ١٨٨٢ إرسال المشير مصطفى درويش باشا ومعه أسعد افندى . ويظهر أن خطة الباب العالى فى ذلك الوقت كانت ترمى إلى التظاهر بحماية مصالح الخديوى من جهة وتشجيع عرابى والحزب العسكرى سراً حتى يكيد بذلك لفرنسا وانجلترا وهما اللتان منعتاه من استعمال حقه الشرعى فى التدخل من أول الأمر . فبينما كان درويش باشا يقدم الهدايا للخديوى ويدعو إلى تأييده ، كان أسعد افندى يشجع

وصول مندوب تركى

خطة الباب العالى المزدوجة

العرابيين ، وقد ثبت فى أثناء محاكمة عرابى باشا ان عرابى كان متصلا بموظفى الباب العالى وأنه كان يتلقى الخطابات من أمناء السلطان بين آن وآخر وقد برهن الباب العالى على سياسته هذه بمنح عرابى وكثير من الضباط نيشانات مختلفة تقديراً لأعمالهم ، وقد تسلم عرابى النيشان المجيدى الأول من الخديوى شخصياً ، أما باقى الضباط فقد حالت الحرب دون تسلمهم نيشاناتهم .

موقف عرابي

وكان عرابى قد أصر على سحب البلاغ الأخير المقدم من الدولتين وتحديد حقوق الخديوى أزاء وزرائه وقطع المفاوضات مع حكومتى انجلترا وفرنسا وباقى الدول اللهم إلا عن طريق تركيا . ويدل الطلب الأخير على مبلغ ما كان لتركيا من التأثير فى قرارات العرابيين ، ولذا استمرت الحال مضطربة والنفوس ثائرة والحزب العسكرى يجاهر فى كل مجمع بضرورة خلع الخديوى الذى قبل بلاغ الدولتين وتنصيب الأمير عبد الحليم وكانت رسله تنشر الدعاية له بالمال والخطب .

نزوح الاجانب من مصر

أما الأجانب فاستمر نزوحهم من البلاد، ومن بقى منهم نصح لهم قناصلهم بالتسلح وخاصة بالأسكندرية حيث يكثر عددهم . وفى ٣١ مايو كتب قنصل انجلترا إلى حكومته يقول « أنه قد يقع التحام فى أى وقت بين المسلمين والمسيحيين »

حادث ١١ يونيه بالاسكندرية

وفى وسط هذا الجو المفعم بالأقاويل والأشاعات المحمل بالكهرباء بسبب وجود الأساطيل الحربية وبسبب ما كانت تنشره الصحف الوطنية والأجنبية وقعت بالاسكندرية حادثة يوم الأحد ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ فقضت على كل أمل فى إمكان إصلاح الحالة .

والحادثة فى بدئها من النوع الذى يحدث فى الموانى، حيث تكثر الطبقات والأجناس الوضيعة فقد شجر خلاف بين حمّار مصرى وأحد المالطيين فتبادلا اللكم ثم استعملت المدى فجرح الوطنى وقتل، وعلى أثر ذلك اجتمع رعاع الأروام والمالطيين وأخذوا يهاجمون الوطنيين بما كانوا يحملونه من الأسلحة، ثم نزل المصريون إلى الشوارع طوائف مسلحين بالنبابيت وتصدوا للأفرنج حيث كان بعضهم يطلق النيران من النوافذ فقتل من الأفرنج ٤٥ نفساً تقريباً وقتل من المصريين أكثر من ذلك، غير أن المصريين كعادتهم كانوا يحملون قتلاهم وجرحاهم إلى بيوتهم فلم يعرف بالضبط عدد من قتل منهم، وفى المساء وصلت الجنود فمنعت التجمهر وهدأت الحال، وأخذت الجنود على عاتقها مسئولية صيانة الأمن بالمدينة إذا كانت الأساطيل لا تتدخل، فتم ذلك وأصدر القناصل قراراً أعلنوا فيه ثقتهم بالجيش ونصحوا رعاياهم الأجانب بالاخلاد الى السكون.

مغزى الحادثة

وتدل هذه الحادثة على مبلغ ما وصلت إليه حال الامن فى البلاد فبدلا من أن يبادر البوليس أو الجنود للقضاء على الحركة فى بدئها تراخت الادارة فلزم الحكمدار منزله واعتذر بمرضه وعبثا حاول محافظ المدينة عمر باشا لطفى إقناع سليمان سامى قائد الجند بأن يخرج مع عساكره لقمع الفتنة معتذراً بانتظاره الاوامر من عرابى، ولما وردت الأوامر فى المساء كانت الفتنة قد بلغت منتهاها. وليس المقصود من ذلك اتهام

عرابى بتدبير حوادث ١١ يونيه كما أنه لا صحة لاتهام الخديوى بتدبيرها والمرجح أن هذه الحوادث بصرف النظر عن الذين دبروها أو استغلوها كانت نتيجة طبيعية للأضطراب الذى استولى على البلاد فى ذلك الوقت لعدم قيام حكومة مدنية مسئولة . ويؤخذ من المستندات التى قدمت عند محاكمة عرابى أنه كان يميل الى « كلفتة » المسألة وتوصية يعقوب سامى وكيل الحربية ورئيس لجنة التحقيق بالقاء المسئولية عن عاتق الوطنيين .

سفر الخديوى الى الاسكندرية

وفى ١٢ يونيه اجتمع القناصل وأخذوا تعهداً من درويش باشا بأنه يضمن عرابى فى تنفيذ أوامر الخديوى فى سبيل صيانة الامن والنظام وفى ١٣ يونيه سافر الخديوى الى الاسكندرية ومعه درويش ليكون بمأمن مما عساه أن يحدث ، ثم استدعى اسماعيل راغب باشا فى ١٨ يونيه وكلفه تأليف وزارة بعدأن ظلت البلاد بلا وزارة مسئولة مدة أسبوعين تقريبا ، وعين فى هذه الوزارة احمد عرابى للحربية وسليمان أباظه للمعارف

وزارة راغب باشا

ومحمود الفلكى للأشغال وحسن الشريعى للأوقاف . وظاهر أن الوزارة كانت صورية فقط فان أعمال الدواوين والمصالح كانت قد تعطلت ولم تنشط سوى وزارة الحربية ، وعبثاً حاول راغب باشا اعادة السكينة والنظام فى البلاد .

الفصل الخامس

تدخل انجلترا وحرب الاحتلال

لما وقعت حوادث الاسكندرية وظهر للدول أن مندوب السلطان قد فشل نهائيا فى تسكين الحال، وأن عرابى قد رفض أن يلبى دعوة السلطان بلسان مندوبه للسفر إلى القسطنطينية، لم تر حكومتا فرنسا وانجلترا بدا من القيام بعمل حاسم فى المسألة، وكانت حكومة فرنسا قد بدأت تعدل رأيها بشأن المسألة المصرية إذ خشيت أن تؤدى بها السياسة الأولى إلى التدخل فى مصر حربيا إما بمفردها أو فى الغالب بالاشتراك مع انجلترا، فتعرض نفسها لخطر معارضة باقى الدول أو تختلف مع شريكتها اختلافا من شأنه أن يقضى على سياسة التفاهم مع انجلترا، وكانت الحكومة الفرنسية والشعب الفرنسى عقب حرب السبعين حريصين على تفادى كل مايستوجب غضب أوربا أو غضب انجلترا. لذلك أعلن «دى فرسنيه» فى مجلس النواب فى ٣٠ مايو بأن الوزارة لا تقبل تدخل فرنسا حربيا بشأن مصر وبذلك مهد ده فرسنيه الطريق لقبول فرنسا الفكرة التى طالما رفضتها من قبل وهى تدخل تركيا.

فرنسا تعدل خطتها

لذلك أرسل «ده فرسنيه» لسفيره فى لندن فى ٣٠ مايو يقول أنه لم يعد هناك أمل فى حل المسألة المصرية بوساطة الضغط الأدبى وإرسال الاسطولين، وأنه لا بد من عقد مؤتمر للدول لأن الحالة فى مصر قد

أصبحت تتطلب ذلك . فوافقت انجلترا واقترحت أن يكون انعقاد المؤتمر بالقسطنطينية واعضاؤه سفراء الدول لدى الباب العالى ، وأن يدعى الباب العالى للأشتراك وكان الباب العالى شديد الكره لعقد المؤتمر فذكر للدول أن مندوبيه سيحلان المشكل وأنه لاضرورة لعقد المؤتمر .

انعقاد مؤتمر الآستانة

فلما وقعت حوادث الاسكندرية كما ذكرنا أرسلت الحكومتان إلى باقى الدول تقترحان تكليف تركيا ارسال قوة حربية لمساعدة الخديوى بشروط معينة ، منها عدم البقاء أكثر من شهر إلا برغبة الخديوى وموافقة الدول ، واقترحتا عقد المؤتمر بدون إبطاء فرفضت تركيا الأشتراك فى المؤتمر . وأخيراً انعقد المؤتمر فى ٢٣ يونيه بالقسطنطينية فى سفارة إيطاليا بدون اشتراك السلطان . وقد حددت الدولتان القواعد الأساسية التى يسير عليها المؤتمر كما يأتى : أولا : الاحتفاظ بحقوق السلطان والخديوى وبالتعهدات التى ارتبطت بها مصر دوليا . ثانيا : احترام الامتيازات التى منحتها الفرمانات لمصر . ثالثا : اطراد التقدم التدريجى للحريات والنظم الحكومية بمصر . ثم أخذ المؤتمر يبحث فى الشروط التى يجب أن توضع لارسال قوة تركية إلى مصر ، كل ذلك فى غيبة الدولة صاحبة السيادة والتى ستقوم بارسال القوة . ومن القرارات المهمة التى اتخذها المؤتمر فى بدء اجتماعه إعلان البرتوقول الآتى :

قرارات المؤتمر الأولى

« تتعهد الحكومات الممثلة فى هذا المؤتمر بأنها فيما ستتخذه من قرارات بشأن المسألة فى مصر لاتريد أن تأخذ لنفسها أو لرعاياها أى امتياز اقليمى أو تجارى فى مصر يكون خاصا بها ولا يكون للدول

الأخرى الحق فى الحصول عليه » وكذلك قرر المجتمعون نيابة عن حكوماتهم عدم التدخل فى مصر فى أثناء انعقاد المؤتمر. فعارض فى ذلك مندوب انجلترا وهو « اللورد دوفرين Dufferin » وكان من أقدر سياسيي ذلك الوقت واقترح أن يضاف إلى التعهد الأخير جملة « الا للضرورة القصوى Sauf le cas de force majeure » . وباضافة هذه الجملة أصبح انعقاد المؤتمر عبثاً لأنه قد يقرر المؤتمر أمراً وفى أثناء ذلك تدعو « الضرورة الملجئة » دولة كانجلترا للتدخل فتضع المؤتمر أمام الأمر الواقع !

تدخل انجلترا

والحقيقة أن موقف حكومة انجلترا بعد إعلان ده فرسنيه أن فرنسا لا يمكن أن تتدخل فى مصر حربياً كان قد انجلى فى أذهان الساسة الأنجليز. كانت الحكومة الانجليزية تعتقد أن اللجان والمؤتمرات وإرسال الوفود لا تصلح لحل المسألة المصرية، وأنه لا وسيلة لقمع العسكرية بمصر إلا بالقوة. وإن المؤتمر سيكلف تركيا ارسال القوة بشروط معينة، ولكن السلطان سيتوانى فى ارسالها لأسباب أهمها أنه لا يريد أن يظهر أمام المصريين بأنه ينصر الدول المسيحية عليهم وذلك رغم كرهه للنظام الدستورى الذى ينادى به الحزب العسكرى. وبعد ذلك تبقى انجلترا صاحبة المصلحة الممتازة فى مصر فقد يدعوها المؤتمر لارسال قواتها إلى مصر فاذا فعلت ذلك باسم الدول قيدت من حريتها فى العمل واضعفت مركزها وأضرت بمصالحها الخاصة ولذلك اقترح مندوبها إضافة التحفظ على التعهد الذى قرره المؤتمر وباتت

انجلترا ترقب الفرصة المناسبة للتدخل بمفردها لحسابها الخاص لا لحساب الدول. يدل على ذلك ما كتبه مسيو «سنكويكز Sienkiewicz» قنصل فرنسا لحكومته فى ٢٨ يونيه إذ يقول « أن موقف الأنجليز يشعر بقرب حدوث عمل مفاجىء ».

ولم تكن الأسباب التى تتذرع بها انجلترا للتدخل خافية عليها فالحزب العسكرى كان موجها كل قوته وجهوده للاستعداد الحربى وتحصين البلاد، وكانت الاصلاحات جارية فى طوابى الاسكندرية فعز على الأسطول الانجليزى أن يتم الاصلاح على مرأى منه، ورأى قائد الأسطول أن فى إصلاح القلاع وجمع الأحجار لسد البوغاز تهديداً له ولسفنه، فوصل إليه الأمر فى ٣ يوليه أن يمنع استمرار العمل فى تحصين القلاع وسد البوغاز وإذا لم يوقف العمل فله أن يهدم القلاع ويسكت المدافع. وأبلغت هذه التعليمات للحكومة الفرنسية لترسل مثلها لقنصلها بالاسكندرية فرفضت الحكومة الفرنسية لثلاثة أسباب، أولها احترام التعهد الذى أقره المؤتمر المنعقد فى القسطنطينية، ولأن مثل هذا التدخل يعد عملا عدائياً هجومياً ضد مصر ولا يمكن اعتباره عملا دفاعياً. وثالثا لأن مجلس النواب الفرنسى لم يؤخذ رأيه فى ذلك الوقت ولا يجوز للحكومة أن تدخل فى حرب بدون اقرار مجلس النواب. وكتب «ده فرسنيه» لسفيره بلندره أنه أعطى التعليمات للأميرال «كنراد» أنه إذا أصر القائد الانجليزى على الانذار النهائى لضرب الاسكندرية فعليه أن يغادر الاسكندرية بالاسطول الفرنسى ويرسو قرب بور سعيد. وبذا

النزاع بين قائد الأسطول وحامية اسكندرية

أضاع فرسنيه على حكومته وأمته جهود قرن كامل فى سبيل منع انجلترا من وضع يدها على مصر

وعلى أثر ذلك أرسل قائد الأسطول إلى طلبه باشا قائد الحامية العسكرية بالاسكندرية بأن يوقف تحصين القلاع ويبلغه فحوى إشارة الحكومة الانجليزية، فجاءه الرد بأنه ليس هناك إصلاحات أو تحصين وأنه لم توضع مدافع جديدة بالقلاع، وحاول بعض الوزراء مع من بقى من القناصل بالاسكندرية أن يلفتوا نظر «السير بوشمب سيمور» إلى الضرر الذى يلحق سكان المدينة وطنيين وأجانب على السواء إذا استعمل القوة فلم ينجحوا فى ثنيه عن عزمه. وفى صبيحة ١٠ يوليه أرسل قائد الأسطول إلى القناصل يعلمهم بأنه سيبدأ بالضرب بعد ٢٤ ساعة إلا إذا سلمت القلاع للأسطول وكذلك أخطرت حكومات الدول

توانى الحكومة التركية

ولما أخطر السلطان بالأمر أعرب عن رغبته فى تأجيل ضرب الأسكندرية وأنه سيقترح حلا للمسألة فى ١٢ يوليه، وكان قد عين سعيد باشا صدرا أعظم. فأبدى اللورد «دوفرين» إستعداده لتبليغ هذا الرأى لحكومته ولكنه قال انه لا يظن أن إبلاغ هذا الرأى سيغير الخطة التى اعتزمت على تنفيذها الحكومة الانجليزية. ويعتبر هذا المسلك من حكومة الباب العالى غريبا إذ أنها ظلت بمعزل عن المؤتمر رغم انعقاده بعاصمتها إلى يوم ١٠ يوليه حين أبدت رغبتها فى الانضمام وهو اليوم الذى قررت فيه الحكومة الانجليزية ضرب الاسكندرية فى اليوم التالى. ثم ما معنى التسويف فى ظرف حرج يحتاج إلى سرعة الحكم والتنفيذ؟

وأين كانت تركيا حين أرسل إليها المؤتمر فى ٦ يوليه دعوة رسمية للتدخل وإرسال قواتها إلى مصر لتهدئة الحال بها على أن تكون نفقات الحملة على جانب مصر؟ حقا كانت الدعوة مصحوبة بشروط منها عدم بقاء القوة أكثر من ثلاثة شهور، واحترام الحالة الحاضرة من حيث بقاء الحكومة الخديوية وامتيازاتها، وقد يكون فى هذه الشروط للدولة صاحبة السيادة شىء من الغضاضة، ولكنها برفضها الدعوة قد ضيعت فرصة سانحة وعرضت أغنى وأرقى أقطارها للاحتلال الأجنبى

وصول الانذار الانجليزي

ولما أن وصل الانذار إلى الحكومة المصرية فى ١٠ يوليه وهو القاضى بانزال جميع المدافع من القلاع والطوابى القائمة على ساحل الاسكندرية وتسليم بعضها للانجليز وإلا ضربت الاسكندرية عقد مجلس الوزراء برياسة الخديوى وحضره درويش باشا وأرسلوا إلى القائد رداً آية فى البلاغة إذ جاء فيه :

رد المصريين

. . « نحن هنا، وفى بلادنا، ومن حقنا بل ومن واجبنا أن نصونها ضد كل عدو يبادئنا بالعدوان . . . إن مصر المحافظة على حقوقها وعلى شرفها لا تستطيع أن تسلم أى مدفع أو أية قلعة مهما تكن إلا إذا اضطرتها الحرب، إن مصر لتحتج على إرسالكم إنذار اليوم وتلقى مسئولية تعدى الاسطول وضرب الاسكندرية ونتائجه المباشرة وغير المباشرة على رأس الدولة التى تجرؤ فى وسط هذا السلام الشامل على قذف القنبلة الأولى ضد الاسكندرية، تلك المدينة المسالمة، مستهترة بحقوق الأمم وقوانين الحرب » وكان قنصل انجلترا المستر « كارتريت Cartwright »

منظر شارع شريف بعد الحريق

الذى ناب عن سير « ادوارد مالت » قد قابل الخديوى وأعلنه رسميا بعزم الاميرال على الحرب صباح الثلاثاء ، ونصح الخديوى بالالتجاء إلى سراى الرمل . وعقد الخديوى مجلساً آخر وعرض وفد منه على الانجليز إنزال المدافع الثلاثة الكبيرة فأبوا إلا إنزال جميع المدافع فرأى الجميع أن فى ذلك عاراً كبيراً لا يمكن احتماله، وأنه متى ضربت السفن الانجليزية الطوابى المصرية تجاوبها هذه بالمثل إنما بعد أن يطلق العدو المقذوفات الخمسة أو الستة الأولى ثم أحاطوا الباب العالى علماً بما قر عليه الرأى

وفى الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء (٢٢ شعبان ١٢٩٩) ضرب الاسكندرية ١١ يولية
١١ يولية سنة ١٨٨٢ أطلق الاسطول الانجليزى الواقف أمام الاسكندرية المكون من ١٤ سفينة بين مدرعة ومدفعية قنابله على حصون الاسكندرية وبعد ١٥ طلقة بدأت القلاع المصرية فى إطلاق مدافعها واستمرت الحرب قائمة الى الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر بعد أن تهدمت القلاع وسقطت مدافعها واحترقت مؤنتها . وكانت خسائر المصريين عظيمة أما خسائر الانجليز فتافهة ، ولم يكن ينتظر أن تطول مقاومة القلاع القديمة بمدافعها العتيقة التى يرجع تاريخها الى عهد محمد على مدافع المدرعات الانجليزية ومقذوفاتها التى كانت تصوب نحوها بمهارة انهزام المصريين

ولما سكتت المدافع عرض الأمر على الخديوى فعقد مجلساً واستقر الرأى على أنه اذا عادت السفن الانجليزية الى الضرب ترفع الأعلام البيضاء وأن يذهب طلبه باشا لمقابلة قائد الأسطول ويعلمه بأن الحصون

قد انهدت وأن العلاقات بين مصر وانجلترا لا تستوجب هذا العدوان فركب طلبه زورقا وقابل ياور القائد وبلغه الرسالة ، فأخبره بأن القائد يريد احتلال ثلاثة حصون لتكون مركزا للقوات الانجليزية فاذا تأخر الخديوى عن تسليم الطوابى إلى ساعة معينة عاد الضرب واحتلت القلاع قهرا ، فأبلغ الأمر الى الخديوى وتقرر مخاطبة الباب العالى فى ذلك لأن الخديوى لا يملك التنازل عن أى جزء من أرض مصر لدولة أجنبية .

وفى صبيحة الأربعاء رفعت الأعلام البيضاء وبعد إطلاق بعض المقذوفات سكتت السفن وكانت الجنود والأهالى قد علموا بامكان نزول الانجليز واحتلال الميناء فخرجوا ومعهم أولادهم ونساؤهم وأطفالهم يحملون ما يمكن حمله قاصدين النزوح من الاسكندرية وهم فى ذعر وكرب شديدين ، وكان البدو والعساكر وأرباب السوابق قد انتهزوا فرصة تراجع الجنود عن الاسكندرية ونزوح الأهالى منها فعملوا على نهب متاجرها، وأشيع أن سليمان سامى قائد إحدى الأورط قد أمر جنوده بحرق المدينة قبل مغادرتها . ويقال أيضا ان مقذوفات السفن كانت سببا فى الحريق . وعلى كل حال فانه فى أثناء خروج الجند والأهالى فى اليوم التالى لضرب الاسكندرية اندلعت النيران فى مبانى المدينة وصارت ليلة الخميس كأنها شعلة نار وخرج الناس والجند من المدينة حاملين ما وقع فى أيديهم من أقمشة وسلع مختلفة . وقد حاول عرابى ومن معه القبض على ناصية الحال وتهدئة الجند وتطمينهم فلم يفلحوا وقد قصد الجميع إلى باب شرقى ومنه الى «حجر النوتيه» ثم على ترعة المحمودية الى عزبة خورشيد ثم الى كفر

ذعر الاهلين وحريق الاسكندرية

الدوار حيث وقع اختيار عرابى وأركان حربه لأقامة القاعدة الحربية فأخذ محمود فهمى باشا رئيس أركان حرب عرابى يضع الخطط ويقيم المرتفعات والمتاريس ويحفر الخنادق ويحصن المكان تحصيناً كافياً لرد الانجليز إذا ما بدأوا سيرهم فى طريقهم نحو مصر .

وكان الخديوى قد انتقل الى سراى الرمل ومعه عدد من الذوات ليبتعدوا عن مواطن الخطر، فأحاط بسرايه عدد كبير من جنود سليمان سامى بك وكان الغرض الظاهرى تقوية الحراسة ولكن خشى أن يكون القصد اعتقال الخديوى ومنعه من مغادرة السراى فطلب الى عرابى أن يأمر بصرف الجند من حول السراى ففعل وكاف طلبه باشا بتنفيذ ذلك . وفى اليوم الثالث وصل الى علم الخديوى أن الجنود العرابية قد غادرت المدينة وأن الانجليز بعد أن وقفوا مكتوفى الأيدى أمام حريق الاسكندرية قد عزموا على إنزال جنودهم إلى البر، فغادر الخديوى سراى الرمل ومعه أسرته ودرويش باشا وحاشيته وقصد إلى قصر رأس التين حيث استقبله الاميرال سيمور وبعض جنوده ، وحضر قناصل الدول يهنئونه بسلامته . وفى يوم ١٤ و ١٥ يولية نزلت طائفة من الجنود الانجليزية لحفظ النظام فى المدينة فأخذت المدينة تعود تدريجا إلى سابق حركتها وبدأ المصريون والأجانب يعودون إلى أعمالهم

نزول الخديوى الى قصر رأس التين

وبنزول الجنود الانجليزية فى ١٥ يوليه بالاسكندرية بدأت الخطوة الأولى فى احتلال البلاد . وقد ترددت الحكومة الانجليزية فى اتخاذ هذا القرار بعد ضرب الاسكندرية وذلك مراعاة لشعور الدول المجتمعة

فى الاستانة وخوفا من إثارة الآراء الحرة المتطرفة ضدها، لاسيما وأن أحد وزراء حكومة غلادستون المستر «جون بريت Bright» المشهور بآرائه الحرة كان قد استقال على أثر ضرب الاسكندرية . ولا يعزب عن البال أن دعوى انجلترا فى ضرب الاسكندرية كانت تقوم على أساس أن حصون الاسكندرية كانت تهدد أساطيلها والآن وقد اندكت قلاعها فليس ثمة خطر على أساطيلها ، ولكن الحقيقة أن الحكومة الانجليزية كانت ترى ضرورة قمع عرابى وجنده وبما أن عرابى قد أخذ يتحصن فى الداخل فلابد لانجلترا من إتباع ضرب الاسكندرية بحملة برية ولذا قر رأيها على إنزال قواتها برا .

وقد ظهر بمجرد اطمئنان الخديوى فى سراى رأس التين أن القرارات الأولى لم يوافق عليها الخديوى و نظاره طوعا ، ولذا أصدر الخديوى فى ١٧ يوليه أمرا يدعو فيه عرابى للمثول جاء فيه : « اعلموا أن ما حصل من ضرب المدافع من الدونمه الانجليزية على طوابى الاسكندرية وتخريبها إنما كان السبب فيه استمرار الأعمال التى كانت جارية بالطوابى وتركيب المدافع التى كلما كان يصير الاستفهام عنها كان يصير إخفاؤها وإنكارها ، والآن قد حصلت المكالمة مع الاميرال فأفاد بأنه ليس للدولة الانجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة . . . وانه تقرر من جميع الدول العظمى فى المؤتمر بأنه لا ينتقص من امتيازات الحكومة ولا حريتها . . . وأن يصير إرسال عساكر شاهانية لأجل استتباب الراحة بمصر فلذلك يلزم أن تصرفوا النظر عن جمع العساكر

الخديوى يدعو عرابى للحضور

وعن كافة التجهيزات الحربية وتحضروا حالا إلى سراى رأس التين »

وكذلك كتب راغب باشا رئيس الوزراء الى المديرين والمأمورين يخبرهم بحدوث الصلح ويأمرهم بإيقاف إرسال العساكر وعمل الاستعدادات ولكن هذه الأوامر كانت لا أهمية لها مذ كان العرابيون مسيطرين على داخلية البلاد، وكان الأهالى والأعيان منقادين اليهم ويساعدونهم بالمؤن والمال والرجال ولذا كان رد عرابى لهذه الدعوة صريحا إذ قال : أن البلاد فى حالة حرب مع انجلترا بحسب القرار الذى أصدره مجلس النظار برياسة الخديوى وحضور دروبش باشا والذوات من المصريين وبدليل وجود الانجليز الآن محتلين لبعض النقط فى الاسكندرية وأنه إذا جلا الانجليز عن الاسكندرية فانه لا يتردد فى الحضور — أما مادام الانجليز فى الاسكندرية فواجب الحكومة أن تستمر فى تجهيزاتها الحربية لصدهم عن البلاد . . . »

رد عرابي

وعلى أثر وصول رسالة الخديوى الى عرابى كتب عرابى الى يعقوب سامى باشا وكيل الحربية ليعقد مؤتمراً عاما للنظر فى الحالة فاجتمع فى وزارة الداخلية عدد كبير يشمل وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح وكبار رجال الدين والتجار والأعيان وتداولوا فى الأمر فانتقدوا تصرف الخديوى واتهموه بمالأة الانجليز وخيانته لوطنه، وأخيراً رؤى من الصواب أن يرسلوا وفداً الى الاسكندرية لمقابلة الخديوى والنظار ودعوتهم للقاهرة وإفادة المجلس بما يرونه . وقد مر الوفد بكفر الدوار ولما وصلوا الى الاسكندرية وعرف الخديوى والنظار مجهود

عزل عرابي

العرابيين أصدر الخديوى أمره بعزل عرابى واعتباره وحده مسئولا عما يحدث لاصراره على التجهيزات الحربية . وبقى من الوفد اثنان مع الخديوى هما على باشامبارك واحمد بك السيوفى وعاد الباقون يعلنون قرار عزل عرابى . وكانت الوزارة قد اخطرت يعقوب سامى بقرارها فعقد

تكوين مجلس عرفى

مجلس عام كبير للمرة الثانية وقر رأى المجلس على ضرورة الاستمرار فى الدفاع وأعلن التوقف عن تنفيذ أوامر الخديوى فى جميع جهات القطر بدعوى أن الخديوى فى قبضة العدو وأنه خرج عن مقتضيات الشرع الشريف ، وتألف مجلس عرفى من وكلاء الوزارات برياسة يعقوب سامى وكيل الحربية لتصريف شئون الدولة وتنفيذ أوامر عرابى واستمر المجلس العرفى قائماً بالأمر الى أن دخل جيش الاحتلال القاهرة

نشر الدعاية ضد عرابى

أما فى الاسكندرية فكان الخديوى يحاول مع وزرائه ومن بقى بحميته من كبار الموظفين والذوات مثل استون باشا وسلطان باشا والزبير باشا وتجران بك أن يحولوا الأمة عن عرابى بالرسل والمنشورات وبالمال إلى أن جاءت القوات الانجليزية فى منتصف أغسطس وعلى رأسها « سير جارنت ولسلى Wolseley » فنشطت حركة الدعاية ضد عرابى ونظمت وأتت بأحسن النتائج للانجليز ، وكانت وزارة راغب باشا قد استقالت ، وفى ٢٧ أغسطس تألفت وزارة قوية رئيسها شريف ومعه رياض للداخلية وعلى مبارك للأشغال وعمر لطفى للحربية واحتفظ شريف بالخارجية ، وكان نفوذ الحكومة لا يتعدى الاسكندرية وضواحيها

تأليف وزارة جديدة

***

مؤتمر القسطنطينية

والآن نعود الى المؤتمر المنعقد فى الاستانة لحل المسألة المصرية فنقول إن حادث ضرب الاسكندرية بواسطة السفن البريطانية قد أثر فى أعمال المؤتمر ووضع الدول أمام أمر واقع ، فبعضها كالمانيا والنمسا فسر عمل انجلترا بأنه نتيجة الضرورة القصوى، وبعضها كالروسيا كان حانقاً أما فرنسا فلزمت صمتها الأول مكتفية باعلان اعتراضها بعدم اشتراكها مع انجلترا ومحتفظة فى نفس الوقت بالعلاقات الودية بينها وبين هذه الدولة

أما انجلترا فانها بعد أن صار لها المقام الأول فى شئون مصر قد حرصت على استمالة الدول اليها وعدم الأقلال من شأن المؤتمر حتى لايقال أنها تريد الانفراد ، وقد أدت بها الرغبة فى مصالحة الدول إلى أنها كانت تعلن فى كل مناسبة ترحيبها باشتراك أى دولة معها فيما كانت تجريه من أعمال عسكرية لقمع عرابى أو لحماية القناة . قال غلادستون فى مجلس النواب فى ٢٢ يوليه « إذا لم نحاول القضاء على الفوضى والارتباك السائدين فى داخلية مصر كنا مقصرين فى أداء مهمتنا ، وانا لننتظر أن تشترك الدول معنا فاذا لم يتحقق أملنا فى تعاون الدول قمنا بمفردنا بالعمل المطلوب »

عودة الي ارسال القوة التركية

أما تركيا فانها كعادتها أرسلت للدول احتجاجاً شديداً ، وكان يظن فى أول الأمر أن أعمال المؤتمر ستنتهى عاجلا غير أنه رؤى أن تسير الأعمال فيه فى مجراها الطبيعى . فأعاد المؤتمر الكرة ودعا تركيا فى ١٥ يوليه للأشتراك ، وفى هذه المرة رأت حكومة الباب العالى أن توافق الدول فأرسلت مندوبيها سعيد باشا وعاصم باشا إلى المؤتمر فى ٢٠ يوليه

وأعلن المندوبان استعداد تركيا لإرسال قوة عسكرية إلى مصر باشراف الدول، فلما علمت الحكومة البريطانية بذلك كتب « لورد جرانفل » إلى سفيره بالاستانة « اللورد دوفرين » بأن الحكومة البريطانية تقبل اشتراك القوات التركية معها بشرط أن يحددوا بالضبط الغرض الذى أرسلت من أجله القوات التركية » وكانت الحكومة الانجليزية تريد بذلك أن يفصح السلطان عن آرائه بشأن عرابى والخديوى توفيق إذ قد سبق لتركيا أن عرضت بعد ضرب الاسكندرية حل المسألة بعزل الخديوى وتعيين الأمير عبد الحليم . وكانت الحكومة البريطانية ترى أنه إذا أعلن السلطان عصيان عرابى وخروجه على القانون فلابد أن يؤثر هذا الاعلان فى عقول المصريين فيضعف مركز عرابى وتنحل قواته . فأجاب الأتراك أنه ليس من المصلحة اعلان عصيان عرابى قبل نزول الحملة بمصر . فأجاب « دوفرين » أنه لاسبيل إلى إرسال الحملة إلا بعد إعلان عصيان عرابى أولا . فقبل الباب العالى وأخذوا يعدون حملة من ٥٠٠٠ جندى وعرض سعيد باشا مشروعا لاعلان عصيان عرابى ، ولكن الحكومة الانجليزية أقامت عقبة جديدة وهي عقد اتفاق حربى مع انجلترا وبغير ذلك لا يسمح للجنود التركية دخول مصر . وفعلا أصدرت الحكومة أوامرها لقائد الأسطول بمنع أية قوة تركية من النزول بأحدى موانى مصر . وعلى ذلك أعلن مندوب تركيا فى المؤتمر فى ٧ أغسطس قبوله للشروط التى وضعت لدعوة السلطان لارسال القوات التركية إلى مصر وعرض على « لورد دوفرين » قرار عصيان عرابى فأقرته الحكومة الانجليزية

محاورات الباب العالى وسفير انجلترا

بتعديل بسيط (١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢) ثم بدأت المفاوضات فى وضع شروط الاتفاق الحربى وانتهى المؤتمر من أعماله فى ١٤ أغسطس رغم اعتراض تركيا.

واستمرت المفاوضات بين تركيا وانجلترا بضعة أسابيع بشأن الاتفاق الحربى، فتارة يوافق المندوبون العثمانيون على الشروط وتارة يعلن السلطان عدم موافقته على بعضها، وكانت انجلترا فى ذلك الوقت تعد العدة لحملتها بمصر فكانت السلطات العثمانية تعرقل مساعى الانجليز فى شراء البغال والخيول من أسيا الصغرى وإرسالها إلى مصر من أزمير، فيشدد السفير البريطانى فى شروط المعاهدة إلى أن تتساهل تركيا ثم تعود المعاكسة ثانيا وهكذا. وفى أواخر أغسطس أرسلت التعليمات للورد دوفرين بالتوقيع على المعاهدة بشرط إعلان عصيان عرابى، وطلب الباب العالى أن يسمح للقوات التركية بالنزول بالاسكندرية ومنها إلى أبى قير مباشرة فلم تقبل الحكومة الانجليزية وقالت أنها تفضل أن تنزل القوات فى منطقة قناة السويس. وفى ٦ سبتمبر أصدر الباب العالى قرار عصيان عرابى وكان يرجى أن يتم التوقيع على الاتفاق الحربى ولكن بدلا من ذلك احتج «لورد دوفرين» على أن صيغة قرار العصيان جاءت مخالفة لما اتفق عليه وانه لذلك سيمتنع عن التوقيع!.. وأخيراً فى ١٣ سبتمبر أبلغ السفير أنه يستطيع التوقيع على الاتفاق، ولكن فى صبيحة اليوم التالى وصلت أخبار موقعة التل الكبير

فشل الاتفاق

وكان انتصار الانجليز فكتب «لورد جرانفل» أنه لالزوم الآن لارسال القوات التركية » وبذلك نجحت الحكومة الانجليزية فى كسب الوقت اللازم لأعداد حملتها على مصر وفى استصدار قرار العصيان ضد عرابى مع تظاهرها باحترام حقوق السلطان وبرغبتها فى تحالف قواته معها

والحقيقة أن حكومات انجلترا وفرنسا ومصر لم يكن ليرضيها أن ترى الجنود التركية فى مصر، وأما محاورات انجلترا مع تركيا لهذا الغرض فكانت ارضاء للدول الوسطى ورغبة فى انتزاع قرار عصيان عرابى من الباب العالى . أما فرنسا فقد تخلصت انجلترا من معاونتها لها — أو بالأحرى من مضايقتها لها فى مصر بفضل بلادة وتردد حكومة «ده فرسنيه» . وقد عرفنا أن السفن الفرنسية قد غادرت الاسكندرية إلى بورسعيد عند ما أرسل قائد الأسطول الانجليزى انذاره للسلطات بمصر وكان طبيعيا أن تتجه الانظار بعد ضرب الاسكندرية إلى تأمين قناة السويس لاسيما وان الأعراب كانوا يهددون الأمن فى منطقة القناة بسبب الاضطراب السائد فى البلاد . ورأى «ده فرسنيه» أنه يستطيع اصلاح موقف فرنسا بارسال قوة فرنسية تحتل منطقة القناة بالاشتراك مع انجلترا ولكنه خشى من معارضة مجلس النواب الفرنسى فاقترح على انجلترا أن يعرض أمر حماية القناة على مؤتمر الأستانة لتأخذ انجلترا وفرنسا اقرارا من الدول بذلك ، فلما عرض الأمر على المؤتمر لم ير مندبو ألمانيا والنمسا وروسيا سببا لأصدار مثل هذا القرار ، غير أن المؤتمر أبدى أن لانجلترا وفرنسا مطلق الحرية فى اتخاذ ما يريدان من الاجراآت للدفاع عن

فرنسا وحماية القناة

مصالحهما فى مصر ، فاكتفت الحكومتان بذلك وأخذا يستعدان لأرسال حملة مشتركة لحماية القناة . ومع أن انجلترا طلبت فى ٢٤ يوليه اعتمادا من مجلس النواب بمبلغ ٥٩٠٠٠٠٠٠٠ فرنك للحملة فان فرنسا لم تطلب سوى تسعة ملايين مع أن انجلترا لم تكن تريد من فرنسا فى الحقيقة سوى التعاون الأدبى والسياسى ، وبعد ما أقر مجلس النواب الفرنسى عمل الحكومة فى أول الأمر عاد نخشى أن يؤدى التداخل لحماية قناة السويس إلى تدخل فى الحملة الحربية داخل البلاد ، وانه مادام مؤتمر الاستانة لم يصدر قرارا بتكليف انجلترا وفرنسا حماية القناة فأن تدخل فرنسا قد يؤدى إلى متاعب دولية لا يرضاها الشعب الفرنسى فى ذلك الوقت . لذلك لما عرض الأمر لأخذ الصوت رفض المجلس الاقتراح بأكثرية عظيمة وقدمت الوزارة استقالتها وتألفت وزارة « دكلرك Duclerc » فى ٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ ولم يجرؤ الوزراء على مواجهة المجلس بسياسة التدخل الحربى

موقف فرنسا

عدم موافقة المجلس على تدخل فرنسا

ولما تحررت انجلترا من قيود العمل مع فرنسا اتجهت نحو إيطاليا تسترضيها وكان الشعور فيها قد بلغ درجة عظيمة على أثر احتلال فرنسا تونس بعد الجزائر ولقرب دخول القوات الانجليزية والفرنسية مصر فأرسلت الحكومة الانجليزية منذ ٢٦ يولية سنة ١٨٨٢ تكلف سفيرها فى روما دعوة الحكومة الايطالية « لا لحماية القناة فحسب بل أن الحكومة الانجليزية لترحب باشتراكها أيضاً فى الحركات الحربية التى قد تضطر اليها فى الداخل قريبا » فاعتذرت الحكومة الايطالية

محاطبة ايطاليا للتدخل

مراعاة لمؤتمر الدول ولموقف فرنسا أزاءها وأبلغت شكرها وحسن تقديرها لدعوة إنجلترا. على أن الدعوة قد تركت أثراً حسناً فى نفس الحكومة الايطالية فتوثقت الروابط بين الدولتين وصارت إيطاليا منذ ذلك الوقت تنصر السياسة الانجليزية بمصر بقدر ما تسمح لها المجاملات الدولية.

ولما تحررت إنجلترا من قيود العمل مع الدول أخذت تستعد لارسال حملة قوية لا لحماية القناة فحسب بل لقمع عرابى كما كان غرضها من أول الأمر. ولما كان اشتراك تركيا مما يساعد انجلترا فى مهمتها بدئت المفاوضات مع حكومة الباب العالى كما شرحنا

الحملة الانجليزية

وفى ١٣ أغسطس وصل إلى الاسكندرية «سير جارنت Garnet Wolseley وصار بعد ذلك «لورد ولسلى» قائد الحملة الانجليزية وقد جاء فى خطاب تعيينه الرسمى أنه عين «لتوطيد نفوذ الخديوى كما هو مقرر بالفرمانات التى منحها السلطان وبالاتفاقات الدولية، ولقمع الفتنة العسكرية فى تلك البلاد». وقد وزعت الحملة منشوراً على الأهالى والجند جاء فيه «أن الجنود الانجليزية لم تأت إلى هذه الديار بقصد الغزو أو الفتح وإنما حضروا لردع العصاة وإيقاف تيار الفتن وتأييد سلطة الخديوى».

أما الحملة فبلغ عددها ١٤٠٠٠ من المشاة و ٢٤٠٠ من الفرسان ١٣٠٠ من المدفعية و ٥٤٠ من المهندسين و ٩٠٠٠ من الهنود جاءوا عن طريق السويس.

جهود العرابيين

أما العرابيون فكان يبلغ عددهم ٣٠٠٠٠ من جنود نظاميين وعربان ومتطوعين، وقد استطاع العرابيون بفضل الاستحكامات والخطوط الحربية التى أقاموها بين الاسكندرية وكفر الدوار أن يصدوا الانجليز فى مناوشاتهم الأولى قرب الاسكندرية، ولكن الانجليز كانوا قد قرروا دخول القاهرة عن طريق قناة السويس والاسماعيلية. أما المناوشات الأولى والتظاهر بالاستعداد للسير فى طريق الفرع الغربى للنيل فكان لخدعة العرابيين الذين بقوا عند كفر الدوار ينتظرون مرور العدو وأهملوا تحصين الطريق الشرقى رغم علمهم بضرورة حضور الجنود الهنود عن طريق السويس.

جهود العرابيين عند كفر الدوار

وكان عرابى قد قطع المواصلات بين الاسكندرية والداخل فاضطر الانجليز إلى ربط الاسكندرية ببورسعيد بسلك تلغرافى، وحصنوا الاسكندرية وأقاموا المدافع الكبيرة لحماية محطتها خوفا من مهاجمة العرابيين الذين تحصنوا فى خطوطهم القوية عند كفر الدوار وأمكنهم بقيادة طلبة عصمت أن يقاتلوا القوات الانجليزية التى جاءت لمناوشة المصريين واختبار قوتهم وكادوا يظهرون عليهم.

القوة الانجليزية تخترق القناة

وفى أثناء ذلك أخذت القوات الانجليزية تنتقل تدريجاً إلى منطقة القناة فسار أمير البحر «سيمور» أولا بسفنه إلى بورسعيد ثم اخترقت السفن القناة ونزل الضباط والجنود بالاسماعيلية، وكان عرابى قد أرسل فى اللحظة الأخيرة محمود فهمى باشا رئيس أركان حربه وكبير مهندسيه إلى الميدان الشرقى لاقامة مايمكن من الخطوط والاستحكامات عند «التل الكبير»

والصالحية ونقط أخرى . وجال بخاطر العرابيين إذ ذاك ردم قناة السويس منعاً لدخول الانجليز بسفنهم . ولكن «دلسبس» خشى على مشروعه العظيم فأوهم عرابى بأن الاتفاقات الدولية تمنع انجلترا من اتخاذ القناة ميداناً للحرب وأن انجلترا لا تستطيع خرق هذه الاتفاقات ، وأن عرابى باحترامه الاتفاقات الدولية سيكسب عطف الدول ومساعدتها . فصدق عرابى هذا الكلام ولم يفطن إلى خطئه إلا بعد فوات الفرصة يدلنا على ذلك ما جاء فى تبليغه للباب العالى عند وصول الانجليز إلى الاسماعيلية إذ قال « علم لنا أن الانجليز شرعوا فى إطلاق القنابل من جهة الاسماعيلية إلى « نفيشة » . أما نحن فبالنظر الى احترامنا الترعه بأن تكون على الحياد والى عدم تقويتنا لتلك النقطة وعدم وجود قوات عسكرية . . . كل ذلك جعلنا بمأمن تام من تحمل أى تبعة كانت . . »

العرابيون وقناة السويس

وقد أرسل عرابى إلى دلسبس عقب دخول الانجليز القناة ونزولهم بالاسماعيلية يقول : « بما ان الانجليز خرقوا نظام حيدة القناة فقد صارت مصر مضطرة الى سدها وتعطيلها منعاً لاعتدآتهم فاذا لم يرد لنا جواب فى مدة أربع وعشرين ساعة اضطررنا الى اتخاذ الاحتياطات اللازمة للمدافعة » . ولما كان دلسبس واثقاً من قوة الانجليز وقدرتهم الآن على دفع ما يهدد القناة رد على عرابى أن يفعل ما تسوغه له قوانين الحرب . وحاول العرابيون تنفيذ فكرتهم فلم يقدروا وكل ما أمكنهم عمله أنهم سدوا الترعة الحلوة فمنعوا وصول الماء عن السويس والاسماعيلية .

ثم مالبث أن انتقل عرابى وضباطه من كفر الدوار وأقام معسكره

انتقال عرابي إلى التل الكبير

فى « التل الكبير » وجاءت إليه الوفود من العمد والمشايخ والأعيان ومعهم الهدايا من اللحوم والأرز وأصناف المأكولات ووفد الصوفيون ورجال الطرق ومعهم أتباعهم ومن أشهر هؤلاء الشيخ عبد الجواد من المنيا والشيخ الجنيد من الميمون ببنى سويف ، وارسل بعض المديرين ماطلبه عرابى من الرجال المجندين حديثا للانضمام إلى الصفوف المحاربة رغم جهلهم بالنظم الحربية وعين على رأس هذه القوات غير النظامية على الروبى ومحمود سامى البارودى .

بدء القتال بين الجانبين

ولما اكتمل جمع الانجليز عند الاسماعيلية بدأوا يستطلعون مواقع العرابيين فقصدوا أولا « نفيشة » فى ٢٣ أغسطس فارتد عنها العرابيون الى « المحسمة » وتعرف الموقعة أيضا « بتل المسخوطة » فتبعهم الانجليز وتقهقر العرابيون وأسر محمود فهمى رئيس أركان حرب الذى كان ينظم خطوط الدفاع الأمامية عند التل الكبير ، ثم التحم الجيشان فى موقعة « القصاصين » فى ٢٨ أغسطس وقد أبلى المصريون بقيادة الفريق راشد حسنى باشا المعروف « بأبى شنب فضة » فى هذه الموقعة بلاء حسنا فأوقعوا خسائر جمة بصفوف الانجليز وزحزحوهم عن مواقفهم وكادوا يظفرون بالنصر الى أن جرح راشد حسنى جرحا بليغا فذاع الخبر بين المصريين وبدأوا يتقهقرون ، وحاول المصريون استرجاع مواقعهم بقيادة على فهمى الديب فلم يتمكنوا وتعتبر موقعة القصاصين أعظم ما وصلت اليه جهود المصريين فى هذه الحرب

موقعة القصاصين وتقهقر المصريين

وفى أثناء ذلك كان الانجليز قد اتفقوا مع الباب العالى على إعلان

نشر قرار عصيان عرابي

عصيان عرابى فنشروا قرار العصيان فى جريدة الجوائب بالاستانة فى ٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ومما جاء فيه : «بارادة سيدنا ومولانا السلطان المعظم أمير المؤمنين خليفتنا الأعظم اشعاراً لجميع المسلمين بأن الافعال التى أجراها عرابى وأعوانه ورفقاؤه فى مصر مخالفة لارادة الدولة العلية السلطانية ومحجفة لمصالحها ومضرة بمصر ومغايرة لصالح المسلمين وبناء على ذلك تقرر أن عرابى وأعوانه عصاة « بغاة » وبهذه الصفة تجرى معاملتهم . . . » فاشترى سفير انجلترا ألوفا من هذا العدد أرسلت الى جميع البلاد الاسلامية وخاصة فى مصر حيث وزع الاعلان بين أفراد الجيش فكان لهذا الخبر أسوأ وقع بين الضباط والجنود الذين ما كادوا يعلمون بفحواه حتى ظهرت عليهم علامات الضعف والاستسلام .

اثر القرار في عرابى

أما عرابى فوقع عليه الخبر كالصاعقة لأن حجته فى المقاومة كانت تقوم على أساس أنه المدافع عن حقوق الدولة العلية والخلافة صاحبة السيادة فى مصر فلما نشر القرار سقطت حجته واستولى عليه الوجوم وبدت عليه دلائل اليأس والتشاؤم وزالت مظاهر القوة والشدة واليقين التى امتاز بها فى أول الحركة ، وجعل يكثر من التعبد وتحريك شفتيه بقراءة الأوراد والأدعية وتقليب حبات مسبحته بين أصابعه . لذلك لم يكن عبثاً ما تحملته حكومة انجلترا فى سبيل انتزاع هذا الاعلان من السلطان ، والحقيقة أن إعلان عصيان عرابى كان لانجلترا بمثابة انضمام جيش قوى كان يحارب فى صفوف عدوها فما لبث أن انحاز إليها فأغناها عن هدر دماء ألوف من أبنائها .

كان أول أثر لهذا الاعلان أن خمدت الروح المعنوية التى كانت

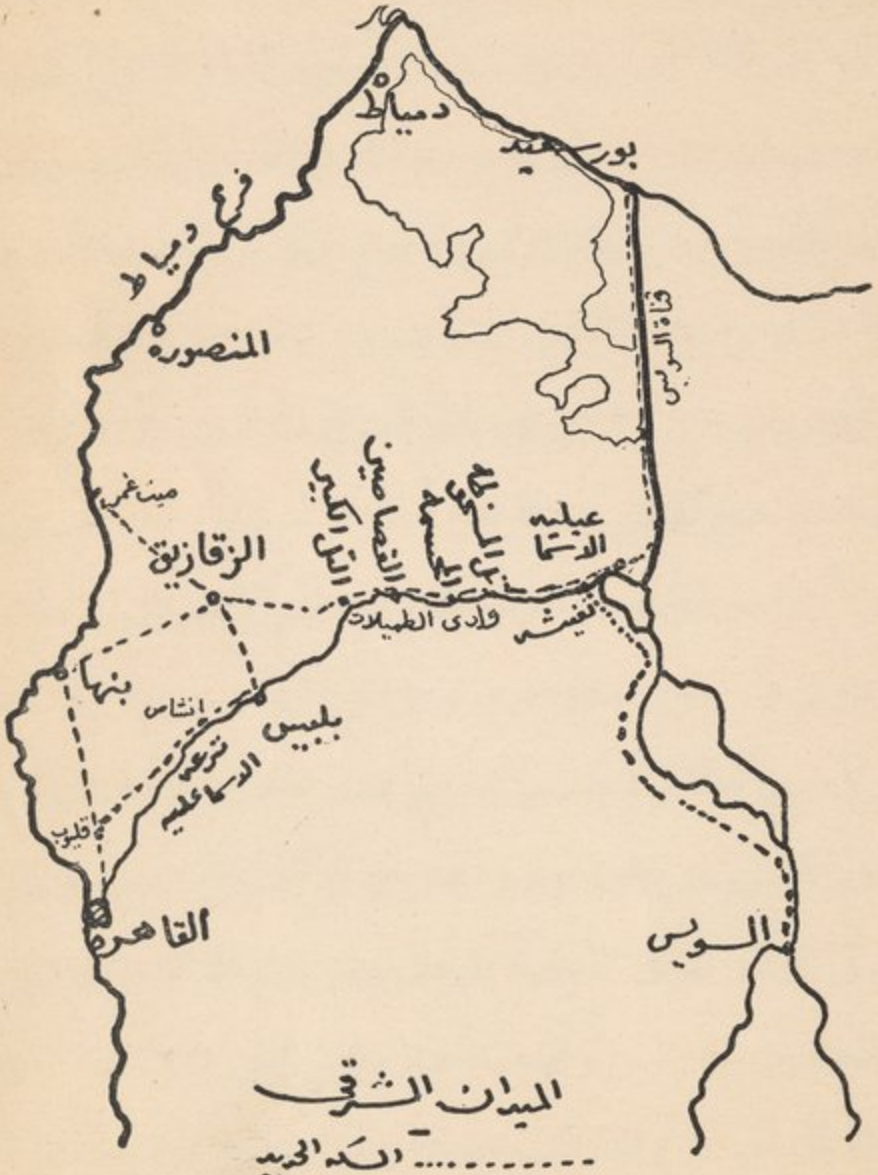
دمياط
بور سعيد
فرع دمياط
المنصورة
قناة السويس
صنعم
الزقازيق
عبلية الاسماعيلية
وادى الطميلات
بنها
بلبيس
القاهرة
السويس
الميدان الشرقى
السكة الحديد

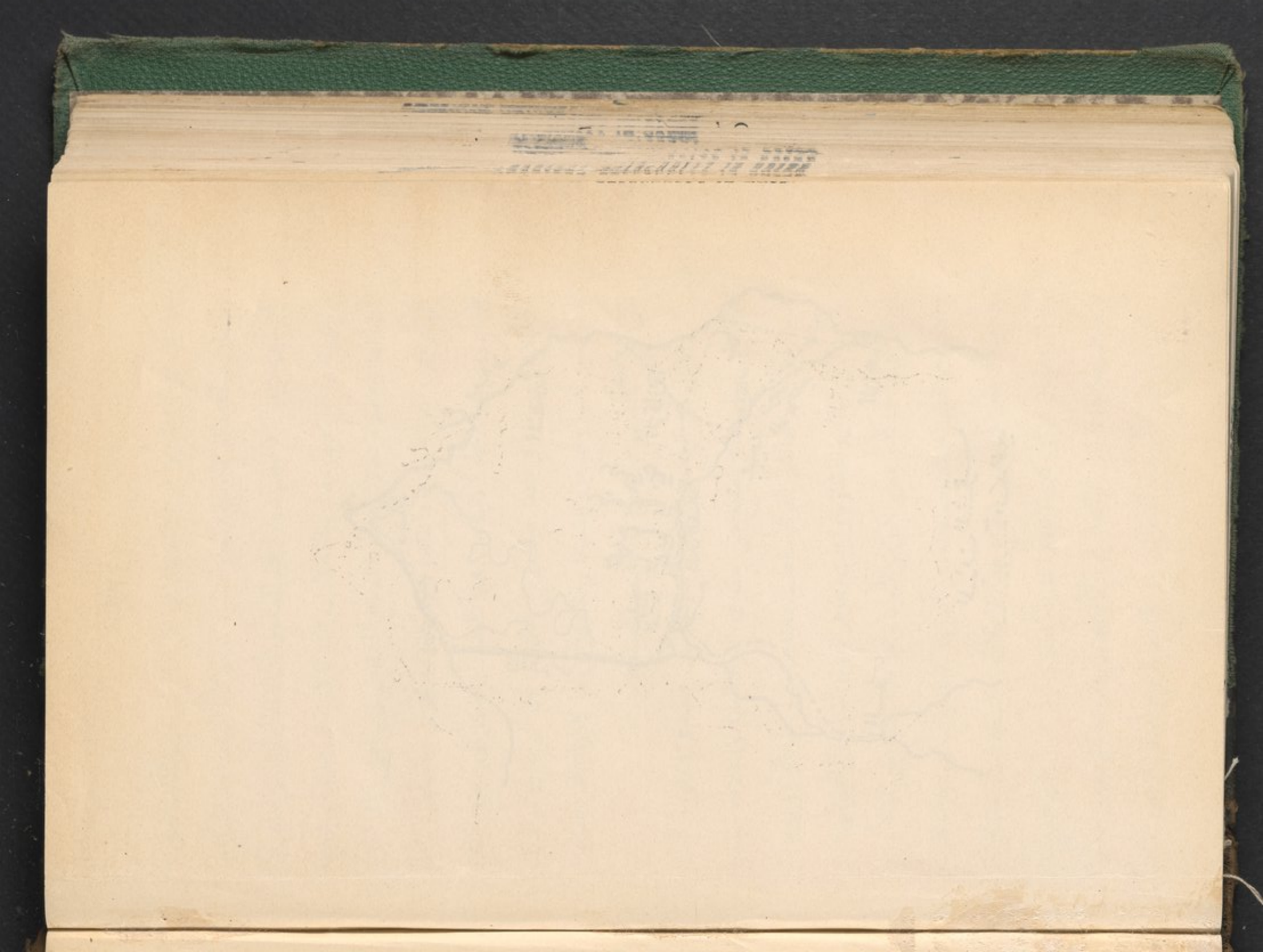

موقعة التل الكبير

تحرك الثوار ففترت همم المحاربين وتراخت أعصاب أنصارهم وتشجع أنصار الخديوى فظهروا فى الميدان وجاء إلى ساحة القتال سلطان باشا وغيره من أنصار الخديوى يدعون الضباط والأعيان والأعراب إلى ترك عرابى والجيش ويرشدون الانجليز إلى أقرب السبل للوصول إلى القاهرة ، وكان قائد المصريين فى مقدمة خطوط الدفاع بالتل الكبير ضابط مصرى اسمه على يوسف المشهور «بخنفس» فاستمالوه إليهم . ودبّر الانجليز خططهم فى ليلة أحياها عرابى والمصريون بالذكر وتلاوة الأوراد إلى ساعة متأخرة ، فقام الانجليز بعد منتصف ليلة ١٣ سبتمبر قاصدين معسكر المصريين وتركوا النار فى خطوطهم إيهاما للمصريين وأخذوا يسيرون تحت جنح الظلام مسافة ستة أميال مسترشدين بمن معهم من الضباط والأعراب إلى أن وصلوا خطوط على يوسف الأمامية فى فجر ذلك اليوم فاخترقوها بدون مقاومة . ثم ما لبثوا أن أصبحوا فى وسط المعسكر المصرى فداهموهم بضرب بنادقهم فهب المصريون مذعورين وحاولوا رد الهجوم فلم يفلحوا وفروا هاربين تاركين مؤنهم وذخيرتهم ولم يثبت فى القتال سوى المدفعية بقيادة بعض الضباط الشجعان وقد قتل من المصريين الفا نفس ونصف ألف واسر مثل هذا العدد . أما عرابى فانه لما رأى ما وقع ركب حصانه ومعه عبد الله النديم وأسرعا بالفرار حتى أدركا قطاراً مسافراً إلى القاهرة عن طريق بلبيس عند بلدة «انشاص» فركباه إلى القاهرة فوصلا إليها عصراً

الهزيمة وفرار عرابى

الحال فى القاهرة

وكانت القاهرة إذ ذاك فى قلق عظيم والعامة والغلمان يضجون ويصيحون بالدعاء والتكبير والناس جميعا فى انتظار أخبار الموقعة الفاصلة يروحون ويغدون وحكمدار المدينة ابراهيم بك فوزى لا يفتر لحظة عن الطواف فى الشوارع والأزقة منعا لهجوم الرعاع على المتاجر والأحياء الأوربية وخوفا مما قد يقع من الاضطرابات كما حدث حينئذ فى طنطا والمحلة الكبرى وبنها ودمنهور

عرابى بالقاهرة

وبينما القوم فى هذه الحال المعلقة إذ بخبر وصول عرابى يملأ الجو ويتناقله الناس فيقولون أنه وصل يحمل رأس سيمور وغيره من قواد الانجليز ! . ووصل عرابى تواً إلى قصر النيل حيث اجتمع بكبار الضباط وأخذ يقص عليهم ما حدث من هزيمته وهو يبكى واقترح عليهم اقامة الخطوط والاستحكامات عند العباسية لقتال الانجليز قبل دخولهم القاهرة، واجتمع المجلس العرفى وعرض عرابى اقتراحه فرد عليه بعض الأعضاء أنه لم يكفه تدمير الاسكندرية بسوء تدبيره فجاء يريد تدمير القاهرة وقرروا عدم مقاومة الانجليز، وكتب عرابى يستعطف الخديوى باملاء بطرس باشا غالى وكيل الحقانية إذ ذاك وسافر إلى الاسكندرية رؤوف باشا وبطرس باشا وعلى الروبى باشا يعرضون هذا الاستعطاف على الخديوى فلم يقبله وأمر باعتقال على الروبى

أما الانكليز فانهم بعد انتصارهم فى موقعة التل الكبير نسفوا الاستحكامات واستولوا على ما فى حصون التل من مدافع وساروا إلى القاهرة عن طريق السكة الحديد ؛ وسار جزء من الجند بحزاء

دخول الانجليز القاهرة

الترعة الاسماعيلية إلى القاهرة خوفا من سدها . ووصل الانجليز إلى العباسية فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ومنها إلى القلعة فسلمت الحامية المصرية وعددها ٤٠٠٠ بدون مقاومة ، ثم احتلت الجنود الانجليزية ثكنة قصر النيل . ولما وصل الجنرال لو Lowe الى العباسية كلف حكمدار القاهرة تسليم عرابى فجاء عرابى وطلبه ثم محمود سامى وسلموا سيوفهم وأنفسهم للسلطة الانجليزية . وذهب الجنرال «وود Wood» الى كفر الدوار فسلمت الجنود الباقية من المعسكر وغنم الانجليز مؤنا وذخائر كثيرة وكان طلبه عصمت قائد كفر الدوار حين علم بموقعة التل الكبير قد غادر المعسكر الى القاهرة وتبعه كثير من الجنود والضباط الى قراهم . ثم سلمت حاميات بورسعيد ورشيد وتمنعت حامية دمياط قليلا بقيادة عبد العال ثم سلمت فى ٢١ سبتمبر و بذلك تم تسليم الجيش المصرى وقد سرحت أنفاره وامتلأت السجون بالضباط فوق رتبة بكباشى و بكثير من الأعيان والتجار والموظفين الذين عرفوا بانتمائهم إلى العرابيين ، وكان سلطان باشا الذى وصل إلى مصر يشير على السلطات باعتقال من كانت تحوم حولهم الشبهات ، وقد أدى ذلك إلى اختفاء كثيرين منهم عبد الله نديم والسيد العقاد وسليمان سامى داود المتهم بحوادث الاسكندرية وقد قبض على الاخيرين وأعيدا الى مصر بعد أن فرا الى الخارج . أما الأول فقد بقى مختفيا بمصر مدة طويله

دخول الخديوى القاهرة

وفى ٢٥ سبتمبر وصل الخديوى إلى القاهرة وركب معه فى مركبته الدوق أوف كنوت بن ملكة انجلترا وكان من قواد الحملة والجنرال

ولسلى والسير ادوارد مالت واصطفت الجنود الانجليزية على جانبي الطريق من المحطة إلى سراى عابدين وعزفت الموسيقى بالنشيد الانجليزى كما عزفت بالنشيد المصرى فكان هذا بمثابة إعلان للناس بالتغيير الجديد الذى طرأ على مركز الحكومة الخديوية

ثم سرعان ما انفردت انجلترا بالعمل فالغت المراقبة الثنائية وأهملت شأن فرنسا «لأن حكومة جلالة الملكة ، كما قال لورد جرانفل» لا تستطيع أن تشرك معها فرنسا فى ثمار حملة لم ترض أن تشترك فى أخطارها أو نفقاتها» وأرسلت الحكومة الانجليزية إلى الدول مذكرة بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ترسم فيها خطتها السياسية فتقول : « أن حكومة جلالة الملكة على الرغم من وجود قوات بريطانية فى مصر مؤقتا لترغب فى سحب هذه القوات بمجرد ما تسمح بذلك حالة البلاد وما تتطلبه من الوسائل التى تكفل توطيد سلطان الخديوى ، وترى الحكومة أن واجبها الآن ازاء سمو الخديوى يقضى عليها بوجوب إسداء النصيحة حتى نضمن بقاء الاصلاحات التى يراد وضعها وتطبيقها » وظاهر أن معنى النصيحة التى يقدمها ممثل الدولة المحتلة إنما هى فى الحقيقة بمثابة أوامر يجب أن تنفذ . يدلك على ذلك ما جاء بمذكرة الوزير نفسه إلى معتمد إنجلترا الجديد «السير افلن بارنج» بتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٨٤ « يجب عند البحث فى المسائل المهمة الخاصة بسلامة مصر أو إدارتها أن تتبع نصائح حكومة جلالة الملكة ما دام الاحتلال المؤقت occupation provisoire مستمراً وعلى الوزراء والمديرين تنفيذ هذه النصائح وإلا أقيلوا من وظائفهم . . . »

سياسة الحكومة المحتلة

وكانت ثورة محمد احمد المهدى قد استفحلت إذ ذاك فى السودان فانتهزت الحكومة الانجليزية هذه الفرصة واستغلتها لفائدتها فنصحت للحكومة المصرية أولا باخلاء السودان ، ثم أبانت للدول خطر سحب قوات الاحتلال من مصر مادامت قوات المهدى تهدد حدود البلاد من جهة وما دام الجيش المصرى بعد تسريح الجيش القديم لم يكتمل بعد ولم يدرب على الحرب . ولما انتهت من حركة المهدى وأعادت فتح السودان بقوات مصرية انجليزية كان الاتفاق الانجليزى الفرنسى قد تم سنة ١٩٠٤ وبه ثبتت قدم الاحتلال فى البلاد

اورددوفرين بمصر

وكانت الحكومة الانجليزية قد ندبت « لورد دوفرين » سفيرها السياسى لدى الحكومة العثمانية للحضور الى مصر عقب الاحتلال لوضع التنظيمات الجديدة فكان من أول المسائل التى نظر فيها محاكمة العرابيين فتألفت لجنة برياسة اسماعيل أيوب باشا للتحقيق معهم ومحكمة عسكرية برئاسة محمد رؤوف باشا لمحاكمتهم ، كما تألفت لجنة للتحقيق فى حوادث الاسكندرية وطنطا ومحكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين ، وكذلك تألفت لجنة لتقدير التعويضات لمن أصابهم ضرر فى هذه الحوادث . وقد صدر الحكم فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بالاعدام على أحمد عرابى ومحمود سامى وعبد العال حلمى وطلبه عصمت وعلى فهمى ومحمود فهمى ويعقوب سامى ، وأبدله الخديوى فى الحال بالنفى المؤبد خارج القطر

فنفوا الى جزيرة «سيلان» بعد أن جردوا من ألقابهم وصودرت أملاكهم مقابل راتب سنوى قررته لهم الحكومة .

وحكم بالإعدام على سليمان سامى داود قائد الجند بالاسكندرية الذى نسب إليه إصدار أمر الحريق والنهب فأعدم فى الاسكندرية وصدرت أحكام أخرى مختلفة على ما يقرب ١٥٠ من المتهمين

وفى أول يناير سنة ١٨٨٣ صدر عفو عام عن جميع الأهالى الذين اشتركوا فى الثورة وبذا انقضت معالم الثورة العرابية ودخلت البلاد فى طور جديد سيكون موضوع الجزء الثالث ان شاء الله ؟

ملحق ١

خطاب (جريمى بنتام Bentham) الفيلسوف السياسى الانجليزى

٢٨ ابريل سنة ١٨٢٨

من جريمى بنتام الإنكليزى إلى محمد على باشا بمصر

يارئيس مصر :

عرفك الناس منذ زمن أنك أكثر أمراء المسلمين استنارة ، وأشدهم رغبة فى الإصلاح ولم يبق إلا أن تعمل على نفاذ هذه الاصلاحات وهذه الشهرة الذائعةفأنت فى الحقيقة أحد النجوم السواطع التى ظهرت فى هذا القرن وما عليك إلا أن تزين بجلال إسمك صفحات القرون المقبلة

وإنى سأنبئك عن الوسائل اللازمة التى تخلد بها إسمك وصفاتك . لقد تحدثت مع ثلاثة من الذين عرفوك وخدموك مدة طويلة وهم (بكنجهام الانكليزى و برادش الأمريكى وتوماس جالواى مهندسك الأمين) ومنهم وقفت على دقائق نفسيتك وسمو أخلاقك ولقد قال لى «جالواى» أنك مثلى تدين بالمذهب النفعى أدبياً وسياسياً وأن ماترمى إليه من كل إصلاحاتك إنما هو ترقية جميع الذين يعملون تحت سلطانك وابلاغهم أقصى درجات السعادة . وقد ذكر لى أنه جاءك وهو لابس رداء العمل فلما علمت بوصوله لم تستنكف من مقابلته بل تقدمت إليه وأمسكت بيده وهذه يارئيس مصر منتهى مكارم الأخلاق ودليل على أنك بعيد عن صفات العظمة والكبرياء وأنى مثلك أمقت الكبر وأزدريه

هذه الوسائل التى أشرت إليها هى الدستور والاستقلال وحفيدك عباس الذى تعده ليكون ولى عهدك كما يعتقد الجميع . والمسائل الثلاث مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا

متيناً فمن غير دستور « بسيط » قوى الدعائم يستحيل أن تضمن بقاء إصلاحاتك التى قمت بها ومن غير الاستقلال لايمكن أن يولد الدستور ومن غير ولى عهد لك يخلفك على العرش و يحترم الدستور و يحرص على التمسك به أياً كان نوعه يستهدف الدستور وكل ما قمت به من الأعمال للزوال . ولنبدأ بولى العهد

تربية ولى العهد : لأجل أن يتهيأ حفيدكم للحكم الدستورى و يصبح شغوفاً على الدوام بالدستور واستكماله يجب أن يتربى التربية التى تؤهله لذلك و إنى لهذا السبب ألح بضرورة وجوده فى لوندره سنتين أو ثلاثا يكون فيها تحت اشرافى مباشرة أو اشراف صديق أثق به تمام الثقة وهنا أعلمه التعليم الموافق وسيخبركم جالواى مهندسكم الأمين عنى وعن كفايتى لتولى هذه المهمة العالية ومتى شيدتم استقلال بلادكم وأقمتم الدستور فيها فقد يروق لكم إذ ذاك أن تزوروا هذه البلاد لتعودوا مع حفيدكم وعند ذلك تزورون مليكنا كما زاره قيصر الروسيا حديثاً وكما زاره آخرون من ذوى الرؤوس المتوجة فى أزمنة مختلفة

وهذه هى الطرق التى اتبعها مع عباس حتى ينشأ على محبتى

أولا — الطريقة الايجابية وذلك بأن اضع حوله كل ماينقل اليه السرور من غير ألم فلايلبث أن يعتبر وجودى مصدر سروره واستمتاعه و يصبح شخصى فى نظره رمزاً لكل شىء سار

ثانيا — الطريقة السلبيه ولاأرى استخدامها إلا نادراً و بمقتضى هذه الطريقة تصبح إدارتى فى نظره مصدر آلامه والعقبة الكؤود التى قد تقف فى طريق استمتاعه

و إذا ما أتت ظروف تتطلب توقيع العقاب عليه فانى أفضل أن أتبع الطريقة الآتية دون سواها وهى أن أحرمه الاستمتاع بشىء منتظر ، أما العقوبات الجسمانية فلا أرى إمكان الالتجاء إليها

و إذا أبدي عباس ميلا طبيعياً للعاطفة الانسانية فلابأس من رفيقة واحدة ترافقه فقط وقت فراغه

أما عن الكتب فأشير عليه بقراءة مقالات موليير وتاريخ الهند وتاريخ انكلترا والتاريخ العام وتاريخ الثورة الفرنسية وتاريخ الثورة الأمريكية وتاريخ الاسلام والروسيا وتاريخ الحروب الدينية

أما عن الجامعة فأشير بأن يلتحق بجامعة لوندره أما أكسفورد وكمبردج فهما معاهد التعصب والكذب والرياء والتقاليد الرثة

الاستقلال : أما عن الأستقلال فما يدعو إلى استغرابى واستغراب العالم أجمع استمرار تبعيتك الفعلية أو الظاهرة (للسلطان) ولا بد أن يكون ذلك راجعاً إلى بعض أسباب خاصة ليس فى طاقة الأجانب أدراكها فان مركز مصر إذا تم وصل البحرين أحدهما بالآخر سيمكنك من أن تقف حكما بين انجلترا وفرنسا متى كنت مستقلا أما وأنت تابع فلا يمكنك عقد أية معاهدة مع أية دولة أجنبية

حقاً قد يكون فى وسعكم أن تعقدوا هدنة وفى استطاعة أى قائد أن يعقد هدنة ولكنه لايستطيع إبرام معاهدة تبقى نافذة المفعول طويلا ، أما إذا أعلنتم استقلالكم فلن تكون هناك دولة أجنبية لاتستطيعون أن تبرموا معها فى الحال المعاهدات التى توافقكم وعند ذلك سرعان ما تأخذون مكانكم بين ملوك أوربا وليت شعرى ولماذا لا تكونون مثلهم ؟ وازنوا بينهم وبينكم من حيث عدد السكان والدخل فاذا وجدتم من يمتاز عليكم فانكم ستجدون من بينهم كثيرين ممن هم أقل منكم مالا ونفراً ، فهذه ألمانيا فيها من الممالك المستقلة سكسونيا وورتمبرج وهانوفر ، وفى أوربا الدنمركة والبورتغال والسويد (أما دول البلقان فلم تكن مستقلة فى ذلك الوقت)

بقى تعيين اللقب الذى يوافقكم متى أصبحتم مستقلين فلقب (الباشا) يدل على التبعية فلا يمكن اتخاذه ، ولا شك أنكم تعرفون اللقب الذى يلقب به صاحب الأمر فى مراكش أنه لقب يعبر عنه الأفرنج بكلمة (أمبراطور) هذا هو اللقب الذى يجب أن تتخذوه وهو لقب يعد أعظم من لقب ملك

وأما عن علاقاتكم مع السلطان فاما أن تكونوا على وفاق معه أوعلى خلاف فاذا

كنتم على خلاف فليس هناك مصاعب تعترض سبيلكم اذا أعلنتم الاستقلال مادمتم واثقين من شعبكم ومن ضباط جيوشكم على الأخص ولكن إذا فرضنا وجود الاتفاق بينكم وأنكم راغبون فى استمرار هذه المودة فيلوح لى أنكم تستطيعون متى كنتم مستقلين وعلى اتفاق مع السلطان أن تقدموا له خدماً أجل وأنفع مما تقدمون له وأنتم فى حالة التبعية. على أنكم تعلمون حاجة السلطان للمال فأرسلوا إليه القدر الذى تريدون إرساله وأنتم فى حالة الاستقلال كما لو كنتم فى حالة التبعية وقد تحصلون بالمعاهدات على موافقة الدول المعادية للسلطان مادام الأمر الذى تعنى به الدول هو استطاعتكم أن تنفذوا فى الخفاء ضد رغبة الدول مايمكنكم تنفيذه بموافقتهن ، أما إذا لم يصغ السلطان إلى مطالبكم وترفع عن إجابتكم فما عليكم إلا أن تصارحوه القول بعبارات لائقة كما هو شأنكم قولوا له إذا اعترفتم باستقلالى منحتكم مقدار كذا من المال فى ميعاد محدد وأما إذا رفضتم فانى سأنضم إلى الحلفاء ضدكم (وكانت تركيا إذ ذاك تحارب روسيا وفى حالة عداء مع فرنسا وانجلترا وكان محمد على قد فضل الانسحاب من المورة والاتفاق مع الحلفاء على إعلان حيدته)

الدستور : أما عن الدستور فأقترح أن تكون حكومتكم ملكية فى مستوى الحكومات الأوربية وضمن دائرتها الودية وأن تقسم المملكة إلى خمسين دائرة انتخابية ينتخب عن كل دائرة عضو ومن الأعضاء الخمسين يتكون مجلسكم (وإذا راعينا أن عدد سكان مصر كان فى ذلك الوقت يتراوح بين ثلاثة ملايين وبين مليونين ونصف كانت نسبة التمثيل واحد لكل ٥٠٫٠٠٠ أو ٦٠٫٠٠٠ من السكان) ويكون حق الانتخاب لكل فرد أقام مدة معينة فى الدائرة ويكون عارفا بالقراءة والكتابة ويجب أن تكون طريقة الانتخاب بالتصويت السرى

أيها الرجل العظيم ان العالم لم يعرفك للآن حق المعرفة وكلما زادت معلومات الناس عنك استفاد العالم واستفاد الوطن الذى أوجدته بل استفاد ايضا الجنس البشرى بأكمله ؟

(ترجمه المؤلف من وثيقة مخطوطة فى مكتبة المتحف البريطانى)

ملحق ٢

مقارنة بين عهدين

	فى آخر عهد سعيد	فى آخر عهد اسماعيل
عدد الأفدنة المنزرعة	٤ر٠٥٢ر٠٠٠	٥ر٤٢٥ر٠٠٠
الواردات	١ر٩٩١ر٠٠٠ ج	٥ر٤١٠ر٠٠٠ ج
الصادرات	٤ر٤٥٤ر٠٠٠	١٣ر٨١٠ر٠٠٠
الايرادات	٤ر٨٣٧ر٠٠٠	٨ر٥٦٢ر٠٠٠
الدين العمومى	٣ر٣٠٠ر٠٠٠	٩٨ر٥٤٠ر٠٠٠
السكان	٤ر٨٣٣ر٠٠٠	٥ر٥١٨ر٠٠٠
عدد المدارس	١٨٥	٤ر٨١٧
عدد أميال السكك الحديدية	٢٧٥	١ر١٨٥
« « أسلاك التلغراف	٦٣٠	٥ر٨٢٠
« « الترع		٨ر٤٠٠

ملحق ٣

بالقروض التى عقدها الخديوى اسماعيل والمبالغ التى دفعت منها فعلا

التاريخ	البنك	المبلغ الرسمى	المبلغ الوارد	سعر	الفائدة فى المائة	للاستهلاك
١٨٦٢	جوشن	٣ر٣٠٠ر٠٠٠	٢ر٦٤ر٠٠٠٠	٨٣½	٧	١
١٨٦٤	جوشن	٥ر٧٠٤ر٠٠٠	٤٠٨٦٤٠٠٠٠	٩٣	٧	٤
١٨٦٥	الانجلواجبشان	٣٠٣٨٧٠٠٠٠	٢ر٧٥٠ر٠٠٠	٩٠	٩	٣
١٨٦٦	جوشن	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٢ر٦٤٠ر٠٠٠	٩٢	٧	١٧
١٨٦٧	العثمانى	٢ر٠٨٠ر٠٠٠	١ر٧٠٠ر٠٠٠	٩٠	٩	٣
١٨٦٨	او بنهيم	١١ر٨٩٠٠٠٠٠	٧ر١٩٣ر٠٠٠	٧٥	٧	١
١٨٧٠	بشفشيم	٧ر١٤٣ر٠٠٠	٥ر٠٠٠ر٠٠٠	٧٥	٧	٢½
١٨٧٣	او بنهيم	٣٢ر٠٠٠ر٠٠٠	١٧ر٨١٠ر٠٠٠	٧٠	٧	١
١٨٧٩	رتشيلد	٨ر٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٩٩٢ر٠٠٠	٧٣	٧	١
		٧٧ر٠٠٤ر٠٠٠	٥٠ر٥٨٩٤٠٠٠			

(عن كتاب تاريخ مصر كما هى)

ملحق ٤

فرمان سنة ١٨٧٣

من المعلوم لديكم أنكم استدعيتم منا جميع الخطوط الهمايونية والأوامر الشريفة السلطانية التى صدرت من منذ توجيه الخديوية الجليلة بطريق التوارث الى عهدة والى مصر الأسبق محمد على باشا المرحوم الى يومنا هذا سواء كانت بخصوص تعديل توارث الخديوية المصرية أو بخصوص اعطاء بعض امتيازات حسبما استوجبها موضع الخديوية وأمزجة الأهالى وطبائعها الخصوصية وجعلها فرماناً واحداً مع التعديلات اللازمة فى أحكامها والتفصيلات المقتضية فى عباراتها بشرط أن يكون هذا الفرمان الجديد قائما مقام الفرمانات السابقة وأن تكون الأحكام المندرجة فيها معمولا بها ومرعيه الاجراء على الدوام والاستمرار فقد قورن استدعاؤكم هذا بمساعدتنا الجليلة الملوكية وهانحن نذكر ونبين لكم أحكامها على الوجه الآتى :

لما تحقق لدينا أن تعديل أصول توارث الخديوية المصرية التى صار تعيينها بالفرمان العالى الصادر فى اليوم الثانى من شهر ربيع الأول من شهور سنة ١٢٥٧ الموشح أعلاه بالخط الهمايونى وتبديلها بأصول حصر الوراثة الخديوية فى أكبر أولاد خديو مصر بطريق سلسلة النسب المستقيم بأن يصير تخصيص مسند الخديوية الجليل وتوجيهه الى أكبر أولاد الخديو الذكور وبعده الى أكبر أولاد هذا الأكبر المذكور وهكذا على النسب المستقيم الذكورى على الدوام يكون مستلزماً لحسن ادارة الخديوية المصرية وجالباً لاستكمال سعادة أحوال أهاليها وسكانها هذا مع ما حصل لدينا من استحسان مساعيكم الجميلة المصروفة فى استحصال معمورية الأقطار المصرية المهمة الجسيمة ورفاهية أهاليها وحصول وثوقنا بكم واعتمادنا الكامل عليكم فلأجل أن يكون دليلا باهراً على ذلك قد أجرينا تعديل توارث الخديوية المصرية وتعيين وصايتها على الطريق الآتى بيانها وهى أن خديوية مصر الجليلة وملحقاتها وجهاتها المعلومة الجارية

ادارتها بمعرفتها مع ماصار الحاقها بها أخيرا من قائمقاميتى سواكن ومصوع وملحقاتها يصير توجيهها بعدكم على الطريق المار ذكرها الى أكبر أولادكم الذكور وبعده الى أكبر أولاد من يكون خديويا على الأقطار المصرية من أولادكم واذا انحلت الخديرية المصرية بأن لا يكون للخديو ولد ذكر يصير توجيها الى أكبر اخوته الذكور واذا لم يوجد له أخ بقيد الحياة فالى أكبر أولاد الأخ الأكبر وهكذا تتحذهذه الأصول قانونا مستمرا وقاعدة مرعية أبدية فى توارث الخديوية المصرية ولا يصير انتقال الوراثة الخديوية الى الأولاد الذكور المتولدة من أولادكم الأناث أصلا

ولأجل تأمين أصول توارث الخديوية المصرية سنذكر صورة تشكيل الوصاية المقتضية فى إدارة الأمور الخديوية فيما إذا انحلت الخديوية وكان الوارث الذى هو أكبر أولادكم الذكور صغيراً صبيا وهى أن الخديوية المصرية إذا انحلت وكان أكبر أولادكم الذكور أعنى الوارث صغيراً وصبياً بأن يكون عمره أقل من ثمانية عشرة سنة ولو أنه يصير خديو بالفعل حسب استحقاق الوراثة ففى الحال يصدر فرمان من طرف السلطنة السنية بتوليته على الخديوية لكن إذا كان الخديو السالف عين ونصب وصيا ورتب هيئة وصاية لأجل إدارة أمور الخديوية لحين بلوغ الخديو اللاحق الصبى إلى سن الثمانى عشرة سنة وكتب منه وصاية بذلك وختم عليه هو وختم أيضاً اثنان من الأمراء المصرية المأمورين باحدى المأموريات المصرية على طريق الاشهاد وأجرى الوصاية هكذا فالوصى مع هيئة الوصاية المذكورة يأخذ بزمام الادارة فى الحال وبعد ذلك تعرض الكيفية إلى الباب العالى ويصير التصديق على ذلك الوصى وهيئة الوصاية من طرف الدولة العلية بفرمان عال فيبقى الوصى وهيئة الوصاية على ما هم عليه لحين البلوغ وأما إذا انحلت الخديوية ولم يعين الخديو السالف وصياً ولا رتب هيئة الوصاية على الوجه المذكور تتشكل هيئة الوصاية من الذوات المأمورين على الداخلية والجهادية والمالية والخارجية ومجلس الأحكام المصرية وسردارية العساكر المصرية وتفتيش الأقاليم ويصير انتخاب وصى فى الحال من هؤلاء المأمورين على الوجه الآتى

ذكره وهو أنه فى تلك الساعة تصير المذاكرة والمداولة مابين هؤلاء الذوات فى حق انتخاب وصى منهم فاذا حصل اتفاقهم أو اتفاق أكثرية آرائهم على تسمية وجعل ذات منهم وصيا يتعين ذلك الذات وصيا على الخديوية و إذا اختلفت الآراء بأن رغب نصفهم فى تعيين ذات والنصف الآخر فى تعيين ذات آخر يكون إجراء وصاية الذات المأمور على المأمورية المهمة والمقدمة فى الذكر من تلك المأموريات أعنى المأمور على المأمورية المقدم ذكرها على الترتيب المحرر آنفاً من الداخلية إلى آخره وتتشكل هيئة الوصاية من الذوات الباقية بعده و يباشرون إدارة الأمور الخديوية مع الوصى وتعرض الكيفية بمضبطة من طرفهم إلى طرف سلطنتنا السنية و يصير التصديق عليها بالفرمان الشريف وكما أنه لا يجوز تبديل الوصى وتغيير هيئة الوصاية قبل ختام مدتها فى الصورة الأولى أعنى فيما إذا كان تعيين الوصى وترتيب الوصاية وتركيب أعضائها بمعرفة الخديو السالف فكذلك فى الصورة الثانية أعنى فيما إذا كان انتخاب الوصى بمعرفة المأمورين المذكورين لا يجوز تبديل الوصى ولا تغيير هيئة الوصاية ولا أعضائها فى تلك المدة و إذا توفى أحد من أعضاء هيئة الوصاية فى ظرف تلك المدة يصير انتخاب واحد من المأمورين المصرية بمعرفة الباقين وتعيينه بدل المتوفى و إذا توفى الوصى فى تلك المدة يصير انتخاب واحد من أعضاء هيئة الوصاية بمعرفتهم على الوجه السابق وجعله وصيا وانتخاب واحد من المأمورين المصرية والحاقة بأعضاء هيئة الوصاية بدل الذى نصب وصيا و بمجرد بلوغ الخديو الصبى إلى سن الثمانى عشرة سنة صار رشيدا وفاعلا مختارا فيباشر هو بنفسه اداره أمور الخديوية المصرية مثل سلفه وهـذا حسب ما تقرر لدينا واقتضته ارادتنا الملوكية ولما كان تزايد عمارية الخديوية المصرية وسعادة حالها وتأمين رفاهية الأهالى والسكان وراحتهم من أهم المواد الملتزمة الموغوبة لدينا وادارة المملكة الملكية والمالية ومنافعها المادية وغيرها المتوقف عليها تأسيس واستكمال وسائل الرفاهية وأسبابها عائده على الحكومة المصرية فنذكر بيان كيفية تعديل الامتيازات وتوضيحها بشرط بقاء كافة الامتيازات المعطاة قديماً وحديثاً من طرف الدولة العلية الى الحكومة

المصرية واستمرار جريانها خلفاعن سلف وتلك الكيفية هى أنه لما كان إدارة المملكة بكل الصور والحالات سواء كانت إدارتها الملكية أو المالية أو كافة منافعها المادية وغيرها هى من المواد العائدة على الحكومة المصرية والمتعلقة بها ومن المعلوم أن أمر إدارة أى مملكة كانت وحسن نظامها وتزايد معموريتها وثروة أهاليها وسكانها لا يتيسر إلا بتوفيق معاملاتها وتطبيق إجراآتها العمومية بالأحوال والمواقع وأمزجة الأهالى وطبائعها فقد أعطينا لكم الرخصة الكاملة فى أعمال قوانين ونظامات داخلية على حسب لزوم المملكة وكذا لأجل تسهيل تمشيةوتسوية كافة المعاملات سواء كانت من طرف الحكومة أو من طرف الأهالى مع الأجانب وترقى وتوسع الصنائع والحرف وأمور التجاره وأمور الضبطية مع الأجانب قد أعطينا لكم الرخصة الكاملة فى عقد وتجديد المقاولات مع مأمورى الدول الأجنبية فى حق الكمرك وأمور التجاره وكافة المعاملات الجارية مع الأجانب فى أمور المملكة الداخلية وغيرها بصورة لا تستلزم أخلال معاهدات الدولة العلية البولتيقية وكذا لكون خديو مصر حائز التصرفات الكاملة فى الأمور المالية قد صار اعطاء المأذونية التامة له فى عقد استقراض من الخارج بلا استئذان من الدولة العلية فى أى وقت يرى فيه لزوما للاستقراض بشرط أن يكون باسم الحكومة وكذا لكون أمر المحافظة وصيانة المملكة الذى هو الأمر المهم المعتنى به زياده عن كل شىء من أقدم الوظائف المختصة بخديو مصر فقد أعطينا له الرخصة الكاملة فى تدارك كافة أسباب المحافظةوتأسيسها وتنظيمها وكذا فى تكثير أو تقليل مقدار العساكر المصرية الشاهانية بلا تحديد على حسب اللزوم وكذا أبقينا لخديو مصر الامتياز القديم فى حق اعطاء رتبة ميرالاى من الرتب العسكرية واعطاء رتبة ثانية من الرتب الديوانية بشرط أن المسكوكات الجارى ضربها بمصر تكون باسمنا الملوكى وأن تكون أعلام وصناجق العساكر البرية والبحرية الموجوده فى الخطة المصرية كاعلام وصناجق سائر عساكرنا الشاهانية بلا فرق وبشرط عدم إنشاء سفن مدرعة بالحديد فقط بدون استئذان أما غيرها من السفن الحربية فانها جائز انشاؤها

بلا استئذان ولأجل اعلان المواد المشروحة أعلاه وتأييدها أصدرنا لكم أمرنا هذا الجليل القدر من ديواننا الهمايونى بمقتضى إرادتنا الملوكية وصار توشيح أعلاه بخطنا الهمايونى واعطاؤه لكم متمما ومكملا ومعدلا ومصرحا للخطوط الهمايونية والأوامر الشريفة الصادره لحد هذا التاريخ سواء كان فى تأسيس وترتيب وراثة الحكومة المصرية أو فى تشكيل هيئة الوصاية أو فى إداره الأوامر الملكية والعسكرية والمالية والمنافع المادية والمواد السائرة بشرط أن تكون الأحكام المندرجة بهذا الفرمان الجديد نافذه و باقية ومرعية الاجراء على ممر الزمان وقائمة مقام أحكام الفرمانات السالفة على ما اقتضته إرادتنا الملوكية فيلزم أن تعملوا قدر لطف عنايتنا الملوكية وأداء شكرها بصرف جل همكم فى حسن إدارة أمور الخطة المصرية واستكمال أسباب وقاية أمنية الأهالى المنوطة بها واستحصال راحتهم على حسب ما جبلتم عليه من الشيم المرغوبة والغيره والاستقامة وما اكتسبتموه من الوقوف والمعلومات فى أحوال تلك الأقطار وأن تراعوا إجراء الشروط المقرره فى هذا الفرمان الجديد وأداء المائة وخمسين ألف كيسة التى هى و يركو مصر المقطوع سنويا بأوقاتها وزمانها إلى خزينتنا الجليلة الشاهانية على الترتيب والقاعده المرعية فى ذلك تحريراً فى سنة ١٢٩٠ (اه عن كتاب حقائق الأخبار.)

ملحق ٥

لائحة مجلس النواب عام ١٨٨٢

نحن خديوى مصر

بعد الأطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ الموافق ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١

و بناء على ما قرره مجلس النواب وموافقة رأى مجلس نظارنا

أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى — تعيين أعضاء مجلس النواب يكون بالانتخاب والشروط اللازمة لمن له حق الانتخاب ولمن يجوز انتخابه تتعين فيما بعد فى لائحة مخصوصة تشتمل أيضاً على كيفية الانتخاب

المادة الثانية — يكون انتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات و يعطى لكل منهم مائة جنيه مصرى فى السنة مقابلة مصاريفه

المادة الثالثة — النواب مطلقو الحرية فى إجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين بأوامر أو تعليمات تصدر لهم تخل باستقلال آرائهم ولا بوعد أو وعيد

المادة الرابعة — لا يجوز التعرض للنواب بوجه ما و إذا وقعت من أحدهم جناية أو جنحة مدة اجتماع المجلس فلا يجوز القبض عليه إلا بمقتضى إذن من المجلس

المادة الخامسة — للمجلس حال انعقاده أن يطلب الافراج أو توقيف الدعوى مؤقتا لحد انقضاء مدة اجتماع المجلس عمن يدعى عليه جنائيا من أعضائه أو يكون مسجونا فى غير مدة انعقاد المجلس لدعوى عليه يتصور فيها حكم

المادة السادسة — كل نائب يعتبر وكيلا عن عموم أهالى القطر المصرى لا عن الجهة التى تنتخبه فقط

المادة السابعة — مجلس النواب يكون مركزه بمحروسة مصر و يعقد بأمر يصدر من الحضرة الخديوية بموافقة رأى مجلس النظار و يكون اجتماعه سنويا

المادة الثامنة — تعقد الجلسات الاعتيادية السنوية بمجلس النواب مدة ثلاثة أشهر من أول شهر نوفمبر لغاية يناير واذا لم تكف هذه المدة لإتمام الأشغال الموجودة وطلب المجلس أن تزاد مدته من ١٥ يوما إلى ٣٠ يوما فيجاب إلى ذلك بأمر يصدر من الحضرة الخديوية

المادة التاسعة — إذا مست الحاجة إلى تكرار اجتماع المجلس فى غير مدته المعتادة فيكون ذلك بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية تتقرر فيه مدة ذلك الاجتماع

المادة العاشرة — تفتتح الحضرة الخديوية أو رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها مجلس النواب بحضور باقى النظار

المادة الحادية عشرة — تفتح أول جلسة فى كل سنة بتلاوة مقالة يقرؤها الخديوى أو رئيس مجلس النظار بالنيابة عنه وتشتمل على بيان المسائل المهمة التى تعرض على المجلس فى أثناء انعقاد جلساته وتنفض الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة

المادة الثانية عشرة — ينتخب المجلس فى أثناء الثلاثة الأيام التالية لتلاوة المقالة لجنة بتحضير جوابها و بعد التصديق عليه من المجلس يصير تقديمه للحضرة الخديوية بمعرفة من ينتدبهم المجلس لهذا الغرض من أعضائه

المادة الثالثة عشرة — لا يشتمل الجواب المذكور على التكلم فى أى مسألة بوجه قطعى ولا على رأى حصلت المداولة فيه

المادة الرابعة عشرة — ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الجناب الخديوى فيعين أحدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب أى خمسة أعوام بمقتضى أمر يصدر من حضرته

المادة الخامسة عشرة — ينتخب المجلس وكيلين لرئيسه و يعين للقلم كتابا بشرط أن يكون الوكيلان من أعضائه

المادة السادسة عشرة — تحرر محاضر الجلسات بملاحظة قلم كتاب المجلس الذى يؤلف من الرئيس والوكيلين ومن الكتاب

المادة السابعة عشرة — اللغة الرسميه التى تستعمل فى المجلس هى اللغة العربية وتحرير المحاضر والملخصات يكون بتلك اللغة

المادة الثامنة عشرة — للنظار حق الحضور فى المجلس و إبداء ما يرومون إبداءه فيه ولهم أن يستنيبوا عنهم وكلاء من كبار الموظفين

المادة التاسعة عشرة — إذ قر قرار النواب على أن يستدعى للحضور بمجلسهم أحد النظار للاستيضاح منه عن مادة معينة فعلى الناظر أن يذهب إلى المجلس بنفسه أو يستنيب عنه أحد كبار الموظفين ليجيب عما يسأل عنه

المادة العشرون — للنواب حق الملاحظة على موظفى الحكومة جميعا ولهم فى أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلا من النظار بما يرون لزوم الاخبار عنه من تعد أوخلل أو قصور يقع فى أثناء تأدية الوظيفة من أحد موظفى الحكومة التابعين لنظارته

المادة الحادية والعشرون — النظار متكافلون فى المسؤلية أمام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر بمجلس النظار و يترتب عليه إخلال بالقوانين واللوائح المرعية الاجراء

المادة الثانية والعشرون — كل من النظار مسئول على الوجه المذكور بالبند السابق عن إجراآته المتعلقة بوظيفته

المادة الثالثة والعشرون — إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخابرات و بيان الأسباب ولم تستعف النظارة فللحضرة الخديوية أن تأمر بفض مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط أن لاتتجاوز الفترة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الانفضاض إلى يوم الاجتماع ويجوز لأرباب الانتخاب أن ينتخبوا نفس النواب السالفين أو بعضهم

المادة الرابعة والعشرون — إذا صدق المجلس الثانى على رأى المجلس الأول ينفذ الرأى المذكور قطعيا

المادة الخامسة والعشرون — مشروعات اللوائح والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة و يقدمها النظار لمجلس النواب لنظرها والبحث فيها و إعطاء القرار اللازم عنها ولا يكون المشروع قانونا معتبرا دستوراً للعمل به ما لم يتل فى مجلس النواب بندا فبندا

ويقرر حكما فحكما ثم يجرى التصديق عليه من طرف الحضرة الخديوية وكل قانون يتلى ثلاث مرات بين كل مرة وأخرى خمسة عشرة يوما وإذا كان القانون مستعجلا فيكفى تلاوته مرة واحدة ويستغنى عن المرتين الأخريين بمقتضى قرار مخصوص يصدر من المجلس وإذا قرر مجلس النواب سن قانون فيطلب ذلك بواسطة رئيسه من مجلس النظار ومتى وافقت عليه الحكومة فتعمل مشروعه وتقدمه لمجلس النواب على الوجه المبين بهذا

المادة السادسة والعشرون — مشروع كل لائحة أو قانون يعرض على المجلس ينظر فيه بمعرفة لجنة من أعضائه تنتخب لذلك ويجوز للجنة المذكورة أن تطلب من الحكومة إجراء بعض تغييرات فى المشروع الذى تكلفت بنظره وفى هذه الحالة يرسل رئيس مجلس النواب إلى رئيس مجلس النظار المشروع والتغييرات المطلوب إجراؤها فيه قبل المذاكرة العمومية لمجلس النواب

المادة السابعة والعشرون — إن لم تطلب اللجنة إجراء تغييرات فى المشروع المحال عليها أو طلبت ولم توافقها الحكومة على ذلك فيقدم النص الأصلى من مشروع القانون بمجلس النواب للمداولة فيه أما إذا صدقت الحكومة على تلك التغييرات فيقدم للمجلس النص الأصلى مع التغييرات التى حصلت فيه للمناقشة فيها وفى حالة ما إذا كانت التغييرات لم تقبلها الحكومة فللجنة أن تبين رأيها للمجلس وتقدم له ملحوظاتها

المادة الثامنة والعشرون — عند تقديم المشروع للمجلس من طرف اللجنة يجوز للمجلس قبوله أو رفضه ويسوغ له أيضا إحالته ثانيا على اللجنة للنظر فيه

المادة التاسعة والعشرون — على رئيس مجلس النواب أن يرسل إلى رئيس مجلس النظار اللوائح والقوانين التى يصدق عليها المجلس

المادة الثلاثون — لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقولات أو عقارات أو ويركو فى الحكومة المصرية إلا بمقتضى قانون يصدق عليه من مجلس النواب وعلى ذلك لا يجوز بأى وجه كان وبأية صفة كانت تحصيل عوائد جديدة وكل جهة من جهات الحكومة أمرت بتحصيل شىء من ذلك وكل مستخدم حرر

كشوفات أو تعريفات عنها وكل شخص باشر تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب يحاكم كمختلس وترد الحقوق لأربابها

المادة الحادية والثلاثون — ميزانية مصروفات و إيرادات الحكومة السنوية تقدم لمجلس النواب سنويا لغاية الخامس من شهر نوفمبر بالأكثر

المادة الثانية والثلاثون — تقدم للمجلس ميزانية عموم الإيرادات مع كشوفات عن كل نوع من أنواعها

المادة الثالثة والثلاثون — تنقسم ميزانية المصروفات إلى أقسام متعددة يختص كل قسم منها بنظارة ثم يشتمل كل قسم على أبواب وفصول بقدر عدد جهات الادارة العمومية بتلك النظارة

المادة الرابعة والثلاثون — لا يجوز للمجلس أن ينظر فى دفعيات الويركو المقرر للأستانة أو الدين العمومى أو فيما التزمت به الحكومة فى أمر الدين بناء على لائحة التصفية أو المعاهدات التى حصلت بينها و بين الحكومات الأجنبية

المادة الخامسة والثلاثون — ترسل الميزانية إلى مجلس النواب فينظرها و يبحث فيها (بمراعاة البند السابق) و يعين لها لجنة من أعضائه مساوية بالعدد والرأى لأعضاء مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعا فى الميزانية و يقرروها بالاتفاق أو بالأكثرية

المادة السادسة والثلاثون — إذا وقع الخلاف بين لجنة النواب ومجلس النظار وتساوى العدد فيه : فالميزانية تعود إلى مجلس النواب فان أيد رأى مجلس النظار وجب تنفيذه وأن أثبت رأى لجنته فيكون العمل بمقتضى المادة (٢٣ ، ٢٤) من هذه اللائحة وأما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية فاذا كان مقررا فى ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصاً لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها فينفذ مؤقتا إلى أن يعقد المجلس الثانى بمقتضى المادة (٢٣)

المادة السابعة والثلاثون — أذا أيد المجلس الثانى رأى المجلس الأول فى أمر الميزانية وجب تنفيذ الرأى المذكور قطعيا كما فى المادة (٢٣)

المادة الثامنة والثلاثون — كل عهد أو شرط أو التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها لا يكون نهائيا إلا بعد الإقرار عليه من مجلس النواب مالم يكن على أمر مبلغه واراد فى ميزانية عامة مقررة بهذا المجلس وأية مقاولة عن أشغال عمومية خارجة عن الميزانية أو مبيع شيء من أملاك الحكومة أو أعطاء أرض بدون مقابل أو امتياز لأحد لا تكون نهائية إلا بعد الاقرار من مجلس النواب أيضا

المادة التاسعة والثلاثون — يجوز لكل مصرى أن يقدم للمجلس عريضة ويحال النظر فى هذه العريضة على لجنة ينتخبها المجلس و بناء على ما يجاب منها يحكم المجلس بقبول أو رفض العريضة وما يحكم بقبوله يحال على الناظر المختص به ذلك

المادة الأربعون — كل عرض يختص بحقوق أو صوالح شخصية يرفض متى كان من خصائص المحاكم المدنية أو الادارية أو كان لم يسبق تقديمه لجهة الادارة المختصة به

المادة الحادية والأربعون — إذا طرأت ضرورة مهمه تلتزم المبادرة إلى الأخذ بأسباب الاحتياط لوقاية الحكومة من خطر أو للمحافظة على الامن العمومى وكان مجلس النواب غير منعقد و كانت الاحتياطات المرغوب اتخاذها داخلة بخصائصه ولم يسع الوقت اجتماعه جاز لمجلس النظار إجراء ما يلزم إجراؤه على مسؤليته مع التصديق على ذلك من الحضرة الخديوية ولدى إنعقاد مجلس النواب يقدم الأمر اليه ليرى رأيه فيه

المادة الثانية والأربعون — لايجوز لأى شخص أن يعرض لمجلس النواب مسئلة ما أو يتناقش فيها أو يشترك فى المداولة إلا أن كان من أعضائه أو من النظار أو ممن كان حاضراً معهم أو نائبا عنهم

المادة الثالثة والأربعون — تكون الأراء فى المجلس بواسطة رفع اليد أو النداء بالاسم أو وضع الآراء فى صندوق

المادة الرابعة والأربعون — لا يجوز اعطاء الآراء بالنداء بالاسم إلا إذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس بالأقل وعلى كل حال فالرأى فيما نص عليه بالمادة السابعة والأربعين يكون دائما بالنداء بالإسم

المادة الخامسة والأربعون — إنتخاب الثلاثة الأعضاء الذين يعين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب الوكيلين والكاتب الأول والثانى يكون دائما بوضع الأراء فى صندوقه

المادة السادسة والأربعون — لا تكون المداولة بالمجلس صحيحة إلا إذا كان حاضراً ثلثا أعضائه بالأقل وإلا كانت المداولة لاغية ويكون صدور القرارات بالأغلبية المطلقة

المادة السابعة والأربعون — كل قرار يترتب عليه مسؤلية النظار لا يجوز صدوره إلا بالأغلبية المتوفرة فيها ثلاثة أرباع النواب الحاضرين بالجلسة

المادة الثامنة والأربعون — لا يسوغ لأحد من النواب أن يستنيب عنه لابداء رأيه

المادة التاسعة والأربعون — على مجلس النواب أن يحرر لائحة إجراآته الداخلية وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية

المادة الخمسون — للمجلس الحق أن يعدل هذه اللائحة الأساسية بالاتفاق مع مجلس النظار

المادة الحادية والخمسون — إذا غمض معنى بند أو عبارة من هذه اللائحة فيكون تفسيره باتحاد مجلس النواب مع مجلس النظار

المادة الثانية والخمسون — كل أحكام القوانين والأوامر واللوائح والعادات المخالفة لهذه اللائحة لا يعمل بها بل تكون لاغية

المادة الثالثة والخمسون — على نظارنا تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه

صدر بسراى الاسماعيلية فى ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ (٧ فبراير سنة ١٨٨٢)

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

محمود سامى

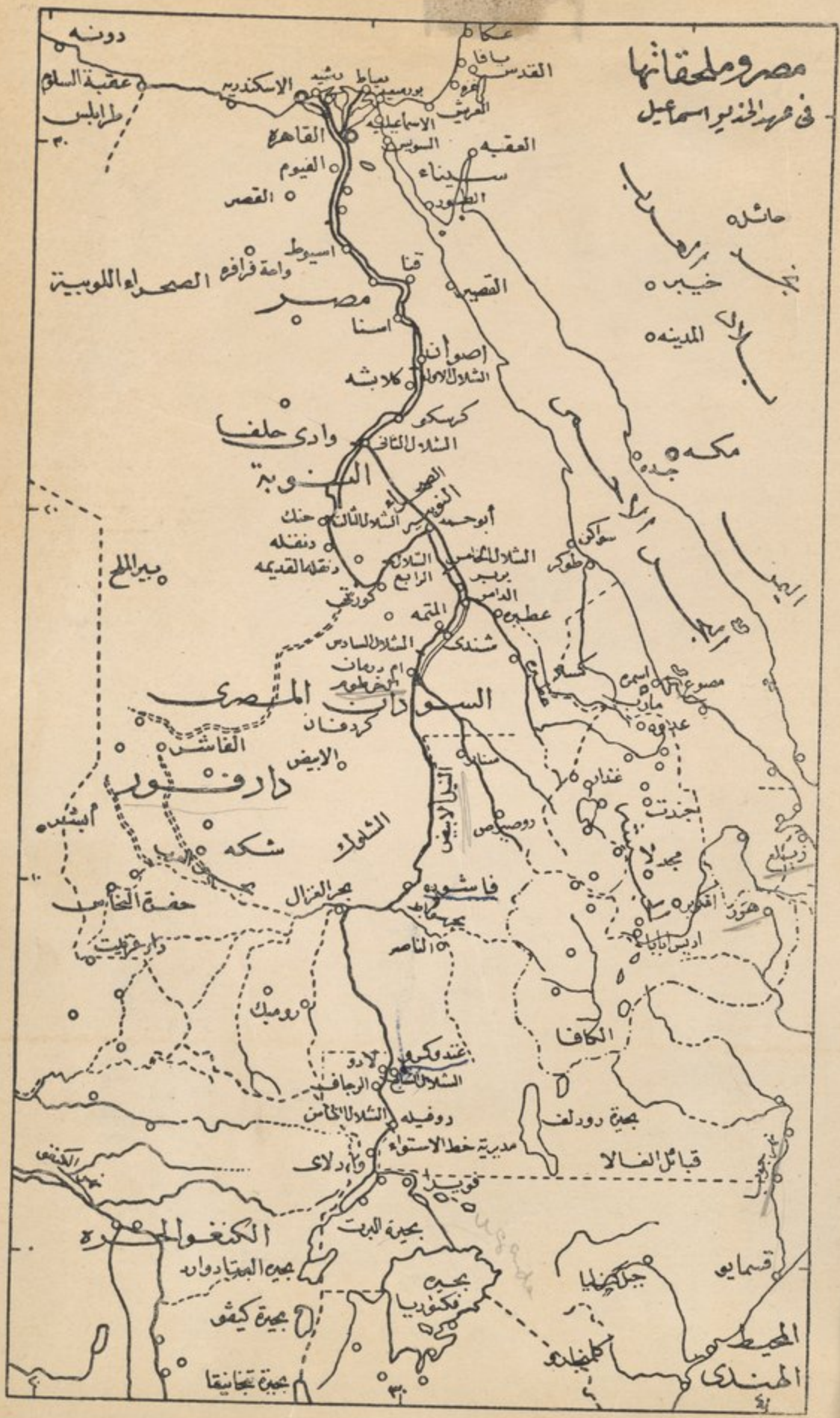
مصر وملحقاتها
فى عهد الخديو اسماعيل
دونقه
عقبة السلوم
طرابلس
الاسكندريه
رشيد
بورسعيد
دمياط
عكا
يافا
القدس
غزه
العريش
الاسماعيليه
السويس
القاهره
الفيوم
القصر
العقبه
سيناء
الطور
اسيوط
واحة فرافره
الصحراء الليبية
قنا
القصير
مصر
اسنا
حائله
خيبر
المدينه
اصوان
الشلال الاول
كلابشه
كرسكو
وادى حلفا
الشلال الثانى
النوبة
مكه
جده
ابو حمد
الشلال الثالث
حنك
دنقله
دنقله القديمه
بير الملح
الشلال الخامس
بربر
الدامر
عطبره
سواكن
طوكر
الشلال الرابع
كورتى
المتمه
الشلال السادس
شندى
ام درمان
الخرطوم
السودان المصرى
كردفان
الفاشر
الابيض
دارفور
النيل الابيض
سنار
الشلوك
شكه
البشير
حفة النحاس
بحر الغزال
فاشوده
الناصر
رومبك
الكافا
الرجاف
الشلال السابع
الشلال الثامن
مديرية خط الاستواء
قبائل الفالا
بحيرة رودلف
قويرا
بحيرة البرت
الكنغو الحره
بحيرة البرت وادوارد
بحيرة كيفو
بحيرة تنجانيقا
بحيرة فكتوريا
جبل كنيا
قسمايو
كليمنجارو
المحيط الهندى

b
11414021 4

16 JUL 2001

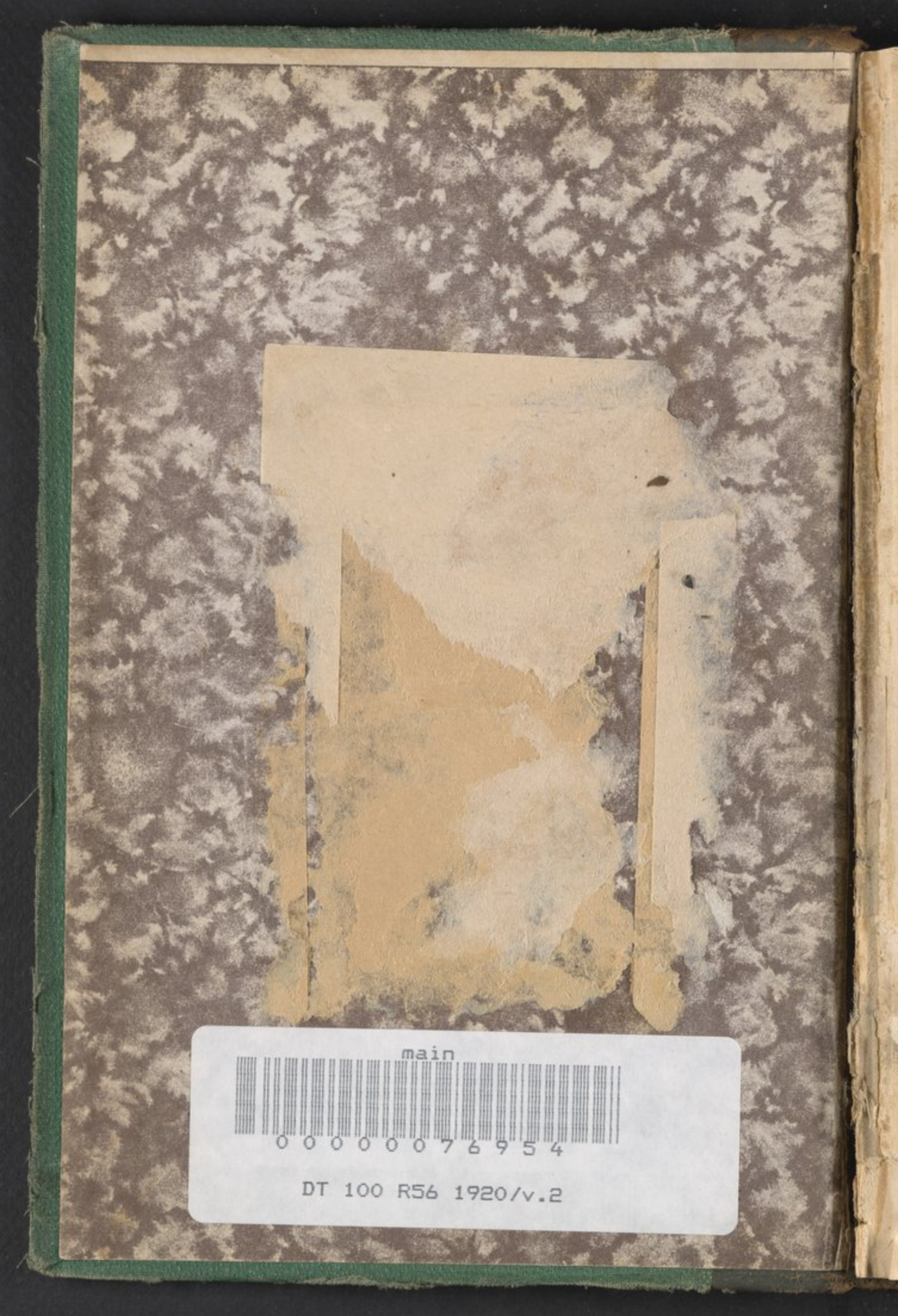

main
0 0 0 0 0 0 0 7 6 9 5 4
DT 100 R56 1920/v.2